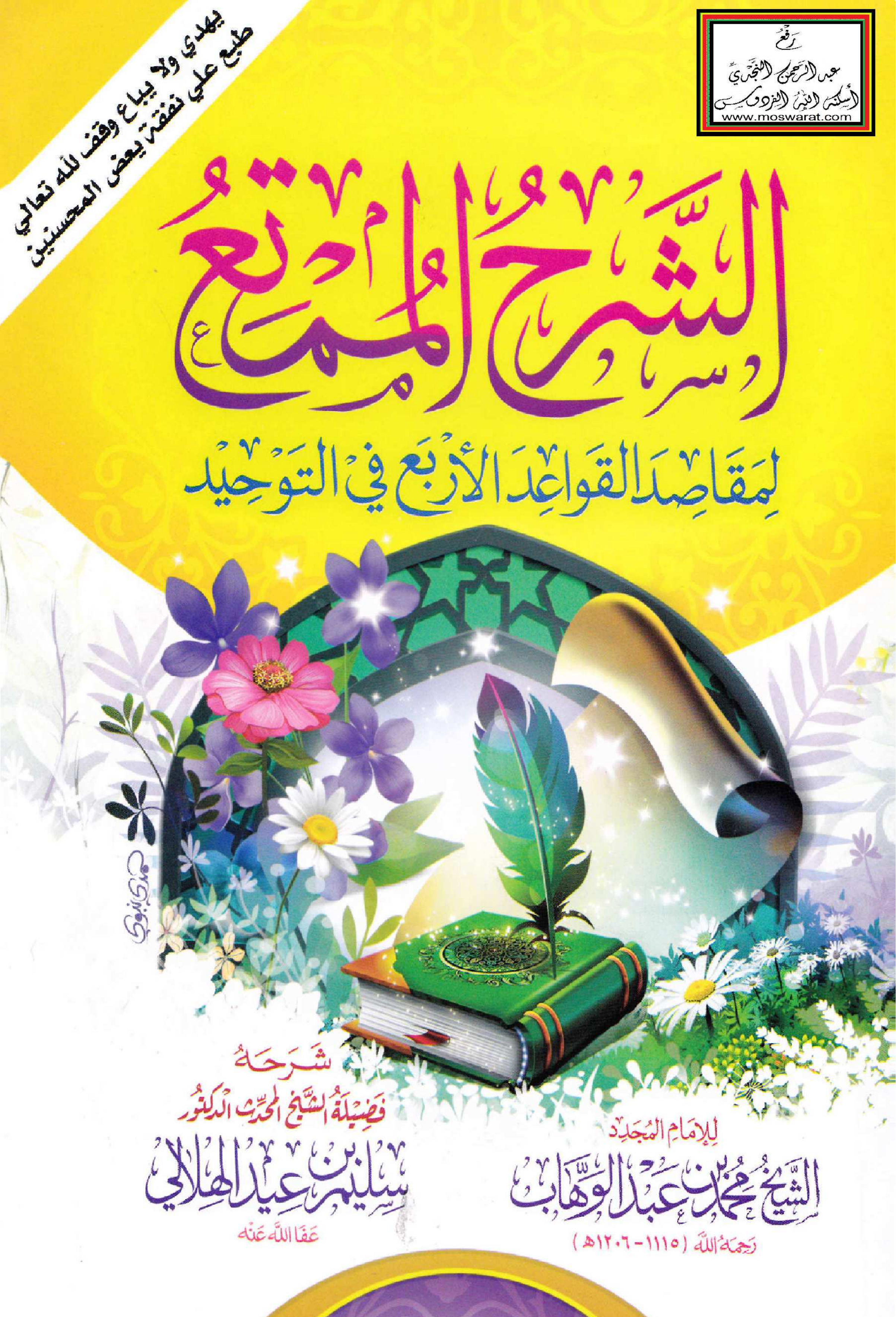

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
يهدى ولا يباع وقف لله تعالى
طبع على نفقة بعض المحسنين
الشرح الممتع
لمقاصد القواعد الأربع في التوحيد
شرحه
فضيلة الشيخ المحدث الدكتور
سليم بن عيد الهلالي
عفا الله عنه
للإمام المجدد
الشيخ محمد بن عبد الوهاب
رحمه الله (١١١٥-١٢٠٦هـ)


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الشَّرْحُ المُمْتِعُ

لِمَقاصِد القَواعِد الأربَع في التوحِيد

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م



الشرح الممتع

لمقاصد القواعد الأربع في التوحيد

للإمام المجدد
الشيخ محمد بن عبد الوهاب
رحمه الله
(١١١٥هـ - ١٢٠٦هـ)

شرحه
فضيلة الشيخ المحدث الدكتور
سليم بن عيد الهلالي
كان الله له، وعفا عنه بمنه وكرمه


بسم الله الرحمن الرحيم
عليه توكلت وإليه أنيب

متن
القواعد الأربع

للإمام المجدد
الشيخ محمد بن عبد الوهاب
رحمه الله
(١١١٥هـ - ١٢٠٦هـ)

حققه على ست نسخ خطية

فضيلة الشيخ المحدث الدكتور
سليم بن عيد الهلالي
كان الله له، وعفا عنه بمنه وكرمه

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على نبيه وعبده، وآله وصحبه ووفده.

أما بعد: حتى نصل إلى مقاصد هذه القواعد الأربع في التوحيد؛ فلا بد من أمرين:

الأول: تحقيق نص المتن تحقيقًا علميًّا على المخطوطات المتوفرة، واختيار نص واضح متكامل، وقد اعتمدت في سبيل ذلك على ست مخطوطات؛ هي:

١- **المخطوطة ١**: من مقتنيات مكتبة عنيزة الوطنية، نسخة كاملة مشكولة بخط واضح، معتنى بها، وعليها تصويبات، بدون ذكر تاريخ النسخ.

٢- **المخطوطة ٢**: من مقتنيات مكتبة الأستاذ طارق الخويطر، نسخة كاملة بخط واضح، معتنى بها، وعليها تصويبات، اسم الناسخ: عبد الله الدريجان، تاريخ النسخ غير واضح.

٣- **المخطوطة ٣**: من مقتنيات مكتبة الملك عبد العزيز رقم الحفظ (٤٣٥/ ٤ - ضمن مجموع)، نسخة كاملة واضحة. اسم الناسخ إبراهيم بن عبد الله الشايقي، تاريخ النسخ ١٣٢٧هـ.

٤- **المخطوطة ٤**: من مقتنيات مكتبة الرياض العامة السعودية - مخطوطات مكتبة دار الإفتاء السعودية مجموع برقم (٨٦/٤٥٩ - ضمن مجموع)، نسخة كاملة بخط واضح، بدون ذكر تاريخ النسخ.

٥- **المخطوطة ٥**: من مقتنيات المكتبة العامة بالرياض مخطوطات مكتبة دار الإفتاء السعودية مجموع برقم (٨٦/٦١٠ - ضمن مجموع)، نسخة كاملة بخط واضح، بدون ذكر تاريخ النسخ.

٦- **المخطوطة ٦**: من مقتنيات مركز المخطوطات والتراث والوثائق الكويت، برقم (٤٤٤٢) عدد الأوراق (١١)، وفيها عدة رسائل للشيخ محمد بن عبد الوهاب، عدد الأسطر (٢١ - ٢٦) بخط النسخ الواضح، بدون تاريخ، أو اسم الناسخ.

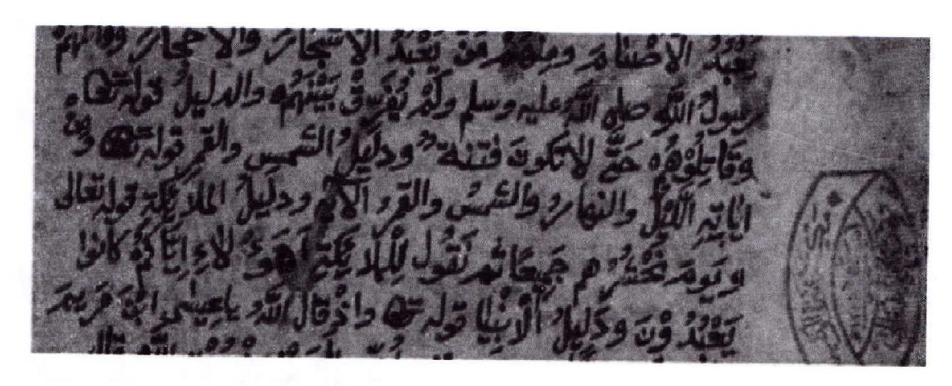
وقد اخترت هذه المجموعة من عدة مخطوطات؛ لأنها أوثقها وأدقها، بينما وجدت في الباقي تصرف من النساخ.

والأمر الآخر: هو ضبط النص المختار حسب قواعد اللغة العربية، وعلامات الترقيم.

وهأنذا أقدم لطلاب العلم نصًّا محققًا لهذه القواعد الأربع؛ كأنه وضع على عين الإمام المجدد رحمه الله، والله الهادي.



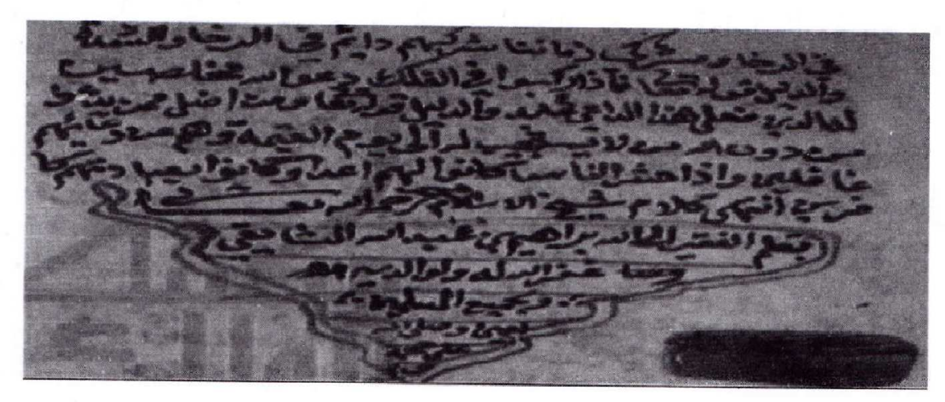
نماذج المخطوطات


يعبد الأصنام ومنهم من يعبد الأشجار والأحجار ومنهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفرق بينهم والدليل قوله تعالى
وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ودليل الشمس والقمر قوله تعالى
ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر الآية ودليل الملائكة قوله تعالى
ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا
يعبدون ودليل الأنبياء قوله تعالى وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم

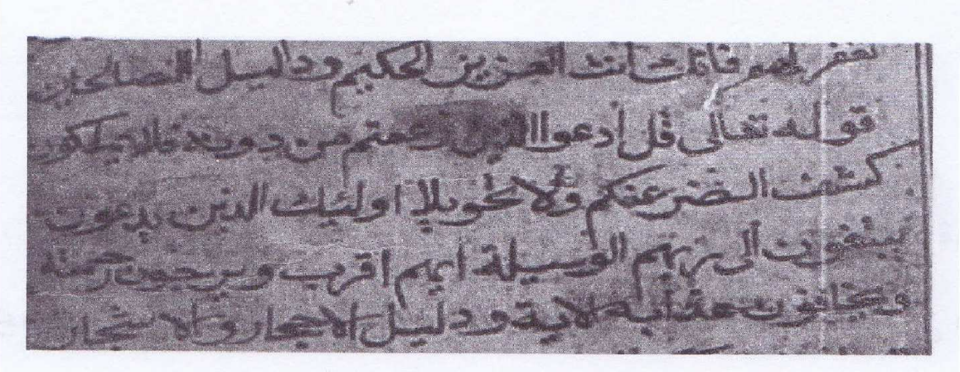
نموذج من المخطوطة (١)

ذات انواط فقال الله اكبر انها السنن قلتم والذي نفسي بيده
الهاء كما قالت بنو اسرائيل لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة الحديث
القاعدة الرابعة ان مشركي زماننا اغلظ شركا من
الاولين فان الاولين يخلصون في الشدة ويشركون
في الرخا ومشركي زماننا شركهم دايم في الرخا والشدة
والدليل قوله

نموذج من المخطوطة (٢)

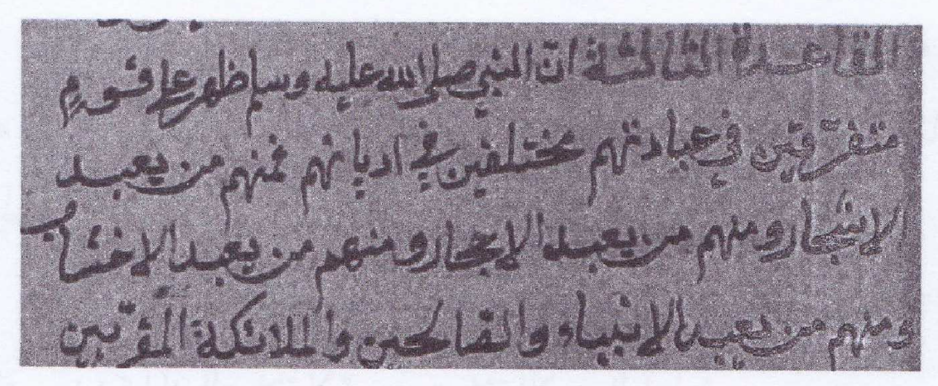

في الرخا ومشركي زماننا شركهم دايم في الرخا والشدة

نموذج من المخطوطة (٣)



تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ودليل الصالحين
قوله تعالى قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون
كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون
يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته
ويخافون عذابه الآية ودليل الأحجار والأشجار

نموذج من المخطوطة (٤)



القاعدة الثالثة أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على قوم
متفرقين في عباداتهم مختلفين في أدياناتهم فمنهم من يعبد
الأشجار ومنهم من يعبد الأحجار ومنهم من يعبد الأخشاب
ومنهم من يعبد الأنبياء والصالحين والملائكة المقربين

نموذج من المخطوطة (٥)



نموذج من المخطوطة (٦)

متن القواعد الأربع

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم: أن يتولاك في الدنيا والآخرة، وأن يجعلك مباركًا أينما كنت، وأن يجعلك ممن: إذا أعطي شكر، وإذا ابتُلِيَ صبر، وإذا أذنب استغفر؛ فإن هؤلاء الثلاث عنوان السعادة.

إعلم أرشدك الله لطاعته أن الحنيفية ملة إبراهيم: أن تعبد الله وحده مخلصًا له الدين، وبذلك أمر الله جميع الناس، وخلقهم لها؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذريات: ٥٦].

فإذا عرفت أن الله خلقك لعبادته؛ فاعلم أن العبادة لا تسمى عبادة إلا مع التوحيد؛ كما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا مع الطهارة.

فإذا دخل الشرك في العبادة فسدت؛ كالحدث إذا دخل في الطهارة؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧].

فإذا عرفت أن الشرك إذا خالط العبادة: أفسدها، وأحبط العمل، وصار صاحبه من الخالدين في النار؛ عرفت أن أهم ما عليك معرفة ذلك؛ لعل الله أن يخلصك من هذه الشبكة؛ وهي: الشرك بالله.

وذلك بمعرفة أربع قواعد ذكرها الله تعالى في كتابه:

القاعدة الأولى

أن تعلم أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مُقِرُّون بأن الله تعالى هو الخالق الرزاق، المحيي المميت، المدبر جميع الأمور، ولم يدخلهم ذلك في الإسلام.

والدليل: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

القاعدة الثانية

أنهم يقولون: ما دعوناهم وتوجهنا إليهم إلا لطلب القربة والشفاعة؛ نريد من الله لا منهم، لكن بشفاعتهم، والتقرب إليهم.

فدليل القربة: قوله تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

ودليل الشفاعة: قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

والشفاعة شفاعتان:

١- شفاعة منفية.

٢- وشفاعة مثبتة.

فالشفاعة المنفية: ما كانت تطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

والدليل: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

والشفاعة المثبتة: هي التي تطلب من الله، فيما لا يقدر عليه إلا الله.

والشافع مُكْرَمٌ بالشفاعة، والمشفوع له: من رضي الله عمله بعد الإذن؛ كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

القاعدة الثالثة

أن النبي ﷺ ظهر على أناس متفرقين في عباداتهم:

منهم: من يعبد الملائكة.

ومنهم: من يعبد الأنبياء والصالحين.

ومنهم: من يعبد الأشجار والأحجار.

ومنهم: من يعبد الشمس والقمر.

وقاتلهم رسول الله ﷺ ولم يفرق بينهم.

والدليل: قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [لأنفال: ٣٩].

ودليل الشمس والقمر: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧].

ودليل الملائكة: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ۝﴾ [سبأ: ٤٠و٤١].

ودليل الأنبياء: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

ودليل الصالحين: قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

ودليل الأشجار والأحجار: قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ۝﴾ [النجم: ١٩و٢٠].

وحديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه؛ قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة، يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة؛ فقلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده؛ كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

القاعدة الرابعة

أن مشركي زماننا أغلظ شركًا من الأولين؛ لأن الأولين يخلصون لله في الشدة، ويشركون في الرخاء، ومشركو زماننا شركهم دائم: في الرخاء والشدة.

والدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥].

والله أعلم، وصلى الله على محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم أجمعين.

* * * * *
* * *
*

مقدمة الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن رسالة **(القواعد الأربع)** في مقاصد التوحيد رسالة لا يستغني مسلم موحِّد عن فوائدها؛ فهي على اختصارها: اشتملت على تقرير مقاصد التوحيد وتجريدها، والتحذير من شباك الشرك وتعريتها؛ ليتميز المسلم الموحد من المشرك المعدِّد المندد.

وذلك؛ لأنَّ من فَقِهَ هذه **(القواعد الأربع)** عرف توحيد رب العالمين، والذي هو حق الله على العبيد، والذي دعت إليه الرسل والنبيون كلهم صلوات الله وسلامه عليهم، ومن أدرك خطر الشرك فَهِمَ دين المشركين، وفرَّ منه كما يفرُّ من المجذوم؛ فكم وقع في شباك الشرك من خلائق التبست عليهم الأمور، وعميت عليهم الأنباء؛ فظنوا: أن الشرك توحيد لما رأوا عمائم مدوَّرة وكروشًا مكوَّرة: تطوف حول القبور، وتدعو الأموات، وتدافع عن ذلك عبر شاشات الفضائيات، ومن خلال أثير الإذاعات، وعلى صفحات الجرائد والمجلات، وتتلقى الدعم المادي والمعنوي اليهودي والمجوسي والصليبي الماسوني من مصادر شتى؛ ليصرفوا

المسلمين عن دينهم الحق، وتوحيدهم الصدق: الذي أجمع عليه علماء الإسلام وفقهاء الأنام من أهل السنة والجماعة جيلاً فجيل.

وفي هذه الرسالة النافعة يؤكد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجوب فهم التوحيد الذي هو حق الله على العبيد؛ وذلك: بإفراد الله عزوجل بالعبادة المطلقة؛ لأنه سبحانه المعبود بحق، والمألوه بصدق.

وذلك أن التوحيد هو شرط صحة العبادة: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ۝٦٥﴾ [الزمر: ٦٥]؛ فالشرك إذا خالط العبادة أفسدها كما يفسد الحدث الطهور.

وقد منَّ الله علي منذ عقود بشرح هذه القواعد الأربع في التوحيد، وتحليلها في مناسبات عدة، ورحلات دعوية متعددة في أقطار شتى؛ فرغب كثير من أهل العلم وطلابه: ممن لا يسعني إلا تلبية سؤلهم، والاستجابة لرغبتهم: أن أقيد ذلك الشرح الذي أودعته دررًا عقدية، وزينته بنكت منهجية: كاشفة لمقاصدها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية لمن جنح من طلاب العلم إليها.

وذلك أن طلاب العلم هم وصية رسول الله ﷺ[1]؛ التي يجب أن يحرص عليها العلماء، ويقوم بحقها الدعاة النبلاء، ومن آكد ذلك عناية العلماء بطلابهم، ورعاية الشيوخ لتلاميذهم؛ بتلقينهم قواعد الدين؛ لترقيتهم في منازل اليقين؛ بإيقافهم على

(١) كما ثبت من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنه قال: مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ، انظر «الصحيحة» (٢٨٠).

مهمات أصول العلم، وتبيين مقاصدها بالكلية، ومعانيها المنهجية؛ ليستفتح بذلك المبتدئون تلقيهم، ويجد فيها المسترشدون على سبيل نجاة ما يذكرهم، ويطلع من خلاله المستزيدون المنهومون على تحقيق مسائل العلم.

وقد سميته: «**الشرح الممتع لمقاصد القواعد الأربع في التوحيد**»؛ سائلًا الله عزوجل أن يتقبله بقبول حسن، ويجعله من العلم النافع، وَيُصَيِّرَه للموحدين المتبعين إمامًا، ويقمع به الشرك والبدعة ودعاتها.

وكتبه حامدًا ومصليًا ومسلمًا

سليم بن عيد الهلالي

أبو أسامة

٢٧/ رمضان/ ١٤٤٢هـ

عمان البلقاء عاصمة الديار الأردنية

من بلاد الشام المحروسة



بسم الله الرحمن الرحيم

البدء بالبسملة مهم؛ لأنها مشروعة في كل أمر ذي بال: خاصة ما يتعلق بأفعال العباد.

ومن ذلك: بداية الكتب والرسائل والمسائل العلمية؛ تأسيًا بكتاب الله عز وجل وبسنة رسول الله ﷺ؛ حيث كان يبتدىء بها في مكاتبة الملوك.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح الباري» (٧/ ٢٢٠): «جمعت كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم، فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد، بل بالبسملة»

وقال (١/ ٩): «تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره؛ كمالك في الموطأ، وعبد الرزاق في المصنف، وأحمد في المسند، وأبي داود في السنن إلى مالا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة... أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصًّا بالخطب دون الكتب.. ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم... وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل».

والأكمل في نقدي: البداءة بخطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ كما صنع آحاد من أهل العلم الذين تنبهوا لهذه الخطبة العظيمة:

قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح مشكل الآثار» (١/ ٦): «ابتدأته -يعني: كتابه- بما أمر ﷺ بابتداء الحاجة به...».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٨٧): «لهذا استحبت -يعني: خطبة الحاجة- وفعلت في مخاطبة الناس بالعلم عمومًا وخصوصًا: من تعليم الكتاب والسنة والفقه في ذلك، وموعظة الناس ومجادلتهم: أن يفتتح بهذه الخطبة الشرعية النبوية.

وكان الذي عليه شيوخ زماننا الذين أدركناهم وأخذنا عنهم وغيرهم يفتتحون مجلس التفسير أو الفقه في الجوامع والمدارس وغيرها بخطبة أخرى؛ مثل: الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله عنا وعنكم وعن مشايخنا وعن جميع المسلمين، أو عن السادة الحاضرين وجميع المسلمين.

كما رأيت قومًا يخطبون للنكاح بغير الخطبة المشروعة، وكل قوم لهم نوع غير نوع الآخرين، فإن حديث ابن مسعود لم يخص النكاح، وإنما هي خطبة لكل حاجة في مخاطبة العباد بعضهم بعضًا، والنكاح من جملة ذلك؛ فإن مراعاة السنن الشرعية في الأقوال والأعمال في جميع العبادات والعادات هو كمال الصراط المستقيم، وما سوى ذلك إن لم يكن منهيًا عنه؛ فإنه منقوص مرجوح، إذ خير الهدي هدي محمد ﷺ».

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ -كما نقل عنه السندي في «حاشيته على سنن النسائي» (٣/ ١٠٥) -: «الخطبة سنة في أول العقود كلها مثل البيع والنكاح وغيرهما والحاجة إشارة إليها...».

ثم قال السندي: «والظاهر عموم الحاجة للنكاح وغيره؛ فينبغي للإنسان أن يأتي بهذا؛ ليستعين به على قضائها وتمامها».

وقال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نيل االأوطار» (٦/ ١٥٧): «وقد استُدل بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح وعند كل حاجة».

وقال -أيضًا- في «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» (ص٢٥٩) -معلقًا على حديث ابن مسعود-: «والحديث مصرح بأن هذه الخطبة هي خطبة الحاجة؛ فقول المصنف فصل النكاح خطبته؛ هو: باعتبار أن النكاح من جملة ما هو حاجة، وفي رواية للترمذي مكان خطبة الصلاة وخطبة الحاجة التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة».

وهذا اختيار شيخنا الإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقال في كتابه «خطبة الحاجة» (ص٣٦): «قد تبين لنا من مجموع الأحاديث المتقدمة أن هذه الخطبة تفتتح بها جميع الخطب سواء كانت خطبة نكاح، أو خطبة جمعة، أو غيرها؛ فليست خاصة بالنكاح -كما قد يظن-، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود التصريح بذلك كما تقدم، وقد أيد ذلك عمل السلف الصالح؛ فكانوا يفتتحون كتبهم بهذه الخطبة؛ كما صنع الإمام أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ...، وقد جرى على هذا النهج شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فهو يكثر من ذلك في مؤلفاته كما لا يخفى على من له عناية بها».

ولما سئل شيخنا فقيه الزمان محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عن المناسبات التي تقال فيها هذه الخطبة غير النكاح أجاب كما في «مجموع فتاويه» (١٦/ ٩٤): «تقال هذه الخطبة عند كل حاجة؛ تقال -مثلًا- في مجلس الصلح؛ إذا أردت أن تصلح بين أثنين أو بين زوجين؛ فاقرأ هذه الخطبة، وتقال- أيضًا- إذا أردت أن

تتكلم في الناس بأمر هام، فاجعل هذه الخطبة بين يدي كلامك، وكذلك تقال في خطب الجمعة والعيدين؛ لأنها مشروعة عند كل أمر هام».

وقال -أيضًا-: «...الأصل أن خطبة الحاجة، هي الأفضل، لكن لا حرج أن ينوع؛ حتى لا يظن الناس أن هذه الخطبة أمر واجب، ولأنه ربما يمل الناس إذا كرر هذه الخطبة»[1].

*** قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أسال الله الكريم رب العرش العظيم: أن يتولاك في الدنيا والآخرة، وأن يجعلك مباركًا أينما كنت».**

فيه عدة مقاصد:

١ - ابتدأ بالدعاء للمخاطبين استمرارًا في منهجه كما فعل في أكثر من تصنيف له؛ كالأصول الثلاثة وأدلتها.

وهذا يدل على حرصه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هداية المدعوين، وهو مطلب عال من مقاصد الدعوة إلى الله على بصيرة:

عن سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال لعلي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يوم أرسله لفتح خيبر: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه؛ فوالله لأن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خيرًا لك من أن يكون لك حمر النعم»[2].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٦/ ٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦).

٢- وفي هذا تنبيه أن مبنى العلم على الرحمة والتراحم بين الداعي إلى الله والمدعو، وبين المعلِّم والمتعلم؛ لأن الرحمة والتراحم في ذلك هي سبب التواصل والاستمرار؛ كما قال الله عزوجل مخاطبًا رسوله الكريم ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

يعني: فبرحمة من الله لنت لهم، وكنت رحيمًا بهم، متواضعًا لهم، و(ما) في هذه الآية لزيادة التأكيد والاهتمام؛ فالدعاء للمدعوين ولطلاب العلم ناتج عن الرحمة، وهكذا ينبغي أن يكون المعلم وداعي الله الآمر بالمعروف الناهي عن المنكر رحيمًا بالخلق ذلولًا لهم؛ كما وصف الله رسوله الكريم ﷺ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]. وقال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وقال ابن قيم الجوزية في «نونيته» (١/ ١٠٥) واصفًا داعي الله مع العصاة لله وأهل النفور من الحق:

واجعل لوجهك مقلتين كلاهما ... من خشية الرحمن باكيتان

لو شاء ربك كنت أيضًا مثلهم ... فالقلب بين أصابع الرحمن.

والجمع بين العلم والرحمة من خصائص أهل السنة والجماعة التي تميزوا بها عن جميع الملل والنحل؛ فإنهم أصحاب هدى واتباع، وأرباب عمل واقتداء، ومن ثم كانوا أعلم الناس بالحق يقبلونه حيث كان، ويدورون معه حيث دار، وأحرص الناس على تبليغ الدين والدعوة إليه، ومنابذة أهل الكفر والأهواء والبدع، وفي

الوقت نفسه يرحمون الخلق، ويريدون لهم الخير والهدى، ولذا كانوا أوسع الناس رحمة، وأعظمهم شفقة، وأصدقهم نصحًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرد على البكري» (ص٢٥٦-٢٥٧): «وأئمة أهل السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة؛ فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم كما قال تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائده: ٨].

ويرحمون الخلق؛ فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداء، بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم؛ كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق».

إن التزام أهل السنة والجماعة بالعلم والعدل أورثهم هذه الخصلة الرفيعة؛ فمسلك أهل السنة والجماعة قائم على العلم والعدل لا الجهل والظلم، حتى كان أهل السنة والجماعة لكل طائفة من المبتدعة خيرًا من بعضهم لبعض، وأرحم بهم من أنفسهم.

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٥/ ١٥٧): «بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفونا ما لا ينصف بعضنا بعضًا».

٣- من واسع كرم الله عز وجل وعظيم فضله هداية الخلق، وباب الهداية الأعظم علم التوحيد، ولذلك فأتم نعمة لله عليك وأغلاها وأعلاها أن يجعلك موحِّدًا مؤمنًا وعبدًا ربانيًّا.

٤- وصف العرش بالعظيم؛ لأنه أعظم المخلوقات حجمًا وكيفية، وأعلاها مكانًا، وأرفعها مكانة: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾ [غافر: ١٥]؛ فهو سقف المخلوقات، وعليه ذو الجلال والإكرام استوى، وقد أضافه إلى نفسه إضافة تشريف وتعظيم؛ فيقال (عرش الرحمن).

عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «من آمن بالله وبرسوله، وأقام الصلاة، وصام رمضان؛ كان حقًّا على الله أن يدخله الجنة، جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها» فقالوا: يا رسول الله؛ أفلا نبشر الناس؛ قال: «إن في الجنة مائة درجة: أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض؛ فإذا سألتم الله؛ فأسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة -أراه- فوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة»[1].

فذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أعظم المخلوقات للدلالة على أعظم أمر؛ وهو: التوحيد، وأخطر ما نهى الله عنه؛ وهو: الشرك.

٥- رعاية الله للعبد تهديه وتنصره: ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]؛ فإذا تولاك الله عزوجل برعايته في الدنيا هداك إلى صراط مستقيم، وكفاك الشبهات

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠).

والشهوات، وأما في الآخرة؛ فتنجو من جهنم، وتفوز بالجنة: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

٦- البركة بعد الهداية والرعاية تدل على استمرارها واستقرارها وعمومها نفعًا وكثرة.

وهذا الدعاء بالبركة اقتداء بدعاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

وأعظم البركة: أن يجعلك الله داعيًا إلى توحيده وعبادته، معلمًا الناس الخير، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر.

والبركة وقعت في هذه الأمة المحمدية المحفوظة على نحو يبهر العقول، ويخطف الألباب:

- تأمل كيف استطاع رسول الله ﷺ في ثلاث وعشرين سنة وسط المحيط الضخم من الجاهليات العاتية العادية: أن يبني خير أمة أخرجت للناس: عقمت أرحام القرون أن تلد مثلها، وأشاد حضارة لن تسعد البشرية من مولدها إلى أن تطوي صفحة حياتها الدنيوية إلا بها.

- وتدبر كيف استطاعت الأمة الأمية التي جاءت من قاع الصحراء بأقل الجيوش عددًا وعدة: أن تسقط الامبراطوريات العتيقة العتيدة، وأن تبسط سلطانها في أقل من ربع قرن من الزمان على المعمورة.

- وتفكر كيف استطاع علماء هذه الأمة المرحومة: أن يكتبوا في عمر قصير ما يحتاج المرء لقراءته وفهمه إلى أضعاف أضعاف عمره.

- هذا كله ليس له تفسير إلا البركة: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وقال عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائده: ٦٦].

وقال جل ثناؤه: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

وبالجملة؛ فالبركة عطاء الألوهية لمن أخلص في مقام العبودية، واتبع سيد البشرية محمد ﷺ، وفهم الكتاب والسنة بفهم خير البرية رضي الله عنهم.

قول المنصف رحمه الله:

«وأن يجعلك ممن إذا أعطي شكر، وإذا ابتلي صبر، وإذا أذنب استغفر؛ فإن هذه الثلاث عنوان السعادة».

فيه عدة مقاصد:

١ – العبد في هذه الدنيا لا ينفك عن هذه المقامات:

- نعم متوالية، وعطايا متتالية؛ تستوجب الشكر.

- وابتلاءات ومصائب؛ تستوجب الصبر.

- وذنوب يقترفها، وخطايا يرتكبها، وتقصيرات يقع فيها؛ تستوجب الاستغفار.

قال الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الوابل الصيب» (ص١١): «الله سبحانه وتعالى المسؤول المرجو الإجابة: أن يتولاكم في الدنيا والآخرة، وأن يسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة، وأن يجعلكم: ممن إذا أنعم عليه شكر، وإذا ابتلي صبر، وإذا أذنب استغفر.

فإن هذه الأمور الثلاثة عنوان سعادة العبد، وعلامة فلاحه في دنياه وأخراه، ولا ينفك عبد عنها أبدًا؛ فإن العبد دائم التقلب بين هذه الأطباق الثلاث».

٢- الشكر والصبر والاستغفار متلازمة السعادة:

- الشكر يجعلك ممتنًا لله عزوجل على ما أنعمه عليك؛ مما يشعرك بقدرة عظيمة على التمتع بالحياة الطبيعية، ويجعلك أكثر قوة لمواجهة المصاعب والمتاعب، وخاصة إذا استيقظت صباحًا وأنت تمارس الشكر والامتنان لله عزوجل من خلال أذكار الصباح والمساء.

عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ؛ قال: «إذا استيقظ أحدكم؛ فليقل: الحمدلله الذي عافاني في جسدي، ورد عليَّ روحي، وأذن لي بذكره»[1].

- وأما الصبر على الابتلاء؛ فإن العبد في حياته معرض للمصائب والمتاعب؛ فلا ينصع نور الإيمان، ولا يستقر برد اليقين، ولايرسخ الإيمان المبين؛ إلا بالتمحيص.

والحياة مبنية على جسر من المشاق، ومحمولة على ركوب الأخطار، فلا يخلص عبد من محنة وألم، ولكن بين مقل ومستكثر.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٠١) بإسناد جيد.

ومن أراد أن تدوم له السلامة من العاهات، والعافية من الابتلاءات؛ فما عرف حقيقة التكليف، ولا فقه مقام التسليم والتفويض.

وهذا الحال يتبين به الصادق الواعي من الكاذب المدِّعي: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢].

والدنيا لا تصفو لأحد ولو نال منها ما عساه أن ينال؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «من يرد الله به خيرًا؛ يصب منه»[١].

قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مدارج السالكين» (٣/ ٣٦١): «قال لي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله مرة: العوارض والمحن كالحر والبرد، فإن علم العبد أنه لا بد منهما لم يغضب لورودهما، ولم يغتم لذلك ولم يحزن».

فأيقن بقدر الله وخلقه وتدبيره، واصبر على بلائه وحكمه، واستسلم لأمره وقضائه سبحانه وتعالى؛ فالدنيا طافحة الأنكاد والأكدار، مطبوعة على المشاق والأهوال.

وليس كل ما يتمنى يدرك؛ لكن بالإلحاح في الدعاء والتوجه إلى الله بالكلية؛ تفتح الأبواب، ويتحقق المرغوب، ولا تقنط؛ فتخذل.

وتذكر كثرة نعم الله عليك، وادفع الحزن بالرضا بمحتوم القضاء، فطول الليل وإن تناهى؛ فالصبح قريب له انبلاج، وآخر الهم أول الفرج، واضرع إلى الله يزهو الفرح، وما تجرع كأس الصبر معتصم بالله؛ إلا أتاه المخرج.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٥).

وبالابتلاء يرفع شأن الأخيار، ويعظم أجر الأبرار؛ فطريقه معبر شاق: تعب فيه آدم، ورمي فيه في النار الخليل، واضطجع للذبح إسماعيل، وأُلقيَ في بطن الحوت يونس، وقاس الضر أيوب، وبيع بثمن بخس يوسف، وأُلقيَ في الجب إفكًا، وفي السجن ظلمًا، وعالج أنواع الأذى نبينا محمد ﷺ.

وأنت على سنة الابتلاء سائر، والعبد المؤمن يبتلى؛ ليهذب لا ليعذب.. فلا تأس على دنيا فاتتك: فنوازلها أحداث، وأحاديثها غموم، وطوارقها هموم... فاصبر أيها العبد المبتلى؛ كما صبر صفوة البشر عليهم السلام: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥][1].

- وأما الاستغفار؛ فهو باب السعادة الأعظم، وبريد الطمأنينة الأسرع، ومفتاح السكينة الأتم؛ ألم تعلم أنه زاد الأبرار، وشعار الأتقياء، ومفزع الصالحين: به تسعد القلوب، وتنشرح الصدور، وتنجلي الهموم، وتثقل الموازين، وترفع الدرجات، وتحط الخطيئات، وتفرج الكربات.

فكم جلب الاستغفار لأهله من خيرات، وصرف عنهم من بلايا ملمات:

أليس الاستغفار ينقي القلب ويطهره؛ لأن الذنوب تسود القلوب، ولا يزال العبد كلما أذنب زادت ظلمة قلبه وسواده؛ فإذا بادر إلى التوبة والاستغفار هذب قلبه ونظف.

(١) انظر «خطوات إلى السعادة» لعبد المحسن القاسم (ص ٦٠).

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآن يدلكم على دائكم ودوائكم: أما داؤكم؛ فالذنوب، وأما دواؤكم؛ فالاستغفار»[1].

وكذا الاستغفار سبب لرحمة الله تعالى في الدنيا والآخرة.

قال صالح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقومه: ﴿يَٰقَوۡمِ لِمَ تَسۡتَعۡجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِۖ لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦].

فالاستغفار سبب لنزول الرحمات الإلهية، وجالب للألطاف الربانية، ويحقق الفلاح في الدنيا والآخرة.

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٤٥).

*** قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

«اعلم أرشدك الله لطاعته: أن الحنيفية- ملة ابراهيم-: أن تعبد الله وحده مخلصًا له الدين، وبذلك أمر الله جميع الناس، وخلقهم لها؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]».

فيه عدة مقاصد:

١- تنبيه للمتعلم إلى أهمية علم التوحيد، وأنه مفتاح طاعة الرب تبارك وتعالى؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١/ ٥٥-٥٦): «فبالتوحيد يقوى العبد ويستغني، ومن سَّره أن يكون أقوى الناس؛ فليتوكل على الله، وبالاستغفار يغفر له، ويدفع عنه عذابه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]؛ فلا يزول فقر العبد وفاقته إلا بالتوحيد؛ فإنه لا بد منه، وإذا لم يحصل لم يزل فقيرًا محتاجًا معذبًا في طلب مالم يحصل له، والله تعالى: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨].

وإذا حصل مع التوحيد الاستغفار حصل له غناه وسعادته، وزال عنه ما يعذبه، ولا حول ولا قوة إلى بالله».

٢- يؤكد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شدَّة شفقته على المتعلمين، وحرصه على نصحهم؛ لعنايته بالأمة المحمدية.

وهذا أدب رفيع في التعليم: ينبغي المحافظة عليه، ونشره بين أهل العلم وطلابه.

٣- وصف الله عزوجل نبيه ابراهيم الخليل عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بالحنيفية في آيات عديدة:

- ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

- ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝٦٥ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٦٦ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَـٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٦٧ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَـٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٥-٦٨].

- ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٩٥].

- ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

- ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى هَـٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَـٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝٧٨ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩].

- ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٦١ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣].

- ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢٣].

- فإن قيل: كيف توصف ملة إبراهيم بالحنيفية، والحنف؛ هو: الميل.

فالجواب:

أ- سمي إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حنيفًا؛ لأنه حنف إلى دين الله؛ وهو: الإسلام، وأعرض عما سواه؛ قائمًا بالتوحيد، تاركًا للشرك والتنديد.

ب- ولأن الإسلام مائل عن الأديان المكروهة المبغوضة إلى الحق.

ت- أن الذي به حنف يميل في مشيه عن الطريق المعتاد، وإنما كان هذا مدحًا لملة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ لأن الناس يوم أن أختاره الله ليكون للناس إماماً كانوا في جاهلية جهلاء وضلالة عمياء، فجاء إبراهيم بالتوحيد مائلاً عن شركهم؛ فلقب بالحنيف، ثم صار الحنيف من بعده لقب مدح بالغلبة[1].

والحنيفية هي دين الإسلام؛ يدل على ذلك آيات كثيرة؛ منها:

أ- آيات أمر الله تعالى جميع المسلمين بأن يوحدوه ويفردوه بالعبادة، ويكونوا حنفاء له مائلين عن الشرك إلى التوحيد:

---

(١) انظر «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١/ ٧٣٧).

- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٤-١٠٦].

وقوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

ولهذا أخبر رسول الله ﷺ أنه جاء بالملة الحنيفية:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إني أرسلت بحنيفية سمحة»(١).

ولذلك أكد رسول الله ﷺ أنها أحب الطرق إلى الله عزوجل:

عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قال: قيل لرسول الله ﷺ أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: «الحنيفية السمحة»(٢).

وبوَّب الإمام البخاري في كتاب الإيمان في «صحيحه» (١/ ١٧) «باب الدين يسر وقول النبي ﷺ: أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة».

ب- آيات ربطت ملة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ الحنيفية بالإسلام وقرنتها به:

---

(١) أخرجه أحمد (٢٤٣٣٤)، وصححه شيخنا الإمام الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٤٤٣/ ١٨٢٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٠٨)، وصححه شيخنا الإمام الألباني في «الصحيحة» (٨٨١).

﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ۖ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١-١٣٢].

وقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ۖ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

٤- فإن قيل: ما دام أن الحنيفية هي الإسلام، والإسلام دين الرسل جميعاً؛ فلم خص بها إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ فقيل: ملة إبراهيم؟

فالجواب:

أ- أن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ جعله الله عزوجل إمامًا للبشرية ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

ولهذا: فهو أبو الأنبياء الذين جاؤوا من بعده؛ فهم إما من نسل إسحاق أو من نسل إسماعيل، وكلاهما ولد ابراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

- وجميع الأديان السماوية تنسب لإبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣].

ب- أن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أبو العرب وأبو الإسرائيليين الذين ادعوا اتباعه؛ فأنكر ذلك عليهم:

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

وقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

ولذلك كان أولى الناس بإبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ محمد ﷺ وأتباعه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٦٨].

٥- مدار ملة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ على التوحيد ونبذ الشرك والتنديد: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٦﴾ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ٤-٧].

وعلى هذا الأصل قامت دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام جميعًا:

قال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وهذا يؤكد أن الأصل في الإنسان التوحيد، وأن الشرك طارىء عليه؛ ويدل على ذلك:

أ- أن آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان نبيًّا يعبد الله وحده لا يشرك به شيئًا، وقد علَّم أولاده التوحيد الخالص:

عن أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أنبيًّا كان آدم؟ قال: «نعم؛ مكلَّم». قال: كم بينه وبين نوح؟ قال: «عشرة قرون». قال: يا رسول الله! كم كانت الرسل؟ قال: «ثلاثمائة وخمسة عشر»(١).

ب- بين الله سبحانه وتعالى أن البشرية كانت في أول أمرها على التوحيد، ثم طرأ عليها الشرك، وتعددت الآلهة الباطلة؛ قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ

(١) أخرجه ابن حبان (٢٠٨٥- موارد) والحاكم (٢/ ٢٦٢)، وصححه شيخنا الإمام الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٦٨).

ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقد اتفق المفسرون على أن المراد بالناس ما بين آدم ونوح عليهما الصلاة والسلام، وكلهم كانوا في تلك الفترة أمة واحدة على التوحيد، ثم اختلفوا وتفرقوا؛ فوقعوا في الشرك والتنديد:

عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ قال: «كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق؛ فاختلفوا؛ فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين»[1].

قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣/ ٦٢٦): «فإن دليل القرآن واضح على أن الذين أخبر الله عنهم: أنهم كانوا أمة واحدة؛ إنما كانوا أمة واحدة على الإيمان ودين الحق، وذلك أن الله عزوجل؛ قال: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [يونس: ١٩]؛ فتوعد جل ذكره على الاختلاف لا على الاجتماع، ولا على كونهم أمة واحدة، ولو كان اجتماعهم قبل الاختلاف كان على الكفر، ثم كان الاختلاف بعد ذلك لم يكن إلا بانتقال بعضهم إلى الإيمان، ولو كان ذلك كذلك؛ لكان الوعد أولى بحكمته جل ثناؤه في ذلك الحال من الوعيد؛ لأنها حال إنابة بعضهم إلى طاعته، ومحال أن

---

(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٥٩٦)، وابن جرير في «تفسيره» (٤/ ٤٧٥)، وصححه شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» (٧/ ٨٥٤)، قال: وإن كان موقوفًا رواية؛ فهو مرفوع دراية، ثم قال: «وفيه فائدة هامة؛ وهي: أنَّ الناس كانوا في أول عهدهم أمة واحدة على التوحيد الخالص، ثم طرأ عليهم الشرك خلافًا لقول بعض الفلاسفة والملاحدة: أن الأصل فيهم الشرك ثم طرأ عليهم التوحيد».

يتوعد في حال التوبه والإنابة، ويترك ذلك في حال اجتماع الجميع على الكفر والشرك».

ت- وقد أكد جمع من علماء الغرب؛ مثل: لانج، وفريزر شميدث، وبتاتزولي، وفوكارت من خلال أبحاثهم التاريخية التي قاموا بها: أن الأصل في البشرية هو التوحيد وليس الشرك، وسموا نظريتهم: «فطرية التوحيد وأصالته».

وقد توصل فريق كبير من العلماء من خلال اكتشافات وحفريات قديمة على أن الأمم العريقة لم تكن تعرف تعدد الألهة، بل كانت تؤمن بالإله الواحد، ولذلك؛ فعقيدة التوحيد هي الديانة الأولى التي عرفها البشر، وأن الشرك والوثنية والتنديد طارئة متطفلة على عقيده التوحيد[1].

وهذه الحقائق الشرعية والتاريخية تدحض زعم القائلين: أن التدين من صنع الإنسان!!

٦- ولهذا الموجب خوطب الناس بالتوحيد، وأمروا بالعبودية التي خلقوا من أجلها؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وبعث الرسل والنبيون، وأنزلت الكتب؛ لتحقيقها، وبيان حقها؛ فإنها حق الله على العبيد؛ لقوله ﷺ لمعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا معاذ! تدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟». قال: قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوا الله، ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله عزوجل أن لا يعذب

---

(١) انظر «الشرك في القديم والحديث» لأبي بكر محمد زكريا (١/ ١٩٦).

من لا يشرك به شيئًا». قال: قلت يا رسول الله! أفلا أبشر الناس. قال: «لا تبشرهم؛ فيتكلوا»(١).

* قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإذا عرفت أن الله خلقك لعبادته: فاعلم أن العبادة لا تسمى عبادة إلا بالتوحيد؛ كما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا مع الطهارة؛ فإذا دخل الشرك في العبادة؛ فسدت؛ كالحدث إذا دخل الطهارة».

- فيه عدة مقاصد:

١ - توجيه العبادة توجيهًا عقديًّا منهجيًّا يربطها بلباب العقيدة الإسلامية؛ وهو: التوحيد.

قال الله تعالى ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]؛ فنوح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ذكر أولًا: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ وثانيًا ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ والثاني علة الأول؛ لأنه إذا لم يكن لهم إله غيره كان كل ما حصل عندهم من وجوه النفع والإحسان والبر واللطف حاصلًا من الله عز وجل، وكمال الإنعام يوجب نهاية التعظيم؛ فإنما وجبت العبادة لأجل العلم بأنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له:

فبيان التوحيد بيان للداعي إلى عبادة الله عزوجل واختصاصه بذلك، ولذلك قرر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما اتفق عليه العلماء المحققون: أن لا عبادة مقبولة إلا بتجريد التوحيد، ونبذ الشرك والتنديد، بل ذهب بعض أهل العلم؛ فجعلوا العبادة هي

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٦٧)، ومسلم (٣٠) واللفظ له.

التوحيد؛ لأنها لا تصح ولا تكون مقبولة إلا إذا كان التوحيد خالصًا لله رب العالمين.

ويتجلى ارتباط العبادة بالتوحيد في سيرة الرسول ﷺ: فأول ما بدأ دعوته بالتوحيد وإفراد الله بالعبادة، وكذلك بايع الناس على ذلك، وجاهد من أجله، وأوصى قادة جيوشه به، ودعا ملوك زمانه إليه.

وإذا كان التوحيد هو مدار القبول؛ فإن العبادة المشروعة هي الصورة العملية للتوحيد، وقد أقرها الله عزوجل مظهرًا تطبيقيًّا للتوحيد؛ فالإخلال بها يؤدي إلى إفساد حقيقة التوحيد.

وعلى هذا؛ فعبادة الله وحده هي أصل دين الإسلام، وأنها الغاية الأسمى والهدف الأسنى من الخلق، ولهذا لا بد أن ندرك ارتباط غاية العبادةالمقبوله بالتوحيد:

العبادة الحق تشمل الدين كله، والدين منهج الله؛ جاء ليسع الحياة كلها، وهذا الشمول له مظهران:

الأول: شمول العبادة للدين كله وللحياة كلها.

والآخر: شمول العبادة لكيان الإنسان كله ظاهره وباطنه.

ولما كانت العبادة هي الغاية التي خلق الله تعالى الخلق من أجلها؛ فهي ليست هامشية في حياة الإنسان، ولا جزئية من جزيئات حياته، بل هي الحياة كلها بكل مظاهرها المرتبطة بالهدف منها.

ولذلك؛ فهذه العبادة تذكر الإنسان بموقعه الحقيقي من الوجود؛ فتريه موقعه باعتباره جزءًا من الكون والوجود، ثم تريه موقعه هو والكون باعتباره مخلوقًا للخالق عزوجل، خاضعًا لأمره ونهيه، مرتبطًا بمنهجه، مفتقرًا إليه افتقارًا مستمرًا.

ولذلك؛ فهذه العبادة: لا تصح ولا تصلح ولا تنجح ولا تكون إلا بتوحيد الخالق عزوجل، وهذا يؤكده منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله عزوجل؛ فقد كانت كل نداءات الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأممهم تتلخص بربط العبادة الصحيحة بالتوحيد:

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٨٥].

بل هو نداء الخالق عزوجل للناس جميعًا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]

ونداؤه عزوجل لأهل الكتاب: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: ٦٤].

لذلك كانت أعلى مقامات العبد وأشرف منازلها: أن تعبد الله سبحانه وتعالى؛ لأنه المستحق وحده للعبادة: خلقك لتكون عبدًا تحقق خلقك في عبادته؛ فتسلم نفسك لمولاك الحق طاعةً وتذللًا وحبًّا وتعظيمًا، والعبادة بهذا المعنى تتضمن أمرين متلازمين:

- غاية التذلل والخضوع.
- وكمال الحب والتعظيم.

وهذه العبادة بهذا الشمول والوضوح تمتاز بعدة حقائق تفرقها عن غيرها من أنماط عبودية البشر؛ منها:

أ- تكون خالصة لله، فتأتي جميع أعمال العبد وأقواله على وفق ما شرعه سبحانه وتعالى، وما يحبه ويرضاه.

ويكون حال العبد حال المستسلم لله ظاهرًا وباطنًا: المحب لما يحبه الله الكاره لما يكرهه الله.

ولذلك لم يستثن من مصائد إبليس إلا المخلصون: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢و٨٣].

وقال ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦].

وبقدر فهم حقيقة العبادة، وإدراك معنى الإخلاص لله عزوجل: يبتعد العبد عن مكان الانحراف وعبادة غير الله عزوجل، وينفي كل ذلك من حياته؛ فيصير عبدًا ربانيًّا رسخ في مقام الإحسان؛ كما بينه رسول ﷺ: «أن تعبد الله؛ كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه؛ فإنه يراك»(١).

ويترتب على ذلك: أن تكون العبادة حقيقية ليست وهمية، ولا عادات شكلية، ولا طقوس موسمية.

ب- العبادة تشمل جميع أعمال العباد وأقوالهم وأحوالهم وأحيانهم.

ت- أنها مبنية على التوازن بين الدنيا والآخرة: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧].

ث- أنها مبنية على اليسر ورفع الحرج؛ فإن رسول الله ﷺ بعث بالحنيفية السمحة، فلم يكلف الله عبدًا مالا يطيق، ولا يحمل الله نفسًا إلا وسعها، ولذلك؛ فالغلو والتشديد والتطرف مذموم مدحور في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فكل عبد يبغي التشدد، ويطلب العنت، ويهوى الغلو؛ إنما يعاند دين الله ويشاده، وما شاد الدين أحد إلا غلبه.

---

(١) أخرجه مسلم (٨).

ج- العبادة الحقة لا تحتاج واسطة بين الحق سبحانه وتعالى والخلق؛ فالعلاقة مباشرة بين العبد وربه، لا شأن لأحد فيها، وإنما الواسطة بين الحق والخلق هم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام للتبليغ عن الله عز وجل، ومن سار على هديهم من العلماء الربانيين.

وعلى هذا؛ فليس في الإسلام وجود لوسطاء بين الخالق وبين عباده؛ كما يزعم عباد القبور من الصوفية والروافض.

ح- العبادة الحقة مستمرة ودائمة بدوام حياة الإنسان، فما دام العبد على قيد الحياة؛ فهو مطالب بأداء ما طلب منه أمرًا أو تركًا على وجه الاستمرار، ولا يسقط عنه أبدًا؛ إلا إذا فقد القدرة على الفعل؛ فقد أكرمه الله بالرخص الشرعية؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

خ- العبادة لا تعلل: وإن كانت لا تخلو من علة وحكمة، وغاية مقصد، قد تظهر وقد لا تظهر، ولا مانع من تلمسها والبحث عنها في ضوء الضوابط الشرعية، والأصول المرعية.

ولذلك؛ فالعبادات توقيفية: مدارها على الوحي: كتابًا وسنة.

وأخيرًا إذا كانت خصائص العبادة مستقاة من أهميتها ومستفادة من مفهومها؛ فلا بد من تلمس آثارها، وجني ثمارها؛ لنحقق الغاية منها.

العبادة الحقيقية المرتبطة بالتوحيد تصبغ الإنسان بالصبغة الربانية: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

والصبغة الربانية تجعل العبد مرتبطاً بالله في حركته وسكونه ونشاطه وراحته وعسره ويسره؛ مما يدفعه إلى الاستكثار من الخيرات وعمل الصالحات.

وآثار العبادة تتعلق بالفرد والمجتمع والأمة:

١- ما يتعلق بالفرد:

أ- توثيق العلاقة بين العبد وربه؛ ليستحق الفوز بجنته، ونيل رضاه.

ب- تقويم سلوك العبد، وتهذيب أخلاقه، وضبط تصرفاته.

ت- تنقي النفس من أدرانها وأمراضها وتزكيها.

ث- فهم الفرد لمعنى العبادة، وإدراكه لحقيقتها؛ تجعل العبد يترقى في مقامات القرب إلى الله؛ لينال درجة العبودية التي نسب الله أهلها إلى نفسه المقدسة: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

فإذا كان العبد كذلك، صار عبدًا ربانيًّا: حياته كلها لله عزوجل، وتعدى نفعه وخيره إلى مجتمعه وأمته وبلاده بل إلى الناس جميعًا.

٢- ما يتعلق بالمجتمع:

أ- مجتمع أفراده عباد للرحمن سيكون مجتمعًا متحابًا متآلفًا: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ب- وسيكون مجتمعًا متكافلًا: يؤثر كل فرد أخاه على نفسه: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ قال ﷺ: «المسلم أخو المسلم: لا يظلمه، ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة»[1].

ت- وسيكون مجتمعًا متراحمًا عطوفًا: يعرف واجبه نحو الأرملة، والمسكين، واليتيم، والمحتاج، والمريض، والمصاب، والمعسر، والمدين، ومن لا يستطيع النفقة على أهله، ومن سجن مظلومًا ... فيتحسس آلامهم بالكلمة الحسنة والمساعدة الممكنة.

عن النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال ﷺ: «مثل المؤمنين: في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم؛ مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضو: تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[2].

٢- معرفة نواقض التوحيد يعين العبد على المحافظة على عبادته صحيحة مقبولة يرضاها الله ويحبها:

لكن قد يقول قائل ويستاءل متسائل: هل التوحيد ينقض أو ينقص؟

الجواب:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

مما يدل على وجود نواقض التوحيد ما يأتي:

أ- قوله تعالى مخاطباً رسوله ﷺ وجميع المرسلين: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قال السعدي في «تفسيره»: «وذلك؛ لأن الشرك بالله محبط للأعمال، مفسد للأحوال، ولهذا قال: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ من جميع الأنبياء ﴿أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ هذا مفرد مضاف يعم كل عمل؛ ففي نبوة جميع الأنبياء: أن الشرك محبط لجميع الأعمال؛ كما قال تعالى في سورة الأنعام -لما عدد كثيرًا من أنبيائه ورسله قال عنهم-: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ دينك وآخرتك؛ فبالشرك تحبط الأعمال، ويستحق العقاب والنكال».

وهذا المعنى المشار إليه اتفق عليه جميع علماء التفسير والعقيدة.

ب- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

وهذه الآية وأشباهها صريحة في وجود من يرتد عن الإسلام، وينقض التوحيد.

ويؤكد هذا أحاديث رسول الله ﷺ الموجبة لحد الردة:

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لا يحل دم أمرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؛ إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة»(١).

وقوله ﷺ: «المارق من الدين التارك للجماعة»؛ يشير بوضوح إلى المرتد الذي ترك دين الإسلام، ونقض شهادة لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ ففارق جماعة المسلمين.

ت- عن عكرمة: أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حرَّق قومًا، فبلغ ابن عباس؛ فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله»، ولقتلتهم؛ كما قال النبي ﷺ: «من بدَّل دينه؛ فاقتلوه»(٢).

فهذا نص صريح أجمع عليه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يدل على قتل تارك الإسلام، المرتد عن دينه، المفارق لجماعة المسلمين.

وخلافهم ليس في وجوب القتل، وإنما في كيفية القتل.

ويؤكد إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ المذكور حربهم للمرتدين: الذين ارتدوا عن الإسلام، ونقضوا شهادة التوحيد بعد رسول الله ﷺ:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: «لما توفي رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر: فكيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها؛ فقد عصم مني ماله

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله» فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ؛ لقاتلتهم على منعها.

قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فوالله ما هو إلا أن شرح الله صدر أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فعرفت أنه الحق»[1].

فهذا نص صريح على إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على قتال المرتدين وقتلهم: الذين تركوا الإسلام، وارتدوا عن الدين، ونقضوا شهادة التوحيد بالقول والفعل.

ث- وهذا -أيضًا- ما اتفق عليه فقهاء المذاهب المعتبرة، فقد أوردوا في مصنفاتهم ما يخرج العبد من الإسلام إلى دائرة الكفر تحت أبواب الردة، بل قد صنف بعضهم مؤلفات مفردة في ذلك:

قال مرتضى الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٥/ ٣٣٣): «وقد ألف فيها -أي: الردة- غير واحد من الأئمة من المذاهب الأربعة رسائل وأكثروا في أحكامها».

وإليك أقوالهم المسطرة في كتب مذاهبهم المعتبرة:

١- أقوال علماء الحنفية في الردة:

- قال الفقيه الحنفي محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) في كتاب «رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (٦/ ٣٥٤) «باب المرتد: هو لغة: الراجع مطلقًا، وشرعًا: الراجع عن دين الإسلام، وركنها إجراء كلمة الكفر على

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٩و١٤٠٠)، ومسلم (٢٠).

اللسان بعد الإيمان. هذا بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم، وإلا؛ فقد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين».

- وقال عمر السنامي الحنفي (ت ٧٣٤هـ) في «نصاب الإحتساب» (ص١٩٣): «من كفر بلسانه طائعًا وقلبه مطمئن بالإيمان: فهو كافر، ولا ينفعه ما في قلبه؛ لأن الكافر إنما يعرف من المؤمن بما ينطق به؛ فإن نطق بالكفر كان كافرًا عندنا، وعند الله».

- وقال الشيخ ملا علي القاري الحنفي (ت١٠١٤ هـ) في «شرح كتاب الفقه الأكبر» لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ص٢٧٤): «ثم اعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر عالمًا بمعناها، ولا يعتقد معناها، لكن صدرت عنه من غير إكراه، بل مع طواعية في تأديته؛ فإنه يحكم عليه بالكفر».

- وجاء في كتاب «الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة» لعدة علماء - قام بتأليفها جماعة من علماء الهند برئاسة الشيخ نظام الدين البلخي بأمر من سلطان الهند أبي المظفر محيي الدين محمد أورنك زيب - (٢/ ٢٦١) ما نصه: «يكفر بإثبات المكان لله تعالى».

«وإن رأى رجلًا في معصية، وقال له الآخر: ألا تخاف الله؟ فقال: لا؛ يصير كافرًا لأنه لا يمكن التأويل، وكذا إذا قيل لرجل: ألا تخشى الله تعالى، فقال في حالة الغضب: لا؛ يصير كافرًا، كذا في فتاوى قاضيخان».

- وقال الإمام محمد بن أحمد السرخسي الحنفي (ت ٤٨٣ هـ) في «المبسوط» (٥/ ٤٩) في باب نكاح المرتد ما نصه: «وإذا ارتَدَّ المسلم بانت منه امرأته مسلمة كانت أو كتابية دخل بها أو لم يدخل بها عندنا».

- وقال الإمام عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١ هـ) «كنـز الدقائق - كتاب السير»: «أجمع أصحابنا على أن الردة: تبطل عصمة النكاح، وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة».

- وقال الشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (ت ١٢٩٨هـ) في «اللباب في شرح الكتاب» (٣/ ٢٨) ما نصه: «وإذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام؛ وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق».

- وقال الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي (١١٤٣هـ) في «الفتح الرباني والفيض الرحماني» (ص١٢٤) ما نصه: «وأما أقسام الكفر؛ فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب... وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه؛ كالذين يعتقدون: أن الله تعالى جسم فوق العرش، أو يعتقدون أن له يدين بمعنى الجارحتين، وأن له الصورة الفلانية، أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوره العقل، أو أنه في السماء[1]، أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان من الأماكن، أو في جميع

(١) هذا لأنهم ما تريدية ينفون علو الله على خلقه واستواءه على عرشه، وإلا فالله قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾، ورسوله قال: «الراحمون يرحمهم الله: ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء».

الأماكن، أو أنه ملأ السموات والأرض، أو أن له الحلول في شيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنه متحد بشيء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلة منه، أو شيئًا منها.

وجميع ذلك كفر صريح، والعياذ بالله تعالى، وسببه: الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه».

٢- أقوال علماء المالكية في الردة:

- قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (ت ٥٤٤ هـ) في «الشفا» (٢/ ٢١٤): «الباب الأول في بيان ما هو في حقه ﷺ سب أو نقص من تعرض أو نص: «من سب النبي ﷺ أو عابه أو ألحق به نقصًا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلة من خصاله أو عرَّض به أو شبهه بشيء على طريق السب له أو الازراء عليه أو التصغير لشأنه أو الغض منه والعيب له؛ فهو ساب له... قال محمد بن سنحون: أجمع العلماء أن شاتم النبي ﷺ المنتقص له كافر، والوعيد جار عليه بعذاب الله له... ومن شك في كفره وعذابه كفر».

- وقال الشيخ أبو عبد الله محمد أحمد عليش المالكي -مفتي الديار المصرية الأسبق- (ت ١٢٩٩ هـ) في «منح الجليل على مختصر العلامة خليل» (٩/ ٢٠٥) ما نصه: «وسواء كفر بقول صريح في الكفر؛ كقوله كفرت بالله أو برسول الله أو بالقرآن أو الإله اثنان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو العزير ابن الله أو بلفظ يقتضيه -

---

انظر الموسوعات السلفية في هذا الباب: «العلو للعلي العظيم» للذهبي، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن قيم الجوزية.

أي: يستلزم- اللفظ للكفر استلزامًا بينًا كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة؛ فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول، وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه(١).. أو بفعل يتضمنه -أي يستلزم- الفعل الكفر استلزامًا بينًا؛ كإلقاء -أي: رمي- مصحف بشيء قذر».

- وقال -أيضًا- في «فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك» (٢/ ٣٤٨): «س: ما قولكم في رجل جرى على لسانه سب الدين - أي: دين الإسلام - من غير قصد - أي: من غير قصد الخروج من الدين - هل يكفر؟

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله؛ نعم ارتد لأن السب أشد من الاستخفاف، وقد نصوا على أنه ردة، فاسب ردة بالأولى، وفي المجموع: ولا يعذر بجهل».

٣- أقوال علماء الشافعية في الردة:

- قال الإمام يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦ هـ) في «منهاج الطالبين وعمدة المفتين»، (ص٢٩٣) ما نصه: «كتاب الردة: هي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل سواء قاله استهزاء أو عنادًا أو اعتقادًا».

---

(١) إطلاق مثل هذه الألفاظ في حق الله تعالى مشكل وموهم، ولا بد فيها من التفصيل لم احتوته من الإجمال الذي قد يراد به حق أو باطل.

وقد فصل علماء الإسلام في ذلك تفصيلًا حسنًا. وانظر لذلك: «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر» لعبد السميع بن عبد الأول.

- وقال الشيخ تقي الدين أبو بكر بن محمد الحصني الشافعي (ت ٨٢٩ هـ) في «كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار» (ص٢٠٠) مانصه: «فصل في الردة: وفي الشرع الرجوع عن الإسلام إلى الكفر وقطع الإسلام، ويحصل تارة بالقول، وتارة بالفعل، وتارة بالاعتقاد، وكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة فيه مسائل لا تكاد تحصر، فنذكر من كل نبذة ما يعرف بها غيره:

- أما القول: ...ولو سبَّ نبيًّا من الأنبياء، أو استخف به، فإنه يكفر بالإجماع ولو قال لمسلم: يا كافر بلا تأويل كفر؛ لأنه سمى الإسلام كفرًا.

وأما الكفر بالفعل، فكالسجود للصنم والشمس والقمر وإلقاء المصحف... ولو فعل فعلًا أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر، وإن كان مصرحًا بالإسلام مع فعله.

وأما الكفر بالاعتقاد؛ فكثير جدًّا؛ فمن اعتقد قدم العالم أو حدوث الصانع أو اعتقد نفي ما هو ثابت لله تعالى بالإجماع أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كان كافرًا، أو استحل ما هو حرام بالإجماع، أو حرم حلالًا بالإجماع، أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب كفر، أو نفى وجوب شيء مجمع عليه علم من الدين بالضرورة كفر».

- وقال الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) في «الأم» (٦/ ١٦٠) في باب حال المرتد وزوجة المرتد: «وإذا ارتد الرجل عن الإسلام وله زوجة، أو امرأة عن الإسلام ولها زوج... لا تقع الفرقة بينهما حتى تمضي عدة الزوجة قبل أن يتوب ويرجع إلى

الإسلام؛ فإذا انقضت عدتها قبل أن يتوب؛ فقد بانت منه، ولا سبيل له عليها، وبينونتها منه فسخ بلا طلاق».

- وقال تاج الدين السبكي (ت٧٧١ هـ) في «طبقاته» (١/ ٩١) ما نصه: «ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين: أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفر: أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار وإن عرف قلبه».

- وقال الشيخ محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني (ت ١٣١٦ هـ) في «مراح لبيد»: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥]؛ أي: ومن يكفر بشرائع الله وبتكاليفه؛ فقد بطل ثواب عمله الصالح سواء عاد إلى الإسلام أو لا».

٤- أقوال علماء الحنابلة في الردة:

- قال موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ) في «المقنع» (ص ٣٠٧) ما نصه: «باب حكم المرتد: وهو الذي يكفر بعد إسلامه؛ فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة من صفاته أو اتخذ لله صاحبة أو ولدًا أو جحد نبيًا أو كتابًا من كتب الله تعالى أو شيئًا منه أو سب الله تعالى أو رسوله كفر. ومن جحد وجوب العبادات الخمس أو شيئًا منها أو أحل الزنا أو الخمر أو شيئًا من المحرمات الظاهرة المجمع عليها لجهل عُرِّف ذلك، وإن كان ممن لا يجهل ذلك كفر».

- وقال الفقيه الحنبلي منصور بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) في «شرح منتهى الإرادات» (٣/ ٣٨٦) ما نصه: «باب حكم المرتد؛ وهو: لغة: الراجع..

وشرعًا: من كفر ولو مميزًا بنطق أو اعتقاد أو فعل أو شك طوعًا ولو كان هازلًا بعد إسلامه».

وقال -أيضًا- في «كشاف القناع عن متن الإقناع» (٦/ ١٧٨) ما نصه: «وتوبة المرتد: إسلامه بأن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله... وهذا يثبت به إسلام الكافر الأصلي؛ فكذا المرتد».

ج- أن لكل شعيرة من شعائر الدين ما يبطلها: فالصلاة لها نواقضها، والصوم له مفسداته، والحج له مبطلاته... إلخ.

فإذا كان الأمر كذلك فهل التوحيد الذي هو رأسها بل تاجها لا يكون له نواقض؟!

- وقد يتشبث بعض القائلين بعدم وقوع الشرك في هذه الأمة بنصوص يزعمون دلالتها على خلاف ما قررناه مما دلت عليه الأدلة المتكاثرة والنصوص المتواترة، ويؤكده الواقع من أن الشرك واقع في هذه الأمة، ومن أشهر ما يستدلون به:

١- عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «...والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»[1].

ووجه الاستدلال: أن رسول الله ﷺ ما خاف علينا الشرك؛ فكيف يقع الشرك في هذه الأمة؟!

والجواب على هذه الشبهة:

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٤٤)، ومسلم (٢٢٩٦).

١/ أ- قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح الباري» (٣/ ٢١١) -وهو يشرح هذا الحديث-: «أي: على مجموعكم؛ لأن ذلك قد وقع من البعض؛ أعاذنا الله تعالى».

١/ ب- أو يقال: إنه في الصحابة خاصة؛ لأن الرسول ﷺ قال: (عليكم)، ولذلك قال الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٦١٤): «فيه إنذار بما سيقع كما قال ﷺ.. وأن أصحابه لا يشركون بعده، فكان كذلك، ووقع ما أنذر به من التنافس في الدنيا».

٢- قوله ﷺ: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»[1].

وجه الاستدلال: أن جزيرة العرب بلاد طاهرة من كل رجس، سالمة من كل شرك؛ بإخبار رسول الله ﷺ.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

٢/ أ - اتفق علماء الحديث والفقه: أن المراد؛ هو: النهي عن التمكين لدينين، وليس المقصود هو النفي.

٢/ ب - لو حملنا الحديث على النفي؛ فإننا فتحنا بابًا خطيرًا لرد السنن بدلالة تكذيب الواقع له؛ فإنَّ في جزيرة العرب كمًّا من الأديان، وكمًّا من الكنائس!!

٢/ ت - أن النهي هو فهم الصحابة رضوان الله عليهم:

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٧٤) عن عائشة، والبزار (٧٧٨٦) عن أبي هريرة، وحسنه شيخنا الألباني في «التعليقات الرضية» (٣/ ٤٩٣).

فعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب»[١].

ولذلك قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لئن عشت -إن شاء الله- لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب»[٢].

٣- عن عمرو بن الأحوص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ عن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان قد يئس أن يعبد في جزيرتكم»[٣].

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال النبي ﷺ: «إن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»[٤].

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان قد يئس أن تعبد الأصنام بأرض العرب، ولكن رضي منهم بما دون ذلك بالمحقرات وهي الموبقات»[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٧).

(٢) أخرجه الترمذي (١٦٠٦و١٦٠٧)، وأحمد (١/ ٣٢) وصححه شيخنا الألباني، وأصله في «صحيح مسلم» (١٧٦٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٨٧)، وابن ماجه (٢٤٩٧)، وصححه شيخنا الألباني.

(٤) أخرجه مسلم (٢٨١٢).

(٥) «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٢٢١).

ووجه الاستدلال: أن رسول الله ﷺأخبر: أن الشيطان يئس أن يعبده المصلون في أرض العرب.

والجواب:

٣/ أ- أن الشيطان ييأس إذا رأى التمسك بالتوحيد، والإقرار به والتزامه، واتباع رسول الله ﷺ؛ رغم حرصه على صد الناس عن ذلك.

٣/ ب- وقد أشار الحافظ ابن كثير (٢/ ١٢) رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذا المعنى عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]؛ حيث قال: «قال ابن عباس، يعني: يئسوا أن تراجعوا دينكم».

وعلى كل حال لا يمكن لأحد أن يدعي أنه لن يعبد غير الله في بلاد العرب ولا قائلٌ أحد من العلماء بذلك في وقت من الأوقات؛ فإن هذا باطل كذب بالنص والإجماع والضرورة:

أما النص؛ فقد أخبر الرسول ﷺ أن بعض أمته سيرتد إلى عبادة الأوثان؛ من ذلك:

عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ؛ قال: «لا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان...»(١).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٢٨)، وعزاه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٨٥) لمسلم وأحمد، وانظر «صحيح مسلم» (٢٢١٩).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة»(١).

وذو الخلصة: طاغية دوس عبدوه في الجاهلية.

٣- نواقض التوحيد جمعها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته: «نواقض الإسلام»، ولكن لا بد من تنبيهات:

أ- نواقض التوحيد ليست محصورة في هذه العشرة، وإنما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أشدها ضررًا، وأعظمها خطرًا، وأكثرها وقوعًا وانتشارًا؛ لأن كل ما دل عليه الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع على أنه ردة؛ فهو من نواقض التوحيد حتى لو لم يصرح بنقضها؛ فمثلًا: من عادى ملكًا من الملائكة؛ كما فعل اليهود مع جبريل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أو من كذب رسولًا أو عاداه؛ لقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

ب- لا بد من التفريق بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر سواء أكان اعتقاديًا أو قوليًا أو فعليًا؛ فإن الكفر عند أهل السنة والجماعة: أكبر مخرج من الملة، وأصغر لا يخرج من الملة، وكذلك القول في الشرك والنفاق والظلم والفسق(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦).

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٣٣): «أما قوله: (أليات) معناه: أعجازهن؛ جمع: ألية، والمراد يضطربن من الطواف حول ذي الخلصة؛ أي: يكفرون ويرجعون إلى عبادة الأصنام وتعظيمها».

وانظر «فتح الباري» (١٣/ ٧٦).

(٢) انظر كتابي: «قرة العيون في تصحيح تفسير ابن عباس لقوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)».

ت- في الناقض الثالث؛ وهو: عدم تكفير المشركين أو الشك في كفرهم: هذا الناقض يطبق في الكافر والمشرك المتفق على كفره وشركه، المعلوم من الدين بالضرورة: كعباد الأوثان واليهود والنصارى والمجوس، أما المختلف فيه بين أهل السنة والجماعة؛ فلا يكفر من لم يكفره؛ فمثلًا اختلافهم في تكفير تارك الصلاة، لكنهم اتفقوا أن من لا يكفر تارك الصلاة لا يكفر بذلك.

ث- تنزيل الأحكام بالكفر وغيره مناط بالقضاة وأهل العلم الراسخين، وليس لآحاد طلاب العلم أو من هو في طبقتهم.

ج- تكفير المعين ونسبته إلى الشرك لا يصح إلا بعد إزالة الشبهة الموجودة عنده، وإقامة الحجة عليه، ولهذا قال شيخ الإسلام في «الرد على البكري» (ص٤٦) مخاطبًا من وقع في شرك التعطيل: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأني أعلم: أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون؛ لأنكم جهال».

ح- مراعاة المصالح والمفاسد، واستصحاب ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وملاحظة اختلاف الأحوال والأزمان والأشخاص؛ قال شيخنا ابن عثيمين رحمه الله في «اللقاء الشهري» (٢/ ٤٤١): «... إنهم على حسب ما تقتضيه المصلحة، والمصلحة تختلف، وقد تقتضي المصلحة أن أنهرهم وأشدد عليهم، وقد تقتضي المصلحة أن ألين معهم وأسهل عليهم، حسب الحال... فتنزل الناس منازلهم في النهي عن المنكر».

وقال شيخنا ابن باز رحمه الله في «الفتاوى» (٨/ ٣٧٦ و١٠/ ٩١): «هذا العصر عصر الرفق والصبر والحكمة، وليس عصر الشدة، والناس أكثرهم في جهل وفي غفلة وإيثار للدنيا، فلا بد من الصبر ولا بد من الرفق حتى تصل الدعوى وحتى يبلغ الناس وحتى يعلموا...».

خ- عدم تكفير المعينين إلا بعد إزالة الشبه عنهم، وإقامة الحجة عليهم: لا يمنع من أن نذكر من وجد عنده نوع من أنواع الشرك؛ تنبيهًا للعامة، ونصحًا للأمة.

* قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فإذا عرفت: أن الشرك إذا خالط العبادة أفسدها، وأحبط العمل، وصار صاحبه من الخالدين في النار: عرفت أن أهم ما عليك معرفة ذلك؛ لعل الله أن يخلصك من هذه الشبكة؛ وهي: الشرك بالله، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، وذلك لمعرفة أربع قواعد ذكرها الله تعالى في كتابه».

- فيه عدة مقاصد:

١- الشرك قد يخفى على كثير من الناس:

عن أبي علي -رجل من بني كاهل- قال: خطبنا أبو موسى الأشعري؛ فقال: يا أيها الناس اتقوا هذا الشرك؛ فإنه أخفى من دبيب النمل، فقام إليه عبد الله بن حزن وقيس بن المضارب؛ فقالا: والله لتخرجن مما قلت أو لنأتين عمر مأذون لنا أو غير مأذون. قال: بل أخرج مما قلت؛ خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم؛ فقال: «يا أيها الناس اتقوا هذا الشرك؛ فإنه أخفى من دبيب النمل» فقال له من شاء الله أن يقول: وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟ قال: «قولوا: اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئًا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه»[1].

بل قد خفي الشرك على علماء؛ فوقعوا فيه:

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٦/ ٧٠)، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ١٠)، وحسنه شيخنا الإمام الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٣).

وفي الباب عن أبي بكر، ومعقل بن يسار، وعائشة، وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وغيرهم.

قال صديق حسن خان في «الدين الخالص» (١/ ١٣٨-١٤١- مختصرًا): «ومن أنواع الشرك أشياء ما عرفها الصحابة إلا بعد سنين، فمن أنت حتى تعرفه بغير تعلم، وقد قال الله لنبيه ﷺ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعال: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ فإذا كان هذا في حق سيد الرسل وخاتمهم؛ فما ظنك بغيره من الناس؟

...وقال إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [ابراهيم: ٣٥]؛ فإذا كان أبو الأنبياء يخاف على نفسه وعلى بنيه الأنبياء فما ترجوه في غيره وغيرهم من آحاد الناس الذين ليسوا بأنبياء؟

وحيث أن الشرك أخفى من دبيب النمل ابتلى به بعض من لم يتفطن له وأفصح به في مقالاته على جهل منه...».

٢- وكون الشرك خفيًّا وخطيرًا مدعاة للخوف منه والبعد عنه، ولهذا كان الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام يخافون الشرك وَيُخَوِّفونَ أممهم منه؛ لأنهم لو أشركوا لحبط عملهم: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

لهذا إمام الحنفاء وأبو الأنبياء خليل الله إبراهيم ﷺ يدعو ربه ويناجيه قائلًا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦].

بل ويوصي الخليل وأبناؤه من يأتي من بعدهم من ذريتهم بالخوف من الشرك والحذر منه: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

هذا وهو إمام الحنفاء الذي كان أمة وحده، وقد حطم الأصنام وكسر الشرك يخاف أن يقع في الشرك؛ فكيف يأمن الوقوع فيه من هو دونه؟!

قال إبراهيم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن يأمن البلاء بعد إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ»[١].

ومما يدعو إلى الخوف من الشرك تخوف الرسول ﷺ على أمته أنواعًا من الشرك:

عن محمود بن لبيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ؛ قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر».

قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟

قال: «الرياء؛ يقول الله عز وجل لهم يوم القيامة؛ إذا جزى الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون في الدنيا؛ فانظروا هل تجدون عندهم جزاء؟!»[٢].

فإذا كان النبي ﷺ خاف على صحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ -وهم من هم في التوحيد والاتباع والتزكية- من الشرك فكيف الشأن بمن هو دونهم ولم يبلغ معشارهم في التوحيد والطاعة؟!

---

(١) انظر تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٦٣٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣١)، والبغوي في شرح السنة» (٤١٣٥) باسناد جيد؛ انظر «السلسلة الصحيحه» (٢/ ٦٧١).

ومما يجلب الخوف من الشرك ما تواتر عن النبي ﷺ في أحاديث كثيرة من إخباره عن بعض الأمة أنهم سيرجعون إلى عبادة الأوثان.

ومما يجعل العبد يفر من الشرك: أن المشرك -عياذًا بالله- ليس بينه وبين النار إلا أن يموت!!

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال النبي ﷺ: «من مات وهو يدعو من دون الله ندًّا دخل النار»(1).

وفي لفظ «من مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»(2).

وفي هذا الحديث: أن النار قريبة من المشرك ليس بينه وبينها إلا أن يموت.

لذلك كله؛ فقد عقد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «التوحيد» باب الخوف من الشرك.

٣- ومن خاف من الشرك كان على حذر منه، وفرَّ منه كما يفرُّ من الأسد؛ لأنه:

أ- ظلم عظيم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣].

ب- أعظم الذنوب ولا يغفره الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٣٨)، ومسلم (٩٢).

ت- وهو محبط للعمل وموجب للخسران: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

ث- وهو أكبر الكبائر:

عن أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثًا»، قالوا: بلى يا رسول الله! قال: «الإشراك بالله....» الحديث[1].

ج- والشرك أقبح القبائح؛ فمن قبائحه:

- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

- ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦].

- ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائده: ٧٢].

- ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

٤- ولن يتم ذلك لعبد إلا بأن يدرك أن أهم ما عليه معرفته هو الشرك بالله عزوجل:

أ- أصل الشرك وأساسه:

الشرك بالشيطان سواء بعبادته أو طاعته أصل لكل أنواع الشرك: الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك بالأصنام.

وهذه الأنواع لها تفريعات وتقسيمات أخرى؛ فمثلًا: الشرك بالملائكة والأنبياء بدعوى أنهم صالحون، وأنهم يشفعون عند الله، وهذه ذريعة الشرك الأول الذي وقع في قوم نوح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:

عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد: أما ودٌّ؛ فكانت لكلب بدومة الجندل، وأما سُوَاع؛ فكانت لهُذَيل، وأما يغوث؛ فكانت لمراد ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما يعوق؛ فكانت لهمدان، وأما نسر، فكانت لحمير، لآل ذي الكلاع.

أسماء رجال صالحين من قوم نوح؛ فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد؛ حتى إذا هلك أولئك وتَنَسَّخَ العلم عُبِدَت»[1].

ومنه يتبين أن أصل الإشراك بالله؛ هو: أن الشيطان أوهم هذه الأمم بأن هؤلاء أقرب منهم إلى الله، وأنهم آلهة يشفعون لهم عند الله عزوجل؛ فأشركوا بهم، ثم

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

تجارت بهم الأهواء؛ حتى جاءت أمم عبدوا الملائكة أو الأنبياء أو الصالحين وهم لا يشعرون.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٦٩٦): «وأخرج الفاكهي من طريق عبيد الله بن عبيد بن عمير قال: أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح، وكان =ت الأبناء تبر الآباء، فمات رجل منهم فجزع عليه فجعل لايصبر عنه، فاتخذ مثالًا على صورته، فكلما اشتاق إليه نظره، ثم مات فَفُعِلَ به كما فُعِلَ، حتى تتابعوا على ذلك، فمات الآباء، فقال الأبناء: ما اتخذ آباؤنا هذه إلا أنها كانت آلهتهم فعبدوها».

وكل أنواع المشركين في الحقيقة عابدون للشيطان وذريته من الجن؛ فإنها التي تأمرهم به، وتسوله لهم، وترضى منهم الشرك، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠و٤١].

والشرك الأكبر وإن اختلفت أنواعه، وتعددت دواعيه؛ فهو كله شرك بالله، وعقوبته في الدنيا والآخرة واحدة.

٤- ومعرفة الشرك والحذر من التنديد أصل في تجريد التوحيد وسلامة الإيمان وصحة الاعتقاد:

قال الله تعالى مبينًا ذلك: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧].

وقال ﷺ موضحًا لذلك:

عن طارق بن أشيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرم ماله ودمه، وحسابه على الله عزوجل»[1].

بل لا بد أن يكون البعد عن الشرك وأسبابه والكفر بالطاغوت بجميع أبوابه قبل الإيمان بالله؛ لأن ذلك تخلية للقلب وتخليصه وتصفيته من كل شر، ويعقب ذلك التحلية بالإيمان بالله عزوجل، فلا يستقيم الإيمان بالله عزوجل إلا إذا صفا القلب وخلص من كل شوائب الشرك والكفر، فإذا خُلِّصَ ونُقِيَ تفرغت طاقته، وتوفرت همته على الإيمان بالله؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

فيجب على العبد أن يحرص على هذين المعنيين:

- الكفر بالطاغوت؛ وهو: تخلية القلب من كل شائبة شرك دقيق أو جليل.
- والإيمان بالله؛ وهو: تحلية القلب بكل ما يزينه من الإيمان، ويعمره بالتوحيد، ويحقق عبوديته لله.

(١) أخرجه مسلم (٢٣)، وفي رواية (٢٣) (٣٨): «من وحَّد الله».

ولذلك؛ فالكفر بالطاغوت شرط معتبر من شروط لا إله إلا الله؛ كما قرر ذلك العلماء المحققون.

* * * * *
* * *
*

القاعدة الأولى

* قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أن تعلم أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بأن الله تعالى هو الخالق الرزاق، المحيي المميت، المدبر جميع الأمور».

- فيه عدة مقاصد:

١- توحيد الربوبية مركوز في الفطرة، ولذلك؛ فهو يحتاج إلى تذكير، ولا يحتاج إلى تقرير:

توحيد الله عزوجل عهد مبرم بين الفطرة وخالقها؛ حيث أودعه الله في كلِّ خلية من كيانها؛ يدل عليه الميثاق المأخوذ على آدم وذريته: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢-١٧٣].

ولذلك؛ فهي تشهد بربوبية الله الواحد الأحد، ويستدل على ذلك من الكتاب والسنة بما يأتي:

أ- قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ * مُنِيبِينَ

إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٠-٣٢].

فهذا نص قاطع أن الإسلام دين الفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولذلك فهم بحاجه إلى تذكير وليس إلى تقرير.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه؛ كمثل البهيمة تنتج البهيمة، هل ترى فيها جدعاء»[1].

فهذا الحديث يقرر ما أكدته الآية السابقه من وجهين:

ب- أن أبا هريرة لما كان يروي الحديث يقول: «أقرؤوا إن شئتم قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ الآية».

قال الإمام ابن قيم الجوزية في «شفاء العليل» (ص٣٠٠-٣٠٢) في كلام له عن الفطرة: «بل الطفل يختار مص اللبن بنفسه، فإذا مُكِّن من الثدي وجدت الرضاعة لا محالة، فارتضاعه ضروري إذا لم يوجد معارض، وهو مولود على أن يرضع، فكذلك هو مولود على أن يعرف الله، والمعرفة ضرورية لا محالة إذا لم يوجد معارض..».

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) (٢٢).

٢- أن الرسول ﷺ لم يقل: ويمسلمانه؛ لأن الإسلام هو الفطرة التي ولد عليها هذا المولود، ولكن شياطين الجن والإنس هي التي تحرفه عن الفطرة، وهذا ما يوضحه:

عن عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: «ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبدًا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين؛ فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي مالم أنزله به سلطانًا»[1].

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح صحيح مسلم» (١٧/ ١٩٧): «قوله تعالى: «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم»؛ أي: مسلمين..».

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «بهجه قلوب الأبرار» (ص٦٤): «هي الخلقة التي خلق الله عباده عليها، وجعلهم مفطورين عليها وعلى محبة الخير وإيثارة وكراهية الشر ودفعه، وفطرهم حنفاء مستعدين لقبول الخير والإخلاص لله والتقرب إليه».

مما سبق يتضح: أن دليل الفطرة راسخ في النفس البشرية إلا ما غير منها، والدليل إذا كان راسخًا في النفس يكون قويًا لا يحتاج إلى استدلال.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

ولهذا؛ فدليل الفطرة أصل لكل الأدلة الأخرى الدالة على الإقرار بوجود الرب سبحانه وتعالى؛ فتكون مؤيدة له ومثبته للإقرار.

ويمكن توضيح أصل هذا الدليل بالشواهد الدالة على ذلك:

أ- لجوء الإنسان وفزعه إلى خالقه سبحانه سواءًا أكان هذا الإنسان موحِّدًا أو مشركًا عند الشدة والحاجة:

فالإنسان مفتقر لغيره؛ فالفقر وصف ذاتي له؛ فإذا ألمت بالإنسان مصيبة قد تؤدي به إلى الهلاك فزع إلى خالقه سبحانه وتعالى، والتجأ إليه وحده، واستغنى به ولم يستغن عنه، وهذا الشعور تابع لشعوره بوجوده وإقراره، فإنه لا يتصور أن يشعر بحاجته وفقره إلى الله إلا إذا شعر بوجوده، ولما كان شعوره بفقره إلى الله أمرًا ضروريًا لا يملك دفعه، ولا يمكنه إنكاره؛ فشعوره بالإقرار بوجوده أولى أن يكون ضروريًا»[1].

وهذا ما أكده القرآن الكريم في عدة مواضع:

- قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢].

- وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧].

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٥٣٢ – ٥٣٣).

- وقال عزوجل: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

إذن؛ فرجوع الإنسان وإنابته إلى الله عند الشدائد دليل على إقراره فطرّة بخالقه وربه سبحانه.

وكل إنسان يرجع إلى نفسه أدنى رجوع عرف افتقاره إلى ربه في جميع أحواله وأحيانه، وتبقى هذه المعرفة في نفسه قوية؛ لأن الحاجه استلزمتها، فتكون أوضح من الأدلة الكلية مثل افتقار كل حادث إلى محدث[1].

ب- ورود التكليف بتوحيد العبادة أولًا:

أول ما يجب على المكلف هو عبادة الله وحده لا شريك له، ومما يؤكد تلك الحقيقة: أن الله جل وعلا نص على محل النزاع بين الرسل عليهم السلام وأقوامهم بقوله: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٦].

فالمشركون يولون مدبرين عند طلب الرسل عليهم الصلاة والسلام منهم أن يعبدوا الله وحده دون غيره؛ يوضحه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢].

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (١/ ٤٨ - ٤٩)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ١٢٦).

ولذلك بعث الرسل عليهم الصلاة والسلام بالتوحيد وترك الشرك ونبذ التنديد أولًا: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وتقرير هذه الحجة بأمرين:

الأول: لو لم يكن الإقرار بربوبية الله فطريًا لدعاهم إليها أولًا؛ لأن الأمر بتوحيده في العبادة فرع الإقرار بوجوده والإعتراف بربوبيته[1].

الثاني: لو لم يكن الإقرار بوجوده والاعتراف بربوبيته فطريًا لساغ لمعارضي الرسل عند دعوتهم بقوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ أن يقولوا: نحن لم نعرفه أصلًا! فكيف يأمرنا وينهانا؟ فلما لم يحدث هذا الاعتراض؛ دل على أن المعرفة كانت مستقرة وواضحة في فطرهم[2].

ت- إلزام المشركين بتوحيد الربوبية؛ ليقروا بتوحيد الألوهية[3].

ووجه الدلالة: أن المشركين لو لم يكونوا مقرين بتوحيد الربوبية لما قررهم به، ولهذا كانت الرسل عليهم الصلاة والسلام تقول لأقوامهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [ابراهيم: ١٠].

---

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ١٢٣و ٨/ ٤٩١).

(٢) انظر «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٤٤٠).

(٣) المرجع السابق (٨/ ٤٧٩).

فدل ذلك على أنه ليس في الله شك عند الخلق المخاطبين، وهذا؛ لأنهم مفطورون على الاقرار بوجوده، والاعتراف بربوبيته[١].

٢- وهذا ما أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقريره وتأكيده؛ بأن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ كانوا مقرين بوجود الله، معترفين بربوبيته، ودلائل ذلك كثيرة في القرآن الكريم؛ منها:

قول الله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١].

وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

(١) المرجع السابق نفسه (٨/ ٤٤١).

وقوله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩].

فهذه الآيات صريحة لا تقبل الجدل على أن المشركين الذين دعاهم الرسول ﷺ وقاتلهم حتى يقولوا: لا إله إلا الله ما كانوا ينكرون وجود الله، ولا يكفرون بربوبيته.

٣- ليس المراد من قولنا: إن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية أنهم يثبتونه من كل وجه بل هو إثبات يفارق إثبات الموحدين من وجوه؛ منها:

أ- إثبات الموحدين مفصل وإثبات المشركين مجمل، فما يثبته الموحد من توحيد الربوبية يكون مفصلًا في إفراده بما لا يوجد له مثيل عند المشركين.

ب- توحيد الموحدين للربوبية سالم من الاعتقادات الباطلة بخلاف توحيد المشركين للربوبية؛ فإن إقرارهم بالربوبية تحيط به اعتقادات باطله؛ كإنكارهم القدرة على البعث، ونسبة الصاحبة والولد لله تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، واعتقادهم بالتمائم والاستسقاء بالأنواء وغير ذلك.

فهذان الأمران يدلان على مباينة توحيد الربوبية عند الموحدين لإقرار المشركين بوجود الله، واعترافهم بربوبيته.

وهذا الفرق لا ينقض الأصل العام الذي قرره العلماء المحققون.

* **قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

«ولم يدخلهم ذلك في الإسلام».

- فيه عدة مقاصد:

١- تأكيد لإقرار المشركين بوجود الله واعترافهم بربوبيته، وأن هذا الإثبات ناقص وليس سالمًا من الاعتقادات الباطلة، ولذلك تخلفوا عن عبادة الله سبحانه وتعالى، وأعرضوا عن توحيد الألوهية بموجبات باطلة.

لأن توحيد الربوبية هو أعظم برهان وأوضح دليل على توحيد الألوهية، وهو بالنسبة له كالمقدمة بالنسبة للنتيجة؛ فمن اعتقد أن لهذا الكون خالقًا، ومدبرًا لأمره: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وجب عليه عبادة الله وحده لا شريك له، والكفر بما دونه من الأنداد الباطلة والأرباب الزائفة: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

وذلك للوجوه الآتية:

أ- توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية؛ فمن أقر بأن الله وحده هو الخالق المالك الرازق لزمه بأنه لا يستحق العبادة إلا الله وحده، فلا يدعو إلا الله، ولا يستغيث إلا به، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يصرف شيئًا من أنواع العبادة إلا لله وحده دون سواه.

ولذلك جرت سنة القرآن الكريم على سوق آيات الربوبية مقرونة بآيات الدعوة إلى توحيد الألوهية:

- ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]

وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية: فكل من عبد الله وحده، ولم يشرك به شيئًا لا بد أن يكون معتقدًا أن الله خالقه ومالكه الذي لا رب غيره.

وهذا أمر مشاهد في نفس الموحد؛ فكونه أفرد الله بالعبادة، ولم يصرف شيئًا منها لغير الله ما هو إلا لإقراره بتوحيد الربوبية: وأن الله لا رب غيره، ولا مالك سواه، وهو المتصرف في الخلق وحده.

ب- الربوبية والألوهية:

تارة يذكران معًا؛ فيفترقان في المعنى؛ فيكون معنى الرب: المالك المتصرف لا شريك له، ويكون معنى الإله: المعبود بحق المستحق للعبادة وحده دون سواه.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١-٣].

وتارة يذكر أحدهما دون الآخر؛ فيجتمعان في المعنى، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٢- توحيد الربوبية أحد أنواع التوحيد الثلاثة، ولذا؛ فإنه لا يصح إيمان أحد، ولا يتحقق توحيده إلى إذا وحَّد الله في ربوبيته.

وتوحيد الربوبية ليس غاية بعث الرسل عليهم الصلاة والسلام، وإنزال الكتب؛ فلا ينجي من عذاب الله مالم يأت العبد بلازمه توحيد الألوهية، ولذا يقول الله عزوجل: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

والمعنى: ما يقر أكثرهم بالله ربًّا وخالقًا ورازقًا ومدبرًا -وكل هذا من توحيد الربوبية- إلا وهم مشركون معه في عبادته غيره من الأوثان والأصنام التي لا تضر ولا تنفع، ولا تعطي ولا تمنع.

وهذا قول عامة الصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وجمهور المفسرين[1].

وهذا حال المشركين زمن النبي ﷺ كانوا مقرِّين بالله ربًّا خالقًا رازقًا مدبرًا، وكان شركهم به من جهة العبادة حيث اتخذوا الأنداد: يدعونهم، ويستغيثون بهم، وينزلون بهم حاجاتهم وطلباتهم.

فلم يكن المشركون زمن رسول الله ﷺ يعتقدون أن الأصنام هي التي تنزل الغيث، وترزق العالمين، وتدبر شؤون الكون، بل كانوا مقرين أن ذلك من خصائص الرب سبحانه وتعالى... غير أنهم جعلوا له من خلقه شركاء ووسائط: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

أي: ليشفعوا لهم عند الله في نصرهم ورزقهم وما ينوبهم من أمور الدنيا، ومع هذا الإقرار العام من المشركين بربوبية الله لم يدخلهم في الإسلام، بل حكم فيهم بأنهم مشركون كافرون، وتوعدهم بالنار والخلود فيها، واستباح رسول الله ﷺ

---

(١) انظر «تفسير ابن جرير الطبري» (١٦/ ٢٨٩).

دماءهم وأموالهم وأعراضهم؛ لكونهم لم يحققوا لازم توحيد الربوبية؛ وهو: توحيد الله في العبادة:

عن عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا: عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»[1].

وهو متواتر روي عن جمع من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وبهذا التقرير يتبين أن الإقرار بتوحيد الربوبية وحده دون الإتيان بلازمه توحيد الألوهيه لا يكفي في الدخول في الإسلام، ولا ينجي صاحبه من الخلود في النار، بل هو حجة بالغة على الإنسان تقتضي إخلاص الدين كله لله وحده لا شريك له، وتستلزم إفراد الله وحده بالعبادة.

وقد وقع بعض جهال المسلمين في انحرافات في توحيد الربوبية بسبب الفرق الضالة والطوائف المبتدعة، ومن أمثلة انحرافاتهم:

أ- شرك التعطيل؛ وهو: تعطيل الرب عن أفعاله؛ بتعطيل خصائص الربوبية، وإنكار أن يكون الله رب العالمين.

ومنه شرك أهل وحدة الوجود: كابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض؛ الذين يقولون: إن الخالق عين المخلوق؛ فعطلوا الله أن يكون رب العالمين، ولم يفرقوا بين رب وعبد.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

ب- شرك التمثيل؛ وهو: التسوية بين الله وخلقه في شيء من خصائص الربوبية، أو نسبتها إلى غيره.

ومنه شرك عباد القبور: الذين يزعمون أن أرواح الأولياء تتصرف بعد الموت، فتقضي الحاجات، وتفرج الكربات، وتنصر من دعاها، وتحفظ من لاذ بحماها.

ومنه زعم غلاة الصوفية في الأولياء والروافض في الأئمة: أنهم ينفعون، ويضرون، ويتصرفون في الأكوان.

* * * * *
* * *
*

القاعدة الثانية

*** قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

«أنهم يقولون: ما دعوناهم وتوجهنا إليهم إلا لطلب القربة والشفاعة؛ نريد من الله لا منهم، لكن بشفاعتهم، والتقرب إليهم».

- فيه عدة مقاصد:

١- بعد فراغ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القاعدة الأولى من تقرير: أن شرك المشركين في عهد الرسول ﷺ لم يكن في الربوبية التي كانوا يقرون بها إجمالًا، وإنما في صرف العبادة لغير الله عزوجل.

انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القاعده الثانية إلى تقرير: أن الجاهليين ما وحّدوا الأصنام والأوثان وأفردوها بالعبادة، وإنما اتخذوها وسائط تقربهم من الله عز وجل، وتشفع لهم عنده؛ ولذا كانوا يقولون في جاهليتهم إذا حجوا: «لبيك لا شريك لك؛ إلا شريكًا تملكه وما ملك».

وهذه دعوى تريد أن تنقض على نفسها من وجوه؛ منها:

أ- عبادة غير الله مخترعة، والشرك حادث في الناس:

الأصل في الناس أنهم كانوا على الفطرة السليمه، ثم حدث فيهم الشرك، ولذلك بعث الله عزوجل المرسلين والأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ ليردوا الناس إلى فطرتهم؛ وهي: الإيمان بالله وتوحيده.

قال الله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فهذه الآية نص صريح أن الناس خلقوا على الفطرة، وأنهم كانوا موحدين؛ لكن حصلت انتكاسة؛ فوقع الشرك، وحدثت عبادة غير الله عزوجل.

ولذلك بعث الله الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأنزل الكتب؛ ليدعوا الناس إلى التوحيد؛ لأنه أحق وأسبق؛ فينبغي دعوة الناس إلى مقتضى الفطرة، وما كان عليه أبوهم آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلى عهد نوح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ فعلى الآباء والذرية: أن يرجعوا إلى هذا الأصل الثابت الراسخ الذي كان عليه الناس؛ لأن الكفر والضلال والانحراف حادث طارىء.

ب- هذه الآلهة التي يعبدها المشركون لا تنفع ولا تضر ولا تملك شيئًا:

لقد أنكر الله عزوجل على المشركين الذين عبدوا معه غيره ظانين أن شفاعة تلك الآلهة الباطلة تنفعهم عند الله، وأخبر أنها آلهة زائفه لا تضر ولا تنفع ولا تملك شيئًا: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨].

وقال -أيضًا-: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

فبين سبحانه أن هذه الآلهة المزعومة لا تملك لنفسها -ولا لعابديها بطريق أولى- نفعًا ولا ضرًّا؛ فهل يستوي من عبد الله على نور من ربه ومن عبد هذه الألهة الباطلة والأرباب الزائفة مع الله؛ فهو في الظلمات ليس بخارج منها: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

ت- المخلوقات كلها خاضعة لله عزوجل:

لقد أكد الله عزوجل في القرآن الكريم أن المخلوقات كلها خاضعه لله عزوجل لا يجرؤ أحد منها على الشفاعة عنده إلا بإذنه؛ فالملائكة المقربون خاضعون لله لا يشفعون إلا أن يأذن لمن ارتضى، وليسوا عنده كالأمراء عند ملوكهم: يشفعون بغير إذنهم فيما أحبه الملوك وكرهوه؛ قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٥٥]، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وطلب المشركين من هؤلاء الشفاعة منهم في غاية الجهل حيث ينتظرون الشفاعة ممن لا يملكها لنفسه فضلًا عن غيره.

ث- لو كان مع الله آلهة -كما زعم المشركون- لتقربوا إلى الله وعبدوه:

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِي ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

والمعنى: لو كان مع الله آلهة تعبد لتقرب إليه وتشفع لديه، وكانوا يعبدون الله ويبتغون إليه الوسيلة والقربى؛ فاعبدوه أنتم وحده كما يعبده من تدعونه من دونه،

ولا حاجة لكم إلى معبود يكون واسطة بينكم وبين الله؛ فإنه لا يحب ذلك ولا يرضاه، بل يكرهه ويأباه.

فهؤلاء الآلهة المدعاة لو كانوا كما وصفتم إلهيتهم؛ لكانوا لا غنى لهم عن الخضوع لله، وذلك كاف لكم بفساد قولكم: إذ الإلهية تقتضي عدم الاحتياج.

ج- الله عزوجل منزه عن الشرك:

قال الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١و٩٢].

والمعنى: لو كان مع الله إلهًا آخر؛ لتغالبوا، وسعى بعضهم إلى بعض بالغزو؛ إذ العادة في أهل السلطان: أنهم يطلبون توسعة سلطانهم، ويتألبون على السلطان الأعظم؛ ليسلبوه ملكه أو بعضه، وكثيرًا ما ثارت الأمراء والسلاطين على ملك من الملوك، وسلبوه ملكه، فلو كان مع الله آلهة أخرى؛ لسلكوا عادة أمثالهم.

وهذا يفضي إلى اختلال العالم؛ لاشتغال مدبريه بالمقاتلة والمغالبة والمدافعة، وكيد بعضهم لبعض، ولذلك قرر القرآن هذا المعنى بكل وضوح: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وهذا ما يسمى بدليل التمانع.

ولذلك كله نزه الله سبحانه نفسه عما يدعي الجاهلون؛ فقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣].

بل هذا الكون كله بما فيه ومن فيه ينزه الله ويسبحه: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

فكل ذرة في الكون الكبير تنتفض في وجه الشرك والتنديد، وتذعن بالطاعة والتوحيد.

ح- وقد ذكر الله تعالى في القرآن الكريم أمثالًا كثيرة على بطلان الشرك وتناقض المشركين:

١- قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٨].

قال ابن قيم الجوزية:

«هذا دليل قياس احتج الله سبحانه به على المشركين؛ حيث جعلوا له من عبيده وملكه شركاء، فأقام عليهم حجة يعرفون صحتها من نفوسهم؛ فقال هل لكم مما ملكت أيمانكم من عبيدكم وإمائكم شركاء في المال والأهل؟ أي: هل يشارككم عبيدكم في أموالكم وأهليكم، فأنتم وهم في ذلك سواء؟ أتخافون أن يقاسموكم أموالكم ويشاطروكم إياها ويستأثرون ببعضها عليكم كما يخاف الشريك شريكه؟ فإذا لم ترضوا ذلك لأنفسكم، فلم عدلتم بي من خلقي من هو مملوك لي؟ فإن كان هذا الحكم باطلًا في فطركم وعقولكم مع أنه جائز عليكم ممكن في حقكم، إذ ليس عبيدكم ملكًا لكم حقيقة، وإنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، وأنتم وهم

عباد لي، فكيف تستجيزون مثل هذا الحكم في حقي مع أن من جعلتموه لي شركاء عبيدي وملكي وخلقي؟»[١].

٢- وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٥].

قال ابن قيم الجوزية عن هذا المثل:

«ضربه الله سبحانه لنفسه وللأوثان، فالله سبحانه هو المالك لكل شيء، ينفق كيف يشاء على عبيده سرًّا وجهرًا، وليلًا ونهارًا، يمينه ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، والأوثان مملوكة عاجزة لا تقدر على شيء، فكيف يجعلونها شركاء لي ويعبدونها من دوني مع هذا التفاوت العظيم والفرق المبين؟! هذا قول مجاهد وغيره، وهو أشبه بالمراد، فإنه أظهر في بطلان الشرك، وأوضح عند المخاطب، وأعظم في إقامة الحجة»[٢].

٣- وقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

قال ابن قيم الجوزية:

«فتأمل هذا البرهان بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقًا فاعلًا، يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٢١١) بتصرف.

(٢) «المرجع السابق» (١/ ٢١١-٢١٢) بتصرف.

آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذٍ؛ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرد بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه، وذهب بذلك الخلق؛ كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكه، إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه، فلا بد من أحد ثلاثة أمور: إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه، وإما أن يعلو بعضهم على بعض، وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه، وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره من أدل دليل على أن مدبره إله واحد وملك واحد ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه»[1].

٤- وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

قال ابن قيم الجوزية:

«فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين مجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك، وسد بها عليهم أبلغ سد وأحكمه؛ فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه، وإلا فلو كان لا يرجو منفعة لم يتعلق قلبه به، وحينئذٍ فلا بد أن يكون المعبود مالكًا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكًا لمالكها، أو ظهيرًا أو وزيرًا أو

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٩٥ - ٩٦).

معاونًا له، أو وجيهًا ذا حرمة وقدر يشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه انتفت أسباب الشرك، وانقطعت مواده، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السماوات والأرض، فقد يقول المشرك: هي شريكة الملك الحق، فنفى شركها له، فيقول المشرك: قد يكون ظهيرًا أو وزيرًا أو معاونًا؛ فقال: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، ولم يبق إلا الشفاعة؛ فنفاها عن آلهتهم، وأخبر أنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فإن لم يأذن للشافع لم يتقدم بالشفاعة بين يديه»[1].

٥- وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

قال ابن قيم الجوزية:

«فتأمل هذا المثل الذي أمر الناس كلهم باستماعه، فمن لم يسمعه؛ فقد عصى أمره، كيف تضمن إبطال الشرك وأسبابه بأوضح برهان في أوجز عبارة وأحسنها وأحلاها، وسجل على جميع آلهة المشركين أنهم لو اجتمعوا كلهم في صعيد واحد، وعاون بعضهم بعضًا بأبلغ المعاونة؛ لعجزوا عن خلق ذباب واحد، ثم بين عجزهم وضعفهم عن استنقاذ ما يسلبهم الذباب إياه حين يسقط عليهم، فأي شيء أضعف من هذا الإله المطلوب، ومن عابده الطالب نفعه وحده؟ فهل قدَّر القوي العزيز حقًّا قدره من أشرك معه آلهة هذا شأنها؟ فأقام سبحانه حجة التوحيد، وبين ذلك

---

(١) «مختصر الصواعق الرسلة» (ص ٩٤).

بأعذب ألفاظ وأحسنها، لم يستنكرها غموض، ولم يشنها تطويل، ولم يعبها تقصير»[١].

٦- وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

قال العلامة عبد الرحمن بن سعدي:

«وبيان ذلك أن العالم العلوي والسفلي -على ما يرى- في أكمل ما يكون من الصلاح والانتظام الذي ما فيه خلل ولا عيب، ولا ممانعة ولا معارضة، فدل ذلك على أن مدبره واحد، وربه واحد، وإلهه واحد، فلو كان له مدبران وربّان أو أكثر من ذلك؛ لاختل نظامه، وتقوضت أركانه، فإنهما يتمانعان ويتعارضان، وإذا أراد أحدهما تدبير شيء وأراد الآخر عدمه؛ فإنه محال وجود مرادهما معًا، ووجود مراد أحدهما دون الآخر يدل على عجز الآخر وعدم اقتداره، واتفاقهما على مراد واحد في جميع الأمور غير ممكن، فإذًا يتعين أن القاهر الذي يوجد مراده وحده من غير ممانع ولا مدافع هو الله الواحد القهار»[٢].

---

(١) المرجع السابق (ص ٩٧).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص٥٢١).

* قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والشفاعة شفاعتان:

١- شفاعة منفية.

٢- وشفاعة مثبتة.

فالشفاعة المنفية: ما كانت تطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

والدليل: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

والشفاعة المثبتة: هي التي تطلب من الله، فيما لا يقدر عليه إلا الله.

والشافع مكرم بالشفاعة، والمشفوع له: من رضي الله عمله بعد الإذن؛ كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]».

-**وفيه عدة مقاصد**:

١- الشفاعة هي سؤال الشافع الخير لغيره، أو توسط الشافع لغيره: بجلب منفعة، أو دفع مضرة، أو هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم[1].

الشفاعة قسمان:

القسم الأول: الشفاعة التي تكون في الآخرة يوم القيامة.

القسم الثاني: الشفاعة التي تكون في أمور الدنيا.

وأما الشفاعة الأخروية؛ فنوعان:

---

(١) انظر «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٢٠٤)، و«شرح لمعة الاعتقاد» لابن العثيمين (ص ١٢٨).

النوع الأول: الشفاعة الخاصة لرسول الله ﷺ لا يشاركه فيها أحد من الخلق؛ وهي: أقسام:

أ- الشفاعة العظمى؛ وهي: المقام المحمود الذي وعده لرسول الله ﷺ: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

وأخرج البخاري في «صحيحه» (١٧٤٨) عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا: «إن الناس يصيرون يوم القيامة جثًا: كل أمة تتبع نبيها؛ يقولون: يا فلان اشفع، حتى تنتهي الشفاعه إلى النبي ﷺ؛ فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود».

وحقيقتها: أن يشفع رسول الله محمد ﷺ لجميع الخلق في فصل القضاء.

ب- **الشفاعة لأهل الجنة لدخول الجنة:**

عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة؛ فأستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد؛ فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك»[1].

ت- الشفاعة لعمه أبي طالب في تخفيف العذاب لا الخروج من النار:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أن رسول الله ﷺ ذكر عنده أبو طالب؛ فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة؛ فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه»[2].

ث- شفاعته في دخول أناس من أمته الجنة بغير حساب:

---

(١) أخرجه مسلم (٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٠٨)، ومسلم (٣٦٠).

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «...ثم يقال: يا محمد إرفع رأسك؛ فأقول: أمتي يا رب أمتي يارب، فيقال: يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء فيما سوى ذلك من الأبواب»[١].

النوع الثاني: الشفاعة العامة؛ وهي للرسول ﷺ، ويشاركه فيها من شاء الله من الملائكة والأنبياء والصالحين؛ وهي أقسام:

أ- الشفاعة لأناس دخلوا النار في أن يخرجوا منها:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «فوالذي نفسي بيده ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استقصاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار؛ يقولون: ربنا كانوا يصومون معنا، ويصلون، ويحجون. فيقال لهم: أخرجوا من عرفتم، فتحرم صورهم على النار؛ فيخرجون خلقًا كثيرًا... فيقول الله عزوجل: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين؛ فيقبض قبضة من النار؛ فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط»[٢].

ب- الشفاعة لأناس استحقوا النار في أن لا يدخلوها:

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (٢٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩).

قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يموت؛ فيقوم على جنازته أربعون رجلًا لا يشركون بالله شيئًا؛ إلا شفعهم فيه»[1].

ت- شفاعة لرفع درجات أناس من أهل الإيمان في الجنة:

ث- دعا النبي ﷺ: لأبي سلمة؛ فقال: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجه في المهديين، وأخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه»[2].

وهذه الشفاعة الأخروية لا تقع إلا بشروط:

أ- رضا الله عن المشفوع له؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [ألأنبياء: ٢٨]، وقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

وهذا يستلزم أن يكون المشفوع له من أهل التوحيد؛ لأن الله لا يرضى عن المشركين.

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: قيل: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك؛ لما رأيت من حرصك على الحديث؛ أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله؛ خالصًا من قلبه أو نفسه»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٩٧).

ب- إذن الله للشافع أن يشفع؛ لقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ت- رضا الله عن الشافع؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

عن أبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن اللَّعانين لا يكونون شهداء ولا شفعاء يوم القيامة»(١).

ث- قدرة الشافع على الشفاعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمۡلِكُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

القسم الثاني: الشفاعة المتعلقة بالدنيا؛ وهي: على نوعين:

١- يكون في مقدور العبد واستطاعته أن يقوم بها، فهذه جائزة بشرطين:

أ- أن تكون في أمر مباح بحيث لا يترتب عليها ضياع حقوق الخلق أو ظلمهم.

عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه، فقال: «اشفعوا؛ فلتؤجروا، وليقض الله على لسانه نبيه ما أحب»(٢).

لذلك لا تصح في أمر محرم:

(١) أخرجه مسلم (٤٧٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٢٧)، ومسلم (٢٦٢٧).

قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المائده: ٢].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن قريشًا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت؛ فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومن يجترىء عليه إلا أسامة حبُّ رسول الله ﷺ؛ فكلمة أسامة؛ فقال رسول الله ﷺ: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟» ثم قام فاختطب، فقال: «أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم: أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت؛ لقطعت يدها»[1].

ب- أن لا يعتمد بقلبه في تحقيق المطلوب ودفع المكروه إلا على الله وحده، وأن الشافع سبب أذن الله به، ولذلك؛ فالنفع والضر بيد الله وحده.

٢- مالا يكون في مقدور العبد ووسعه وطاقته؛ كطلب الشفاعة من الأموات وأصحاب القبور، أو من الحي الغائب معتقدًا أن بمقدوره أن يسمع وأن يحقق له طلبه.

هذه هي الشفاعة الشركية المنفية التي تواردت الآيات القرآنية وتواترت الأحاديث النبوية بإبطالها؛ لما في ذلك من إعطائهم صفات الخالق عزوجل.

٣- وعباد القبور لهم شبهات: نذكرها ثم نفندها:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).

فالواجب علينا أن نتعلم من دين الله ما يصير لنا سلاحًا نقاتل به هؤلاء الشياطين الذين قال إمامهم ومقدمهم لربك عز وجل: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١٦ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦-١٧].

واعلم أن جند الله هم الغالبون بالحجة واللسان والبيان والبرهان، كما أنهم الغالبون بالسيف والسنان، وإنما الخوف على الموحد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح.

وقد من الله تعالى علينا بكتابه الذي جعله: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

فلا يأتي صاحب باطل بحجة إلا وفي القرآن ما ينقضها ويبين بطلانها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وأهل الباطل هم أهل البدع والضلال من عباد القبور الذين تركوا إخلاص الدين لله، وأشركوا مع الله غيره من الأنبياء والأولياء، ولهؤلاء شبه كثيرة، وللإجابة على شبههم طريقان: المجمل، والمفصل:

أما الجواب المجمل:

قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمى الله؛ فاحذروهم»(١).

فحذرنا رسول الله ﷺ من الذي يتبع المتشابه من القرآن أو من السنة، وصار يلبس به على باطله؛ فهؤلاء الذين سماهم الله ووصفهم بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾.

وكان سبب تحذير النبي ﷺ؛ هو: الخشية من أن يضلونا عن سبيل الله باتباع هذا المتشابه، فحذرنا من سلوك طريقهم، وحذرنا منهم.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

وأما الجواب المفصل:

الشبهة الأولى:

قولهم: نحن لا نشرك بالله، ونشهد أنه لا يخلق ولا يرزق ولا ينفع ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً ﷺ لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، ولكننا مذنبون، والصالحون لهم جاه عند الله، ونطلب من الله بهم.

الجواب:

اعلم أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ، واستباح دماءهم؛ مقرون بذلك، ومقرون بأن أوثانهم لا تدبر شيئًا، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة، ولم يغنهم هذا التوحيد شيئًا.

وقد ذكر الله عز وجل في محكم كتابه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] إلى غيرها من الآيات الكثيرة الدالة على وجوب توحيد الله عز وجل في عبادته، وأن لا يعبد أحد سواه.

الشبهة الثانية:

قوله: إن الآيات التي ذكرتها نزلت فيمن يعبد الأصنام، وهؤلاء الأولياء ليسوا بأصنام.

الجواب:

اعلم أن كل من عبد غير الله؛ فقد جعل معبوده وثنًا؛ فأي فرق بين من عبد الأصنام وعبد الأنبياء والأولياء؟!

فالكفار منهم من يدعو الأصنام لطلب الشفاعة، ومنهم من يعبد الأولياء، والدليل على أنهم يدعون الأولياء قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وكذلك يعبدون الأنبياء كعبادة النصارى المسيح ابن مريم، والدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وكذلك يعبدون الملائكة كقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

فبهذا تبين تلبيسهم؛ بكون المشركين يعبدون الأصنام وهم يدعون الأولياء والصالحين من وجهين:

الأول: أنه لا صحة لتلبيسهم؛ لأن من أولئك المشركين من يعبد الأولياء والصالحين.

الثاني: لو قدرنا أن أولئك المشركين لا يعبدون إلا الأصنام؛ فلا فرق بينهم وبين المشركين؛ لأن الكل عبد من لا يغني عنه من الله شيئًا.

وبهذا عرفنا أن الله كفر من قصد الأصنام، وكفر -أيضًا- من قصد الصالحين، وقاتلهم رسول الله ﷺ على هذا الشرك، ولم ينفعهم أن كان المعبودون من أولياء الله وأنبيائه.

الشبهة الثالثة:

قولهم: الكفار يريدون من الأصنام أن ينفعوهم أو يدفعوا الضر عنهم، ونحن لا نريد إلا من الله، والصالحون ليس لهم من الأمر شيء، ونحن لا نعتقد فيهم، ولكن نتقرب بهم إلى الله عز وجل؛ ليكونوا شفعاء.

الجواب:

اعلم أن هذا قول الكفار سواءً بسواء؛ حيث قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

الشبهة الرابعة:

قولهم: نحن لا نعبد إلا الله، وهذا الالتجاء إلى الصالحين، ودعاؤهم ليس بعبادة.

الجواب:

اعلم أن الله فرض عليك إخلاص العبادة له، وهو حقه على الناس، حيث قال تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

والدعاء عبادة: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وإذا كان عبادة، فإن دعاء غير الله شرك بالله عز وجل، والذي يستحق أن يدعى ويعبد ويرجى هو الله وحده لا شريك له.

فإذا علمنا أن الدعاء عبادة، ودعونا الله ليلًا ونهارًا، خوفًا وطمعًا، ثم دعونا في تلك الحاجة نبيًّا أو غيره؛ فقد أشركنا في عبادة الله غيره.

وقال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]؛ فإذا أطعنا الله ونحرنا له، فهذه عبادة لله، فإذا نحرنا لمخلوق نبي، أو جني أو غيرهما؛ فقد أشركنا في العبادة غير الله.

والمشركون الذين نزل فيهم القرآن؛ كانوا يعبدون الملائكة والصالحين، وما كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح والالتجاء ونحو ذلك، وهم مقرون أنهم عبيد لله وتحت قهره، وأن الله هو الذي يدبر الأمر، ولكن دعوهم والتجأوا إليهم للجاه والشفاعة، وهذا ظاهر جدًّا.

الشبهة الخامسة:

قولهم لأهل التوحيد: أنتم تنكرون شفاعة الرسول ﷺ.

الجواب:

اعلم بأننا لا ننكر شفاعة الرسول ﷺ، ولا نتبرأ منها، بل نحن أسعد الناس بها؛ فرسول الله ﷺ هو الشافع المشفع، ونرجو شفاعته، ولكن الشفاعة كلها لله؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

ولا تكون إلا من بعد إذن الله؛ كما قال عز وجل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولا يشفع إلا من بعد أن يأذن الله فيه؛ كما قال عز وجل: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

والله لا يرضى إلا التوحيد؛ كما قال عز وجل: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فإذا كانت الشفاعة كلها لله، ولا تكون إلا من بعد إذنه، ولا يشفع النبي ﷺ ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد، فاطلب الشفاعة من الله، فقل: اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفعه في ونحو ذلك.

الشبهة السادسة:

قولهم: إن الله أعطى النبي ﷺ الشفاعة، ونحن نطلبه مما أعطاه الله.

الجواب:

اعلم أن الله أعطى النبي ﷺ الشفاعة، ونهانا عن هذا؛ فقال: ﴿فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨]، ولكنه ﷺ لا يشفع إلا بإذن الله، ولا يشفع إلا لمن ارتضاه الله، ومن كان مشركًا؛ فإن الله لا يرتضيه؛ فلا يأذن أن يشفع له؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وكذلك أعطى الشفاعة غير النبي ﷺ:

فالملائكة يشفعون.

والمؤمنون يشفعون.

والأفراط يشفعون.

والأولياء يشفعون.

فهل نطلب الشفاعة من هؤلاء جميعًا؟!

فإن كنت تريد من الرسول ﷺ الشفاعة؛ فقل: اللهم شفع فيَّ نبيك محمدًا رسول الله ﷺ.

وكيف تريد شفاعة رسول الله ﷺ وأنت تدعوه ﷺ مباشرة، ودعاء غير الله شرك أكبر مخرج من الملة.

الشبهة السابعة:

قولهم: نحن لا نشرك بالله شيئًا، ولكن الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك.

الجواب:

اعلم أن الله حرم الشرك أعظم من تحريم الزنا، وأن الله لا يغفره، فما هو الشرك؟

فإنهم لا يدرون ما هو الشرك ما دام أن طلب الشفاعة من رسول الله ﷺ ليس بشرك، وهذا دليل على أنهم لا يعرفون الشرك الذي عظمه الله تعالى، وقال فيه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

فكيف تبرئون أنفسكم من الشرك بلجوئكم إلى الصالحين، وأنتم لا تعرفونه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد تصوره، فحكمكم ببراءة أنفسكم من الشرك وأنتم لا تعلمونه حكم بلا علم؛ فيكون مردودًا.

ولماذا لا تسألون عن الشرك الذي حرمه الله تعالى أعظم من تحريم قتل النفس والزنا وأوجب لفاعله النار وحرم عليه الجنة؟ أتظنون أن الله حرمه على عباده ولم يبينه لهم حاشاه من ذلك؟

الشبهة الثامنة:

قولهم: الشرك عبادة الأصنام؛ ونحن لا نعبد الأصنام.

الجواب:

اعلم أن عُبّاد الأصنام لا يعتقدون أنها تخلق وترزق وتدبر أمر من دعاها، وأن القرآن يكذب من قال، إنهم كانوا يعتقدون غير ذلك.

وأن عبادة الأصنام هي من قصد خشبة، أو حجرًا، أو بنية على قبر أو غيره، يدعون ذلك، ويذبحون له، ويقولون: إنه يقربنا إلى الله زلفى، ويدفع الله عنا ببركته أو يعطينا.

وأن فعلكم عند الأحجار والأبنية التي على القبور وغيرها هو نفس فعلهم، وبهذا يكون فعلكم هو عبادة الأصنام.

وقولكم: الشرك عبادة الأصنام، هل هذا يعني أن الشرك مخصوص بهذا، وأن الاعتماد على الصالحين ودعاءهم لا يدخل في ذلك؟

فهذا يرده ما ذكر الله في كتابه من كفر من تعلق بالملائكة أو عيسى أو الصالحين.

الشبهة التاسعة:

قولهم: إن الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أن لا إله إلا الله، ويكذبون الرسول ﷺ، وينكرون البعث، ويكذبون القرآن، ويجعلونه سحرًا، ونحن نشهد أن

لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ونصدق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلي ونصوم، فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟

الجواب:

اعلم أن العلماء أجمعوا على أن من كفر ببعض ما جاء به الرسول ﷺ وكذب به؛ فهو كمن كذب بالجميع وكفر به، ومن كفر بنبي من الأنبياء؛ فهو كمن كفر بجميع الأنبياء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقوله تعالى في بني إسرائيل: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ﴾ [البقرة: ٨٥].

فمن أقر بالتوحيد وأنكر وجوب الصلاة؛ فهو كافر، ومن أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة؛ فإنه يكون كافرًا، ومن أقر بوجوب ما سبق وجحد وجوب الصوم؛ فإنه يكون كافرًا، ومن أقر بذلك كله وجحد وجوب الحج؛ فإنه كافر، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ﴾ -يعني من كفر بكون الحج واجبًا أوجبه الله على عباده- ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومن أقر بهذا كله، ولكنه كذب بالبعث؛ فإنه كافر بالإجماع؛ لقول الله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٧].

فإذا أقررت بهذا؛ فاعلم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ، وهو أعظم من الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، فكيف إذا جحد الإنسان شيئًا من هذه الأمور كفر ولو عمل بكل ما جاء به الرسول ﷺ؟ وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر؟!

سبحان الله: ما أعجب هذا الجهل!!

فمنكر التوحيد أشد كفرًا، وأبين ضلالة، وأظهر شركًا.

وها هم أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة وقد أسلموا مع النبي ﷺ، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ، ويؤذنون ويصلون، وهم إنما رفعوا رجلًا إلى مرتبة النبي! فكيف بمن رفع مخلوقًا إلى مرتبة جبار السماوات والأرض؟!

أفلا يكون أحق بالكفر ممن رفع مخلوقًا إلى منزلة مخلوق آخر؟!

وها هم الذين حرقهم علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالنار كلهم يدعون الإسلام، وهم من أصحاب علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتعلموا العلم من الصحابة، ولكن اعتقدوا في علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مثل الاعتقاد في الحسين والبدوي والدسوقي والرفاعي والجيلاني والشاذلي وأمثالهم!

فكيف أجمع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على قتلهم وكفرهم؟

أتظنون أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يكفرون المسلمين؟

أم تظنون أن الاعتقاد في الحسين والبدوي وأمثاله لا يضر والاعتقاد في علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكفر؟!

وقد أجمع العلماء على كفر العبيديين الذين ملكوا المغرب ومصر، وكانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويصلون الجمعة والجماعات، ويدعون أنهم مسلمين، ولكن ذلك لم يمنعهم من حكم المسلمين عليهم بالردة حين أظهروا مخالفة المسلمين في أشياء دون التوحيد حتى قاتلوهم واستنفذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين.

وإذا كان الأولون لم يكفروا إلا حين جمعوا جميع أنواع الكفر من الشرك والتكذيب والاستكبار فما معنى ذكر أنواع من الكفر في (باب حكم المرتد)؟

كل نوع منها يكفر لوحده حتى ذكروا أشياء يسيرة عند من فعلها مثل كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه، أو كلمة يذكرها على وجه المزح واللعب، فلولا أن الكفر يحصل بفعل نوع منه وإن كان الفاعل مستقيماً في جانب آخر لم يكن لذكر الأنواع فائدة.

وأن الله تعالى حكم بكفر المنافقين الذين قالوا كلمة الكفر مع أنهم كانوا مع النبي ﷺ: يصلون، ويزكون، ويحجون، ويجاهدون، ويوحدون؛ فقال الله تعالى فيهم: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤].

وأن الله تعالى حكم بكفر المنافقين الذين قالوا كلمة ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح، فقال الله تعالى فيهم: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾} [التوبة: ٦٥-٦٦].

ومن الدليل على أن الإنسان قد يقول أو يفعل ما هو كفر من حيث لا يشعر قول بني إسرائيل مع إسلامهم وعلمهم وصلاحهم لموسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ وقول أصحاب النبي ﷺ: «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط» فقال: «الله أكبر إنها السنن: قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: «اجْعَل لَّنَا إِلَـهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» [سورة الأعراف: ١٣٨] لتركبن سنن من كان قبلكم»[١].

وهذا يدل على أن موسى ومحمدًا عليهما الصلاة والسلام قد أنكروا ذلك غاية الإنكار.

الشبهة العاشرة:

قولهم: في قول بني إسرائيل لموسى ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، وقول بعض الصحابة للنبي ﷺ: «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط» إن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وبني إسرائيل لم يكفروا.

---

(١) سيأتي تخريجه (ص ١٤٤).

الجواب:

أن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وبني إسرائيل لم يفعلوا ذلك حين لقوا من الرسولين الكريمين إنكار ذلك، ولا خلاف أن بني إسرائيل لو فعلوا ذلك؛ لكفروا، وكذلك لا خلاف في أن الطلقاءالذين نهاهم النبي ﷺ لو لم يطيعوه واتخذوا ذات أنواط بعد نهيه؛ لكفروا.

الشبهة الحادية عشر:

قولهم: إن النبي ﷺ أنكر على أسامة بن زيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قتل من قال: «لا إله إلا الله»، وكذلك قوله: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله».

الجواب:

أن النبي ﷺ قاتل اليهود وسباهم وهم يقولون: لا إله إلا الله.

وأن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلون، ويدعون أنهم مسلمون.

وأن الذين حرقهم علي بن أبي طالب كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله.

وأن من أنكر البعث كفر وقتل، ولو قال لا إله إلا الله، وأن من جحد شيئًا من أركان الإسلام كفر وقتل، ولو قالها.

فكيف لا تنفعه إذا جحد فرعاً من الفروع، وتنفعه إذا جحد التوحيد الذي هو أصل دين الرسل ورأسه؟

وأما حديث أسامة الذي قتل فيه من قال: لا إله إلا الله حين لحقه أسامة ليقتله وكان مشركًا، فقال: لا إله إلا الله، فقتله أسامة؛ لظنه أنه لم يكن مخلصًا في قوله، وإنما قاله تخلصًا؛ فليس فيه دليل على أن كل من قال: لا إله إلا الله؛ فهو مسلم معصوم الدم، ولكن فيه دليل على أنه يجب الكف عمن قال: لا إله إلا الله، ثم بعد ذلك ينظر

في حاله حتى يتبين، والدليل قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء: ٩٤]؛ أي: فتثبتوا، وهذا يدل على أنه إذا تبين أن الأمر كان خلاف ما كان عليه، فإنه يجب أن يعامل بما يتبين من حاله، فإذا بان منه ما يخالف الإسلام قتل، ولو كان لا يقتل مطلقًا إذا قالها لم يكن فائدة للأمر بالتثبت.

وأما قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»(١)؛ فإن معنى الحديث: أن من أظهر الإسلام وجب الكف عنه حتى يتبين أمره؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾؛ لأن الأمر بالتبين يحتاج إليه إذا كان في شك من ذلك، أما لو كان قول: لا إله إلا الله بمجرده عاصمًا من القتل؛ فإنه لا حاجة إلى التبين.

واعلم أن الذي قال لأسامة: «أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله»، وقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله...» هو الذي أمر بقتال الخوارج، وقال: «أينما لقيتموهم؛ فاقتلوهم»(٢) مع أن الخوارج يصلون، ويذكرون الله، ويقرؤون القرآن، وهم قد تعلموا من الصحابة رضي الله عنهم، ومع ذلك لم ينفعهم ذلك شيئًا؛ لأن الإيمان لم يصل إلى قلوبهم؛ كما قال النبي ﷺ: «إنه لا يجاوز حناجرهم».

---

(١) مضى تخريجه (ص ٨٤).

(٢) أحاديث الخوارج والأمر بقتالهم وقتلهم متواترة.

الشبهة الثانية عشر:

قولهم: إن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم، ثم بنوح، ثم إبراهيم، ثم بموسى، ثم بعيسى؛ فكلهم يعتذر حتى ينتهوا إلى رسول الله ﷺ، فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركًا.

الجواب:

اعلم أن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها؛ كما قال الله تعالى في قصة موسى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

وأن الناس لم يستغيثوا بهؤلاء الأنبياء الكرام؛ ليزيلوا عنهم الشدة، ولكنهم يستشفعون بهم عند الله عز وجل؛ ليزيل هذه الشدة، وهناك فرق بين من يستغيث بالمخلوق؛ ليكشف عنه الضرر والسوء، ومن يستشفع بالمخلوق إلى الله؛ ليزيل الله عنه ذلك، وهذا أمر جائز كما أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يسألون النبي ﷺ في حياته أن يدعو الله لهم، وأما بعد موته؛ فحاشا وكلا أنهم سألوه ذلك عند قبره، بل أنكر السلف الصالح على من قصد دعاء الله عند قبره فكيف بدعائه نفسه؟

ولا بأس أن تأتي لرجل صالح تعرفه وتعرف صلاحه؛ فتسأله أن يدعو الله لك، وهذا حق إلا أنه لا ينبغي للإنسان أن يتخذ ذلك ديدناً له كلما رأى رجلًا صالحًا قال: ادع الله لي؛ فإن هذا ليس من عادة السلف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وفيه اتكال على دعاء الغير، ومن المعلوم أن الإنسان إذا دعا ربه بنفسه كان خيرًا له؛ لأنه يفعل عبادة يتقرب بها إلى الله عز وجل.

وبعد أن عرفنا الجواب المفصل المؤصل على هذه الشبهات؛ فإنه لابد أن يكون الإنسان موحدًا بقلبه وقوله وعمله، فإن كان موحدًا بقلبه، ولكنه لم يوحد بقوله أو بعمله؛ فإنه غير صادق في دعواه، لأن توحيد القلب يتبعه توحيد القول والعمل؛

لقول النبي ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة؛ إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله؛ ألا: وهي القلب»(١).

فإذا وحد الله كما زعم بقلبه، ولكنه لم يوحده بقوله أو فعله؛ فإنه من جنس فرعون الذي كان مستيقنًا بالحق عالماً به، لكنه أصر وعاند، وبقي على ما كان عليه من دعوى الربوبية؛ قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال تعالى عن موسى أنه قال لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وغالب أئمة الكفر كانوا يعرفون الحق؛ لكنهم عاندوا؛ فخالفوا الحق؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقال: ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]؛ فكانوا يعتذرون بأعذار لا تنفعهم؛ كخوف بعضهم من فوات رئاسة، وتصدر المجالس، ونحو ذلك.

ومعرفة الحق دون العمل به أشد من الجهل بالحق؛ لأن الجاهل بالحق يعذر، وقد يعلم؛ فيتنبه ويتعلم بخلاف المعاند المستكبر، ولهذا كان اليهود مغضوبًا عليهم؛ لعلمهم بالحق، وتركهم إياه، وكان النصارى ضالين؛ لأنهم لم يعرفوا الحق، لكن بعد بعثة الرسول ﷺ كان النصارى عالمين؛ فكانوا مثل اليهود في الكفر واللعن والمقت.

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

وإن العمل بالتوحيد عملًا ظاهرًا دون فهمه، أو اعتقاده بالقلب، فهذا هو النفاق، وهو أشر من الكفر الخالص؛ لقوله تعالى: {﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]}[1].

٣-وقد استدل بعض متأخري عباد القبور على بعض صور الشرك بأقيسة عقلية:

الأول: وهو قياس الميت على الحي في الطلب منه والاستغاثة!

الثاني: قياس الواسطة في العبادة على الواسطة في الرسالة!

أما الأول: وهو قياس الميت على الحي في الطلب منه والاستغاثة!:

عقد النبهاني في كتابه «شواهد الحق» عدة فصول؛ لإثبات دعوته في جواز الاستغاثة برسول الله ﷺ -مطلقًا حيًّا وميتًا، وفي أي أمر من الأمور!- فعقد الفصل الأول، وسرد أدلة فيه طلب الصحابة منه أن يدعو الله لهم بالسقيا[2] وسماه هو: استغاثة، ثم إنه في الفصل الثاني سرد أحاديث الشفاعة؛ ليثبت جواز الاستغاثة به في الآخرة[3]، ثم قال مستدلًا على جوازها مطلقًا:

«... ودلالة ذلك على جواز الاستغاثة به، وحسنها، ونفعها بعد مماته -أيضًا- لوقوعها في حياته الدنيوية والأخروية»[4]، ثم أكد هو وغيره هذه المسألة بذكر حياة الأنبياء في قبورهم.

والجواب:

(١) انتهى مختصرًا من كتاب شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «شرح كشف الشبهات»؛ فانظره للمزيد.

(٢) «شواهد الحق» (ص١١٢-١٢٦).

(٣) المرجع السابق (ص١٢٦-١٣٥).

(٤) المرجع نفسه (ص١٢٦).

١- تقدم أن الميت لا يسأل مطلقًا، ولا يستغاث به، وأما الحي؛ فيستغاث به فيما يقدر عليه، وعليه؛ فلو سَلِمَ لهم قياسهم هذا؛ لما صح لهم الاستدلال به على سؤال الموتى كل شيء؛ فإن كان المخلوق حيًّا لا يستطيعه، فقياسهم يقتضي ألا يستطيعه ميتًا.

٢- ثم إن الصواب؛ هو: عدم صحة قياس حياة البرزخ على الحياة الدنيا؛ لاختلافهما، ولو استقام ذلك؛ فليتخذوا الرسول ﷺ إمامًا يقتدى به في الصلاة! أوليستفتوه في المسائل وهكذا...![1]

٣- ثم إن كون الأنبياء أحياء في قبورهم: لا يسوغ للناس أن يستغيثوا بهم حتى على فرض سماعهم كل شيء، -مع أنه لا سبيل إلى إثباته- وإن سمى القائمون بهذا الفعل عملهم توسلًا -أي: أنهم يدعونهم؛ ليشفعوا لهم عند الله، ويتوسلوا لهم- فيجعلون عملهم نوعًا من الأسباب التي يقبل بها الدعاء، فهذا خطأ؛ لأنه لا يوجد دليل في الشرع لإثبات أن هذا النوع من العمل سبب في إجابة الدعاء[2]، ثم على فرض أن ما ذكره هؤلاء هو مقصود عباد القبور؛ فإنهم يطالبون بالفرق بينهم وبين شرك الأوائل ولن يجدوا فرقًا.

الثاني: وهو قياس الواسطة في العبادة على الواسطة في تبليغ الرسالة:

قالوا: «إن مراعاة جانب الله تعالى والمحافظة على توحيده إنما تكون بتعظيم من عظمه الله تعالى، وتحقير من حقره الله تعالى، وقد جعلهم الله سبحانه وتعالى وسائط لنا في تبليغ شرائع دينه، فوسطناهم له عز وجل لقضاء حوائجنا تبعًا له في توسيطهم

---

(١) انظر «صيانة الإنسان» (ص٢٦).

(٢) انظر «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص٩٩و٢٤٤).

لنا في تبليغ شرائعه، والاحتفاظ لأنفسنا عن أن نكون أهلًا لطلب حوائجنا منه سبحانه وتعالى بلا وساطة؛ لكثرة ذنوبنا، ووفرة عيوبنا»[1].

والجواب:

إن هذا القياس هو قياس عباد الأصنام والأوثان وغيرهم الذين زعموا: أن ذنوبهم كثيرة، وأنهم لا يصلون إلى مرادهم؛ إلا بتوسط الأكابر والأعلى منزلة عند الله؛ قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

وقياسهم هذا فاسد الاعتبار إذ هو قياس في مقابلة نصوص كثيرة حرمت هذا العمل، وبينت أنه فعل المشركين؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]؛ فدلت الآية على أن اتخاذ وسطاء في الدعاء والعبادة قدح في علم الله تعالى، وأنه شرك: يتنزه الله عنه.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَم بِظَاهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣]؛ فدلت الآية على أن هذا العمل فيه قدح في الربوبية إذ فيه إثبات لقيام غير الله بشؤون الخلق، وفيها بيان أنه قدح في علم الله.

وقد حسم الله تعالى مادة هذا الشرك بقوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ

(١) «شواهد الحق» (ص٥٢).

أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٦و٥٧]، وقال: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ: ٢٢و٢٣].

ولا شك أن واسطة المرسل بين الله وخلقه هي في تبليغ الرسالة من الله لخلقه؛ ليقوموا لله رب العالمين بالعبادة، ويتركوا عبادة غيره، لا أن يعبد الرسل أنفسهم، قال الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩].

وقد كان رسول الله ﷺ ينهى عن كل ما يؤدي إلى تشريكه بالله، كقوله لمن قال له: ما شاء الله وشئت، فقال: «أجعلتني لله ندًّا؛ قل: ما شاء الله وحده»(١)، وكذلك كان ينهى عن اتخاذ قبره عيدًا أو وثنًا يعبد(٢)؛ فكل ذلك وغيره يدل على الفرق بين الواسطة في الرسالة والواسطة في العبادة(٣).

هذا واحتجاج من غرق في التصوف بالأحاديث الموضوعة، والمنامات، والإلهامات -إذ يكفي أن يقال عنها كلها: إنها مردودة- فأما الأحاديث الموضوعة؛ فمردودة مطلقًا، وأما المنامات والإلهامات؛ فإنه لا يثبت بها شرع مطلقًا، ولا تقبل إلا إذا جاءت موافقة للشرع، والأمر فيها كما قال في مراقي السعود:

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (٢/ ٢٤٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٢٩٠)، وصححه شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وصححه شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) انظر «الواسطة بين الحق والخلق» (١/ ١١٦-١٢١ - مجموعة التوحيد).

وينبذ الإلهام بالعراء أعني به إلهام الأولياء [١]

قال شارحه عن الإلهام: «وليس بحجة؛ لعدم ثقة من ليس معصومًا بخواطره؛ لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها»[٢].

وقال: «وكذا من رأى النبي ﷺ في النوم يأمره وينهاه لا يجوز اعتماده... لعدم ضبط الرائي»[٣].

* * * * *
* * *
*

(١) «مراقي السعود مع شرحها» (٢/ ٢٦١).

(٢) «نشر البنود شرح مراقي السعود» (٢/ ٢٦٢).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢٦٢).

القاعدة الثالثة

* قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أن النبي ﷺ ظهر على أناس متفرقين في عباداتهم:

منهم: من يعبد الملائكة.

ومنهم: من يعبد الأنبياء والصالحين.

ومنهم: من يعبد الأشجار والأحجار.

ومنهم من يعبد الشمس والقمر.

وقاتلهم رسول الله ﷺ ولم يفرق بينهم، والدليل: قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]».

- فيه عدة مقاصد:

١- ملخص هذه القاعدة: أن الله سبحانه وتعالى لا يرضى عن الشرك بغض النظر عن المُشرِك والمُشرَك به، ولذلك حرم الله الشرك قليله وكثيره، ظاهره وباطنه، وعلى اختلاف أنواعه، وتعدد صوره.

٢- مقصود هذه القاعدة: بيان أن مناط الكفر هو عبادة غير الله عزوجل دون النظر إلى منزلة المعبود؛ فمن يعبد النبي والولي والملك هو كمن يعبد الشجر والحجر وأجرام الفلك؛ فالنبي ﷺ ظهر على أناس من الكفار متفرقين في معبوداتهم، ويبينه قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «منهم من يعبد الملائكة...إلخ».

ودليل الملائكة: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠و٤١].

وهم وإن اختلفوا في معبوداتهم؛ فقد اجتمعوا على موجب الكفر؛ وهو: عبادة غير الله، ولذلك قاتلهم رسول الله ﷺ؛ لأن القتال والتكفير لا يختص بمن عبد الأصنام؛ فكل من عبد غير الله؛ فهو جدير بالتكفير والقتال.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وأعظم الفتنة هو الشرك وعبادة غير الله؛ لأن أصل الدين هو توحيد الله عزوجل وإفراده بالعبادة.

٣- ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أدلة ما قرره من تفرق معبوداتهم، ولذلك؛ فإن قوله: «**ودليل الشمس والقمر**: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]»، ونظائره يريد بذلك وقوع عبادتها من دون الله عزوجل واستمرارهم عليها.

٤- وجميع ما ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأدلة ترجع إلى الكتاب والسنة مما يدل أن الحجة لا تقوم على العباد إلا بالكتاب والسنة؛ فمما لا شك فيه أن الأمة الإسلامية بحاجة ماسة إلى هداية إلى معالم الشرع وطرق الهداية التي أرادها الله تعالى منها، وأن بداية الهداية لهذه الأمة تكمن في العودة إلى الكتاب والسنة عودة صادقة، والاعتصام بحبلهما على هدي سلف الأمة عليهم رضوان الله، فمتى عدنا إلى

الكتاب والسنة؛ فزنا وأفلحنا، وإن أعرضنا عنهما؛ ضللنا وشقينا، وكل ما يحدث لنا اليوم نتيجة الإعراض والصد عن هدى الوحيين الصافيين، وصدق الله إذ يقول: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وهنا لا بد من وقفات منهجية:

أولًا: وجوب العودة إلى الكتاب والسنة:

إن العودة إلى لزوم الكتاب والسنة في كل مجالات الحياة، ليست تطوعًا ولا نفلًا؛ نتقرب به إلى الله بأدائه، كلَّا، بل هذه العودة حتم لازم على كل مسلم مكلف بالغ عاقل سواء أكان رجلًا، أم امرأة!

ولنكن على يقين تام، وثقة مؤكدة: أنه لا عز لأمتنا ولا نصر لها ولا كرامة؛ إلا بهذه البداية، وهذه العودة الجادة إلى الله سبحانه وإلى رسوله ﷺ، ولنعلم أنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها؛ فلنسرع الخطى بالعودة إلى القرآن والسنة، وإلى الاستجابة لأحكامها، فإن فيهما الخير والهداية لمن أراد ذلك، وسعى له سعيه.

إن الكتاب والسنة أصلان كبيران لهذا الدين؛ لأنهما ركن من أركان الإيمان، فمن كفر بالكتاب أو بالسنة؛ فقد كفر بالإسلام كله ونقض الإيمان من أصله؛ فعلى كل مسلم أن يؤمن بالكتاب والسنة، وأن يعظمهما، ويجلها، ويخدمهما؛ قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

كما أنه يجب على كل مسلم الإذعان لله ورسوله، والاعتقاد بوجوب التزام الكتاب والسنة، ووجوب متابعة النبي ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ومن هنا؛ فإن الواجب على المسلم رجلًا كان أو امرأة: أن يعلم العلم اليقيني أنه يجب عليه أن يتقيد في كل حركة من حركاته، وسكنة من سكناته، ونفس من أنفاسه، بالكتاب والسنة التي جاء بها النبي المصطفى ﷺ، وقد حضت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة على وجوب الالتزام بهما، فمن آيات القرآن في ذلك:

قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله عز وجل: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥و١٦]، وقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

ومن نصوص السنة النبوية:

عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: «إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإن ما توعدون لآت، وما أنتم بمعجزين»(١).

وعن المقدام بن معد يكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته؛ فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله؛ فما وجدنا فيه حلالًا استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله»(٢).

إذًا؛ فالإسلام في كل مراحله هو التسليم المطلق للكتاب والسنة؛ لأن فيهما بيان كل شيء مما يحتاجه المكلف؛ قال تعالى عن القرآن: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

وذلك أن القرآن الكريم مشتمل على كل ما يهم الناس في معاشهم ومعادهم: عقيدة، وعبادة، وسلوكًا، وسياسة، وتربية، واجتماعًا على المستوى الفردي والجماعي: المحلي والعالمي، وذلك في شتى مجالات الحياة.

فالقرآن تبيان لكل شيء، وهذا التبيان القرآني قد يكون بالنص والتصريح، وقد يكون بالإشارة والتلميح، وهذا الأمر ضمن للقرآن استمرارية العطاء للبشرية،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٦٤) وهو صحيح؛ صححه شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وصلاحية الدين الإسلامي لكل زمان ومكان، فليس بعده دين يكمله أو ينسخه؛ كما قال سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

ثانيًا: أسباب العودة إلى الكتاب والسنة:

وهذا الأمر بوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة: قولًا وعملًا، توحيدًا واتباعًا، سياسة واقتصادًا، له أسبابه وموجباته:

١- لأن منهاج الكتاب والسنة هو المنهاج الرباني الكامل المحفوظ من كل تغيير أو تبديل أو تحريف؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

٢- لأن الكتاب والسنة هما أصلا الوحي الذي يتصف بالشمولية والكمال، لكل مناحي الحياة البشرية؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ الآية [المائدة: ٣].

٣- جربت الأمة المسلمة المعاصرة كل مناهج الضلال، ومذاهب العلمانية والإلحاد، وفتحت باب الشهوات على نفسها، وأعرض أكثرهم عن الكتاب والسنة، ونبذوا الأخلاق والقيم وراء ظهورهم، فماذا كانت النتيجة؟ أنها صارت إلى ما صارت إليه اليوم مما يراه كل ذي عينين، ويسمعه من ألقى السمع وهو شهيد.

٤- لأن مدار السعادة في الدنيا والآخرة قائم على الالتزام بهما، والاعتصام بحبلهما، وهذه السعادة إنما تكون لمن أرادها وبحث عنها في مظانها، وذلك؛ لأن

العبد إذا عرف ربه، وآمن به حقًّا، وصدق برسله يقينًا، فلا بد أن يلتزم بشرعه الذي أنزله؛ لتطيب حياته، ويسعد بعد مماته؛ كما قال عز وجل: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

٥- ولذلك؛ فالصحيح من أقوال العلماء: أنه لا يكفر أحد قبل بلوغ الحجة التي يكفر تاركها بعد فهمها، وقيام الحجة الرسالية عليه.

ومن الأدلة التي استدل بها أهل السنة والجماعة على أن التكفير، وإيقاع العقوبة في الدنيا، والعذاب في الآخرة، لا يكون إلا بعد قيام الحجة الرسالية:

أ- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره: وما كنا مهلكي قوم إلا بعد الإعذار إليهم بالرسل، وإقامة الحجة عليهم بالآيات التي تقطع عذرهم»(١).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ إخبار عن عدله تعالى، وأنه لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه بإرسال الرسول إليه؛ كما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٨و٩]، كذا قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَهُمْ

---

(١) «تفسيره» (١٤/ ٥٢٦).

يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾ [فاطر: ٣٧]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تعالى لا يدخل أحدًا النار إلا بعد إرسال الرسول إليه»[1].

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ظاهر هذه الآية الكريمة: أن الله جل وعلا لا يعذب أحدًا من خلقه لا في الدنيا ولا في الآخرة؛ حتى يبعث إليه رسولًا: ينذره ويحذره، فيعصي ذلك الرسول، ويستمر على الكفر والمعصية بعد الإنذار والإعذار، وقد أوضح جل وعلا هذا المعنى في آيات كثيرة»[2].

ب- وقال الله عز وجل: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: (﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾؛ أي: يبشرون من أطاع الله واتبع رضوانه بالخيرات، وينذرون من خالف أمره وكذب رسله بالعقاب والعذاب. وقوله: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾؛ أي: أنه تعالى أنزل كتبه، وأرسل رسله بالبشارة والنذارة، وبين ما يحبه ويرضاه مما يكرهه ويأباه؛ لئلا يبقى لمعتذر عذر؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٥٢).

(٢) «أضواء البيان» (٣/ ٦٥).

أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [القصص: ٤٧].

وقد ثبت في «الصحيحين»(١) عن ابن مسعود، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أحد أغير من الله؛ من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحب إليه المدح من الله؛ من أجل ذلك مدح نفسه، ولا أحد أحب إليه العذر من الله؛ من أجل ذلك بعث النبيين مبشرين ومنذرين».(٢)

ت- وقال الله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الملك: ٨و٩].

قال ابن كثير: «يذكر تعالى عدله في خلقه، وأنه لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه، وإرسال الرسول إليه، كما قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]».(٣)

ث- وقال الله سبحانه: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

---

(١) البخاري (٤٦٣٧)، ومسلم (٢٧٦٠) باختلاف يسير، وأخرجاه (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة نحوه.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٤٧٥).

(٣) «المصدر السابق» (٨/ ١٧٨).

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا إقرار منهم بأن حجة الله لازمة لهم بإرسال رسله إليهم»[١].

ج- وقال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى الآية: أن الله تعالى يقيم الحجة على عباده بالرسل؛ فلا يعذب إلا بعد نذارة، وبعد أن يتمادى أهل القرى في ظلم وطغيان»[٢].

وقال السعدي: «من حكمته ورحمته ألا يعذب الأمم بمجرد كفرهم قبل إقامة الحجة عليهم؛ بإرسال الرسل إليهم؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ - أي: بكفرهم وظلمهم- حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا﴾؛ أي: في القرية والمدينة التي إليها يرجعون، ونحوها يترددون، وكل ما حولها ينتجعها، ولا تخفى عليه أخبارها.

﴿رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ الدالة على صحة ما جاء به، وصدق ما دعاهم إليه، فيبلغ قوله قاصيهم ودانيهم، بخلاف بعث الرسل في القرى البعيدة، والأطراف النائية؛ فإن ذلك مظنة الخفاء والجفاء، والمدن الأمهات مظنة الظهور والانتشار، وفي الغالب أنهم أقل جفاء من غيرهم.

وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون بالكفر والمعاصي، مستحقون للعقوبة.

والحاصل: أن الله لا يعذب أحدًا إلا بظلمه، وإقامة الحجة عليه»[٣].

---

(١) «فتح القدير» (٢/ ١٨٥).

(٢) «المحرر الوجيز» (٤/ ٢٩٣).

(٣) «تفسير السعدي» (ص٦٢١).

ح- وقال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٥].

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معناه: ما كان الله ليحكم عليكم بالضلالة بترك الأوامر حتى يبين لهم ما يتقون؛ يريد: حتى يتقدم إليكم بالنهي، فإذا بين ولم تأخذوا به، فعند ذلك تستحقون الضلال»[1].

ويختلف قيام الحجة الرسالية بحسب الأمكنة والأزمنة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الأمكنة والأزمنة التي تفتر فيها النبوة، لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة حتى أنكر ما جاءت به خطأً: كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة»[2].

وقال أيضًا: «فإنا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن يدعو أحدًا من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها؛ كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله؛ لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين؛ لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول مما يخالفه»[3].

---

(١) «تفسير البغوي» (٢/ ٣٩٦).

(٢) «بقية المرتاد» (ص٣١١).

(٣) «الاستغاثة في الرد على البكري» (ص٤١١).

وقال أيضًا: «في أوقات الفترات وأمكنة الفترات: يثاب الرجل على ما معه من الإيمان القليل، ويغفر الله فيه لمن لم تقم الحجة عليه ما لا يغفر به لمن قامت الحجة عليه؛ كما في الحديث المعروف: «يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاةً ولا صيامًا ولا حجًّا ولا عمرةً إلا الشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة. ويقولون: أدركنا آباءنا وهم يقولون: لا إله إلا الله» فقيل لحذيفة بن اليمان: ما تغني عنهم لا إله إلا الله؟ فقال: تنجيهم من النار[1].

وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال: هي كفر، قولًا يطلق كما دل على ذلك الدلائل الشرعية؛ فإن «الإيمان» من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله؛ ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه؛ مثل من قال: إن الخمر أو الربا حلال؛ لقرب عهده بالإسلام، أو لنشوئه في بادية بعيدة أو سمع كلامًا أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن ولا أنه من أحاديث رسول الله ﷺ، كما كان بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي ﷺ قالها، وكما كان الصحابة يشكون في أشياء مثل رؤية الله وغير ذلك»[2].

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يأثم أحد إلا بعد العلم، وبعد قيام الحجة عليه، والله لطيف بعباده رؤوف بهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾، وقد

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩) وغيره وصححه شيخنا الألباني.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٦٥).

كان سادة الصحابة بالحبشة، وينزل الواجب والتحريم على النبي ﷺ؛ فلا يبلغهم تحريمه إلا بعد أشهر، فهم في تلك الأشهر معذورون بالجهل حتى يبلغهم النص»[1].

وقال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص؛ فقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة وناحية دون أخرى؛ كما أنها تقوم على شخص دون آخر: إما لعدم عقله وتمييزه؛ كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه؛ كالذي لا يفهم الخطاب، ولم يحضر ترجمان يترجم له؛ فهذا بمنزلة الأصم الذي لا يسمع شيئًا، ولا يتمكن من الفهم»[2].

ومن أقوال العلماء في عدم تكفير الجاهل قبل قيام الحجة عليه ما يلي:

١- قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا قامت عليه الحجة ردها؛ فإن خالف بعد ثبوت الحجة عليه؛ فهو كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه؛ فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكر، ويثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه؛ كما نفى عن نفسه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[3].

---

(١) «الكبائر» (ص١١٠).

(٢) «طريق الهجرتين» (ص٤١٤).

(٣) «مختصر العلو» (ص١٧٧).

٢- قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة»[١].

وقال أيضًا: «الشرك إذا قامت على الإنسان الحجة فيه ولم ينته؛ وجب قتله؛ كقتل أمثاله من المشركين، ولم يدفن في مقابر المسلمين، ولم يصل عليه، وأما إذا كان جاهلًا لم يبلغه العلم، ولم يعرف حقيقة الشرك الذي قاتل عليه النبي ﷺ المشركين؛ فإنه لا يحكم بكفره، ولا سيما وقد كثر هذا الشرك في المنتسبين إلى الإسلام، ومن اعتقد مثل هذا قربة وطاعة؛ فإنه ضال باتفاق المسلمين، وهو بعد قيام الحجة كافر»[٢].

وقال أيضًا: «الكتاب والسنة قد دلا على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة؛ فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية -ثم ذكر عددًا من الأدلة- فمن كان قد آمن بالله ورسوله، ولم يعلم بعض ما جاء به الرسول، فلم يؤمن به تفصيلًا: إما أنه لم يسمعه، أو سمعه من طريق لا يجب التصديق بها، أو اعتقد معنى آخر لنوع من التأويل الذي يعذر به؛ فهذا قد جعل فيه من الإيمان بالله ورسوله ما يوجب أن يثيبه الله عليه، وما لم يؤمن به[٣] لم تقم عليه به الحجة التي يكفر مخالفها»[٤].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦).

(٢) «جامع المسائل» (٣/ ١٥١).

(٣) أي: تفصيلًا.

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٩٣ و١٧/ ٣٠٨).

وقال أيضًا: «حكم الوعيد على الكفر لا يثبت في حق الشخص المعين؛ حتى تقوم عليه حجة الله التي بعث بها رسله»[1].

٣- قال محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الكذب والبهتان؛ فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه؛ فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[2].

وقال أيضًا: «إن الذي لم تقم عليه الحجة هو الذي حديث عهد بالإسلام، أو الذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسائل خفية؛ مثل: الصرف والعطف؛ فلا يكفر حتى يعرف»[3].

وقال أيضًا: «لكن الشخص المعين إذا قال ذلك ما يوجب الكفر؛ فإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية التي قد

---

(١) «بغية المرتاد» (ص٣١١).

(٢) «الدرر السنية» (١/ ١٠٤).

(٣) المرجع السابق (١٠/ ٩٣).

يخفى دليلها على بعض الناس، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة؛ فهذا لا يتوقف في كفر قائله»[١].

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان شيخنا محمد بن عبد الوهاب يقرر في مجالسه ورسائله: أنه لا يكفر إلا من قامت عليه الحجة الرسالية، وإلا من عرف دين الرسول، وبعد معرفته تبين في عداوته ومسبته، وتارة يقول: وإذا كنا لا نكفر من يعبد الكواز ونحوه ونقاتلهم؛ حتى نبين لهم وندعوهم، فكيف نكفر من لم يهاجر إلينا؟»[٢].

ونقل -أيضًا- عنه: «لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله من الشرك الأكبر، والكفر بآيات الله ورسله، أو بشيء منها، بعد قيام الحجة، وبلوغها المعتبر»[٣].

وقال أيضًا: «شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قرر هذا وبينه وفاقًا لعلماء الأمة، واقتداءً بهم، ولم يكفر إلا بعد قيام الحجة وظهور الدليل؛ حتى إنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ توقف في تكفير الجاهل من عباد القبور إذا لم يتيسر له من ينبهه، وهذا هو المراد بقول الشيخ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ، فإذا حصل البيان الذي يفهمه المخاطب ويعقله، فقد تبين له»، وليس بين «بين» و«تبين» فرق بهذا الاعتبار؛

---

(١) المرجع نفسه (١٠/ ٤٣٣).

(٢) «منهاج التأسيس» (ص٢٢٢).

(٣) «الدرر السنية» (١/ ٤٦٧).

لأن كل من بين له ما جاء به الرسول، وأصر وعاند، فهو غير مستجيب، والحجة قائمة عليه»[1].

وقال سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أعظم الناس توقفًا وإحجامًا عن إطلاق الكفر؛ حتى إنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم، إذا لم يتيسر له من ينصحه، ويبلغه الحجة التي يكفر تاركها. قال في بعض رسائله: وإن كنا لا نكفر من عبد قبة الكواز؛ لجهلهم وعدم من ينبههم، فكيف من لم يهاجر إلينا؟، وقال -وقد سئل عن مثل هؤلاء الجهال- فقرر أن من قامت عليه الحجة، وتأهل لمعرفتها؛ يكفر بعبادة القبور»[2].

٤- قال عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بقي مسألة حدثت؛ تكلم بها شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وهو: عدم تكفير المعين ابتداءً؛ لسبب ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى؛ «أوجب له التوقف في تكفيره قبل إقامة الحجة عليه. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: ونحن نعلم بالضرورة أن النبي لم يشرع لأحد أن يدعو أحدًا من الأموات؛ لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم: لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها؛ كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت، ولا إلى ميت، ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن هذه الأمور كلها، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، ولكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة

---

(١) «مصباح الظلام» (ص٤٩٩).

(٢) «الضياء الشارق» (ص٣٧٢).

في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يبين ما جاء به الرسول مما يخالفه» انتهى.

قلت: فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ما أوجب له عدم إطلاق الكفر عليهم، على التعيين خاصة؛ إلا بعد البيان والإصرار؛ فإنه قد صار أمة وحده؛ لأن من العلماء من كفره، بنهيه لهم عن الشرك في العبادة، فلا يمكن أن يعاملهم بمثل ما قال، كما جرى لشيخنا محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في ابتداء دعوته؛ فإنه إذا سمعهم يدعون زيد بن الخطاب؛ قال: الله خير من زيد؛ تمرينًا لهم على نفي الشرك، بلين الكلام؛ نظرًا إلى المصلحة، وعدم النفرة»[1].

٥- قال سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تقوم الحجة إلا بمن يحسن إقامتها؛ وأما من لا يحسن إقامتها، كالجاهل الذي لا يعرف أحكام دينه، ولا ما ذكره العلماء في ذلك؛ فإنه لا تقوم به الحجة فيما أعلم. والله أعلم»[2].

٦- جاء في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: «يختلف الحكم على الإنسان بأنه يعذر بالجهل في المسائل الدينية، أو لا يعذر؛ باختلاف البلاغ وعدمه، وباختلاف المسألة نفسها وضوحًا وخفاءً، وتفاوت مدارك الناس قوةً وضعفًا»[3].

---

(١) «الدرر السنية» (٢/ ٢١٠).

(٢) «منهاج أهل الحق» (ص٨٥).

(٣) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ١٤٧).

٧- سئل عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن القبوريين الذين يعتقدون في الموتى، ويطلبون منهم؛ فقال: «هم مرتدون عن الإسلام إذا أقيمت عليهم الحجة، وإلا؛ فهم معذورون بجهلهم»(١).

٨- قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجهل بالمكفر على نوعين: الأول: أن يكون من شخص يدين بغير الإسلام... النوع الثاني: أن يكون من شخص يدين بالإسلام، ولكنه عاش على هذا المكفر، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبهه أحد على ذلك، فهذا تجري عليه أحكام الإسلام ظاهرًا، أما في الآخرة؛ فأمره إلى الله عز وجل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم»(٢).

٩- وعليه؛ فإن الأصل هو العذر بالجهل؛ لأنه مقتضى أدلة الكتاب والسنة، ولذلك قال شيخنا فقيه الزمان ابن عثمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «لقاء الباب المفتوح» (رقم اللقاء ٣٣): «أما العذر بالجهل؛ فهذا مقتضى عموم النصوص، ولا يستطيع أحد أن يأتي بدليل يدل على أن الإنسان لا يعذر بالجهل...ولولا العذر بالجهل لم يكن للرسل فائدة، ولكان الناس يلزمون بمقتضى الفطرة، ولا حاجة لإرسال الرسل؛ فالعذر بالجهل هو مقتضى أدلة الكتاب والسنة، وقد نص على ذلك أئمة أهل العلم».

ومن أولئك الأئمة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإن كلامه واضح صحيح أنه يعذر بالجهل في مسائل الشرك، ويقرر ذلك في كتبه، وينفي عن نفسه عدم

(١) «فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (ص٣٧١).

(٢) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٢/ ١٣٠).

الإعذار بالجهل؛ فأصل قوله هو الإعذار بالجهل، ثم يحكم على معينين بالكفر رأى أنه قد قامت الحجة عليهم، أما من لم يكن كذلك؛ فإنه يعذره بالجهل حتى لو كان في بلاد المسلمين، وكانت المسألة من المسائل الظاهرة؛ فالعبرة بعدم تمكنه من العلم الصحيح، وكون جل العلماء عنده ممن يجيز هذا الأمر أو يقرره.

ومحمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرر هذا الأمر بطريقة جلية واضحة، بل ينفي عن نفسه عدم العذر بالجهل، ومن العجب أن ينسب إلى الشخص ما ينفيه عن نفسه صراحة في مواضع عدة، وقرره بعدة مسالك؛ من أهمها:

المسلك الأول: التصريح بأنه يعذر بالجهل:

فقد صرَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدة مواطن بأنه يعذر بالجهل، وأن مرتكب الكفر إن كان جاهلًا لا يكفر، وهي نصوص محكمة يجب علينا أن نفهم ما اشتبه من أقواله في ضوئها لا أن نفعل العكس، فإن المتعلقين بأنه لا يعذر بالجهل تمسكوا بنصوص قليلة لها سياقاتها الخاصة، وسيأتي الجواب عنها:

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد أن ذكر أن دعاء غير الله والاستغاثة بالصالحين كفر-: «فلما رأوني آمر الناس بما أمرهم به نبيهم ﷺ: أن لا يعبدوا إلا الله، وأن من دعا عبد القادر؛ فهو كافر، وعبد القادر منه بريء، وكذلك من نخا الصالحين أو الأنبياء أو ندبهم، أو سجد لهم، أو نذر لهم، أو قصدهم بشيء من أنواع العبادة التي هي حق الله على العبيد، وكل إنسان يعرف أمر الله ورسوله لا ينكر هذا الأمر، بل يقر به ويعرفه، وأما الذي ينكره؛ فهو بين أمرين؛ إن قال: إن دعوة الصالحين واستغاثتهم، والنذر لهم، وصيرورة الإنسان فقيرًا لهم أمر حسن، ولو ذكر الله

ورسوله إنه كفر؛ فهو مصر بتكذيب الله ورسوله، ولا خفاء في كفره؛ فليس لنا معه كلام. وإنما كلامنا مع رجل يؤمن بالله واليوم الآخر، ويحب ما أحب الله ورسوله، ويبغض ما أبغض الله ورسوله؛ لكنه جاهل، قد لبست عليه الشياطين دينه، ويظن أن الاعتقاد في الصالحين حق؛ ولم يدري أن ما فعله كفر يدخل صاحبه في النار»[١].

فانظر كيف أنه أطلق الكفر على من دعا عبد القادر؛ لكن عند الحكم على المعين اختلف الوضع؛ فقد بين: أنه يعذر بالجهل، ولا يكفر من وقع في شيء من ذلك إن كانوا على الحالة التي ذكرها من الجهل.

ويتضح هذا بصورة أوضح في قوله: «وأما سؤالكم: هل هذا في المسلم الذي لم يصدر منه شرك بالكلية؟ فنقول: أما الشرك الذي يصدر من المؤمن وهو لا يدري مع كونه مجتهدًا في اتباع أمر الله ورسوله، فأرجو أن لا يخرجه هذا من الوعد؛ وقد صدر من الصحابة أشياء من هذا الباب؛ كحلفهم بآبائهم، وحلفهم بالكعبة، وقولهم: ما شاء الله وشاء محمد، وقولهم: اجعل لنا ذات أنواط، ولكن إذا بان لهم الحق اتبعوه، ولم يجادلوا فيه حمية الجاهلية لمذهب الآباء والعادات. وأما الذي يدَّعي الإسلام وهو يفعل من الشرك الأمور العظام، فإذا تليت عليه آيات الله استكبر عنها؛ فليس هذا بالمسلم، وأما الإنسان الذي يفعلها بجهالة، ولم يتيسر له من ينصحه، ولم يطلب العلم الذي أنزله الله على رسوله، بل أخلد إلى الأرض، واتبع هواه، فلا أدري ما حاله»[٢].

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٧٥).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٢/ ١٥٠-١٥١).

فمن تلبَّس بفعل كفري وهو جاهل؛ فإنه لا يكفر، وقد استدل على ذلك بحديث أبي واقد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ وهو: حديث ذات أنواط، بل توقف هنا حتى فيمن تمكن من العلم ولم يطلبه، فكيف بمن عاش في ديار إسلامية جل علمائها إنما يذكرون القول الواحد في هذه الأفعال؟!

أما حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي فيه أنهم خرجوا من مكة مع رسول الله ﷺ إلى حنين، وكان للكفار سدرة يعكفون عندها، ويعلقون بها أسلحتهم؛ يقال لها: ذات أنواط؛ قال أبو واقد: فمررنا بسدرة خضراء عظيمة، قال: فقلنا: يا رسول الله؛ اجعل لنا ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «قلتم -والذي نفسي بيده- كما قال قوم موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]»(١).

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الحديث: «ففي هذا عبرتان عظيمتان:

الأولى: أن النبي ﷺ صرح أن من اعتقد في شجرة أو تبرك بها؛ أنه: قد اتخذها إلهًا، وإلا؛ فأصحاب رسول الله ﷺ يعرفون: أنها لا تخلق، ولا ترزق، وإنما ظنوا أن النبي ﷺ إذا أمرهم بالتبرك بها صار فيها بركة.

والعبرة الثانية: أن الشرك قد يقع فيمن هو أعلم الناس وأصلحهم وهو لا يدري»(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، وأحمد (٢١٨٩٧)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان (٦٧٠٢) وغيره.

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٢/ ١١٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما الكذب والبهتان؛ فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدُّون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنَّا لا نُكَفِّرُ من عبد الصنم الذي على عبد القادر والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نُكَفِّرُ من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يُكَفِّر ويقاتل؟ ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦]»(١).

وهذا نصٌّ صريح قاطع في أنه يعذر بالجهل حتى في مسائل القبور وعبادتها؛ فكيف بما هو دونها من المسائل؟!

المسلك الثاني: تصريحه بنفي عدم الإعذار بالجهل عن نفسه:

فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يدفع عن نفسه تهمة عدم إعذاره بالجهل، ويبين أنه من تهم الأعداء؛ فلا يصح لنا أن ننسب إليه شيئًا نفاه عن نفسه؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أُكَفِّر بالظن وبالموالاة، أو أكفِّر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة؛ فهذا بهتان عظيم؛ يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»(٢).

المسلك الثالث: التصريح بعدم تكفير المعين إلا بعد قيام الحجة:

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ١٠٤).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ١١٣).

مسألة قيام الحجة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإعذار بالجهل من عدمه، ولذلك صرح الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه لا يُكَفِّر إلا بعد قيام الحجة، ويعني ذلك ضرورة: أنَّ الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة معذور عنده.

وقد ساق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام ابن تيمية في رده على البكري مقررًا له، وفيه: «تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها؛ فليس كل من جهل شيئًا من الدين يكفر»(١).

وقد سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حال من صدر منه كفر من غير قصد منه بل هو جاهل: هل يعذر سواء كان قولًا أو فعلًا أو توسلًا؟

فأجاب: «إذا فعل الإنسان الذي يؤمن بالله ورسوله ما يكون فعله كفرًا، أو اعتقاده كفرًا؛ جهلًا منه بما بعث الله به رسوله ﷺ؛ فهذا لا يكون عندنا كافرًا، ولا نحكم عليه بالكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية؛ التي يكفر من خالفها؛ فإذا قامت عليه الحجة، وبين له ما جاء به الرسول ﷺ، وأصرَّ على فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه؛ فهذا هو الذي يكفر»(٢).

وهذا نص صريح واضح قاطع جلي: في أن الواقع في أمر كفري وهو جاهل لا يكفر، ولذلك؛ فإنه التغاضي عن مثل هذه الأقوال الصريحة الواضحة وإثبات أنه لا يعذر بالجهل إنما هو قفز حكمي لا ينبغي أن يكون في تحرير المسائل العلمية؛ فالجاهل يعذر بالجهل في مسائل الكفر الظاهرة، ولا يعني ذلك أنه لا كفر إلا

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٢٢٤).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٢٣٩).

بالجحود، بل هناك كفر إعراض؛ بأن يتيسر له طلب العلم الصحيح، أو يقوم الداعي لذلك وعنده من يعرف العلم الصحيح ويُعرِّفه به ثم لا يفعل، وليس حديثنا عن هؤلاء؛ فمن يعذر بالجهل يدرك هذه الأمور، ولا يحصر الكفر بالجحود كما يتهمهم به بعض من لا يعذر بالجهل، لكن الكلام في رجل عاش في بلاد الإسلام وقع في بعض أنواع الشرك، وكان هو الشائع عنده وعند علمائه، فإنَّ مثل هذا معذور بجهله ولا يكفر.

شبهات وجوابها:

يتمسك القائلون بأن مذهب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ هو: عدم العذر بالجهل بحزمة من النصوص من أقواله قد يفهم منها أنه لا يعذر بالجهل، متناسين أن النصوص الصريحة في هذه القضية هي لصالح القائلين بأن الشيخ يعذر بالجهل، وقد رأينا كيف أنه يصرح بأنه ممن يعذر بالجهل، وينفي عن نفسه عدم الإعذار، ومتى ما وجدنا نصًّا مشتبهًا يعارض هذا التقرير المحكم؛ فإنه ينبغي علينا أن نفهمه على ضوء نصوصه المحكمة؛ هذا إذا اضطررنا إلى ذلك، وإلا فإن نصوص الشيخ واضحة بينة؛ حتى تلك النصوص التي ظن هؤلاء الذين لا يعذرون بالجهل أنها مما يدل على عدم العذر بالجهل، بل هي ليست كذلك عند التأمل، وهذه النصوص والمواضع التي يحتجون بها نناقشها، ونبين الحق الذي خفي عليهم فيها:

أولًا: النصوص العامة في التكفير:

هناك نصوص يتمسك بها بعض من ينسب إلى الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ دعوى أنه لا يعذر بالجهل، ومن أمثلة تلك النصوص العامة التي يحتجون بها قوله: «فيا عباد الله! إذا كان الله ذكر في كتابه: أن دين الكفار هو الاعتقاد في الصالحين، وذكر أنهم اعتقدوا فيهم ودعوهم وندبوهم لأجل أنهم يقربونهم إلى الله زلفى، هل بعد هذا البيان بيان؟! فإذا كان من اعتقد في عيسى ابن مريم -مع أنه نبي من الأنبياء- وندبه ونخاه؛ فقد كفر، فكيف بمن يعتقدون في الشياطين؛ كالكلب أبي حديدة، وعثمان الذي في الوادي، والكلاب الأخر في الخرج، وغيرهم في سائر البلدان الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله؟!»[1].

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٧٧-٧٨).

قالوا بيان أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعذر بالجهل: «رسالة جوابية ردًّا على اتهامات ضده موجودة في تاريخ نجد، وهي مجموعة من التهم والأقاويل ضد الشيخ أقر ببعضها أنه يقول بها، ومنها: تكفير الناذر إذا أراد به التقرب لغير الله وأخذ النذور كذلك، ومنها أن الذبح للجن كفر والذبيحة حرام، ولو سمى الله عليها إذا ذبحها للجن، فهذه خمس مسائل كلها حق وأنا قائلها... إلى قوله: فصار ناس من الضالين يدعون أناسًا من الصالحين في الشدة والرخاء؛ مثل: عبد القادر الجيلاني، وأحمد البدوي، وعدي بن مسافر، وأمثالهم من أهل العبادة والصلاح... ثم ذكر: أن أهل العلم أنكروا عبادة الصالحين إلى قوله: وبيَّن أهل العلم: أن أمثال هذا هو الشرك الأكبر» انتهى.

والشاهد: أنه سمى من عبد هذه القبور الثلاثة ضالين، وأنه الشرك الأكبر، إلى قوله: فتأمل هذا إذا كان كلامه هذا في علي، فكيف بمن ادعى أن ابن عربي وعبد القادر إله؟!...»[1].

والجواب: أنَّ هذه نصوص عامة في التكفير لا ينكرها من يقول بالعذر بالجهل، بل هو مذهب الأئمة من سلف الأمة وخلفها في التفريق بين القول والقائل، والتفريق بين إطلاق الكفر على المقولة أو الفعل والتوقف عن ذلك عند الحكم على المعين، فهذه النصوص المذكورة موجودة في كتب الشيخ، وكتب العلماء من قبله، ولا إشكال البتة في ذلك؛ فإنه لا خلاف في أن دعاء غير الله كفر، والذبح والنذر لغير الله كفر، ولكن هذه النصوص لا تفيد أن الشيخ لا يعذر بالجهل، فإنه عند تنزيل الحكم على المعين يتوقف، فلا ينزل حكم الكفر عليه إلا بوجود الشروط وانتفاء الموانع، وهذا يتضح بجلاء بنصِّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول:

(١) «المتممة لكلام أئمة الدعوة في مسألة الجهل في الشرك الأكبر» (ص ١٢).

«وأكثر الطَّالبين للعلم والدين ليس لهم قصد من غير الحق المبين، لكن كثرت في هذا الباب الشبه والمقالات، واستولت على القلوب أنواع الضلالات، حتى صار القول الذي لا يشك من أوتي العلم والإيمان أنه مخالف للقرآن والبرهان، بل لا يشك في أنه كفر بما جاء به الرسول من رب العالمين، قد جهله كثير من أعيان الفضلاء، فظنوا أنه من محض العلم والإيمان، بل لا يشكون في أنه مقتضى صريح العقل والعيان، ولا يظنون أنه مخالف لقواطع البرهان، ولهذا كنت أقول لأكابرهم: لو وافقتكم على ما تقولونه؛ لكنت كافرًا مرتدًّا؛ لعلمي بأن هذا كفر مبين، وأنتم لا تكفرون؛ لأنكم من أهل الجهل بحقائق الدين؛ ولهذا كان السلف والأئمة يكفرون الجهمية في الإطلاق والتعميم، وأما المعين منهم فقد يدعون له، ويستغفرون له؛ لكونه غير عالم بالصراط المستقيم، وقد يكون العلم والإيمان ظاهرًا لقوم دون آخرين، وفي بعض الأمكنة والأزمنة دون بعض بحسب ظهور دين المرسلين»[1].

فهذا نصٌّ واضح صريح في بيان منهج السلف في التكفير، وأنهم يطلقون التكفير بالعموم؛ لكنهم لا يكفرون المعين؛ إلا بوجود الشروط وانتفاء الموانع.

ثانيًا: الاعتماد على كتاب (مفيد المستفيد) للدلالة على أنه لا يعذر بالجهل:

قال قائلهم في معرض بيان الأدلة على أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعذر بالجهل: «وقبل النقولات نحب أن نبين أن الشيخ محمد له كتاب مستقل متخصص في هذه المسألة؛ وهو: كتاب (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد)، وتأمَّل نصه في عنوان الكتاب على تكفير تارك التوحيد الذي هو بالضرورة فاعل للشرك؛ ففي العنوان تكفير

(١) «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (١/ ٩-١٠).

المعين إذا أشرك، وقد تهجم على من قال: إن ابن تيمية لا يكفر المعين في باب الشرك»[١].

والجواب: أننا لم ننكر تكفير المعين، ولا نفيناه؛ بل هو موجود عند أهل السنة والجماعة، لكن من الخطأ أن نأتي إلى نصوصٍ سيقت للدلالة على أمر ما، ثم نحمِّلها أمرًا آخر؛ أعني: أن كتاب (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد) في الأصل موضوع لبيان وجود تكفير المعين، لا لبيان عدم الإعذار بالجهل؛ فتقريرات الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب هي لبيان هذه القضية، وهي وجود تكفير المعين عند أهل السنة والجماعة، ويؤكد على هذا قول الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإمام الدعوة أَلف مؤلفًا في مسألة تكفير المعين؛ وهو: المسمى: «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد»؛ بين ووضح: أنه لا مناص من تكفير المعين بشروطه الشرعية»[٢].

فهذا بيان كاف فيما وضع الكتاب من أجله؛ فلا يصح أن نسوق نصوصًا من هذا الكتاب؛ لنؤصل لمسألة أخرى مع تركنا لنصوص واضحة في ذات المسألة في كتبه الأخرى[٣].

ومع هذا؛ فإن نصوصه في هذا الكتاب لا لبس فيها؛ فإنه يشترط لتكفير المعين قيام الحجة؛ وهو: يعني بالضرورة: الإعذار بالجهل، بل الرسالة موضوعة لبيان تكفير المعين بعد بلوغ الحجة، ويبين هذا مواضع كثيرة من كتابه ينقل فيها كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكلها فيها تصريح باشتراط قيام الحجة؛ مثل قوله: «قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) «المتممة لكلام أئمة الدعوة في مسألة الجهل في الشرك الأكبر» (ص ٨-٩).

(٢) «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ» (١/ ٧٥).

(٣) انظر: «إشكالية الإعذار بالجهل» (ص ٥٣)، و«كشف الالتباس عن مسألة العذر بالجهل في الشرك» (ص ٢٠٨-٢١١).

تعالى: أنا من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معيَّن إلى تكفير أو تبديع أو تفسيق أو معصية؛ إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى» أ.هـ.

وهذا صفة كلامه في المسألة في كل موضع وقفنا عليه من كلامه: لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال: أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وإذا بلغته حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية»[1].

بل يبين في نصٍّ صريح: أن المقصود من التكفير هنا هو بعد قيام الحجة؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «على أن الذي نعتقده وندين الله به ونرجو أن يثبتنا عليه: أنه لو غلط هو أو أجل منه في هذه المسألة؛ وهي: مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجة، أو المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين أو يزعم أنه على حق، أو غير ذلك من الكفر الصريح الظاهر الذي بينه الله ورسوله وبينه علماء الأمة، أنا نؤمن بما جاءنا عن الله وعن رسوله من تكفيره»[2].

وبهذا يتبين: أنه لا حجة في الكتاب لإثبات أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يعذر بالجهل.

ثالثًا: كلام له في كتاب كشف الشبهات[3]:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا عرفت ما ذكرت لك معرفة قلب، وعرفت الشرك بالله الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛

---

(١) «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (١/ ٢٨٩).

(٢) «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (١/ ٢٩٠).

(٣) «المتممة لكلام أئمة الدعوة في مسألة الجهل في الشرك الأكبر» (ص ٨-٩).

وعرفت دين الله الذي أرسل به الرسل من أولهم إلى آخرهم، الذي لا يقبل الله من أحد سواه، وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا؛ أفادك فائدتين:

الأولى: الفرح بفضل الله ورحمته؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وأفادك -أيضًا- الخوف العظيم؛ فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل؛ فلا يعذر بالجهل، وقد يقولها وهو يظن أنها تقربه إلى الله تعالى؛ كما ظن المشركون، خصوصًا إن ألهمك الله ما قص على قوم موسى مع صلاحهم وعلمهم أنهم أتوه قائلين: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فحينئذ يعظم خوفك وحرصك على ما يخلصك من هذا وأمثاله»[1].

والجواب: أنَّ هذه العبارة عَبارة عامة، وليست في بيان المسائل التي وقع فيها نزاع في كون الإنسان يعذر فيها بالجهل أو لا، وأعني: أن ثمة مسائل لا نزاع في أن الإنسان لا يعذر فيها بالجهل؛ كأن يقول ما يناقض أصل الشهادتين؛ كالاستهزاء بالله ورسوله؛ فالعبارة في مطلق الكفر الأكبر، وأتى بها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لدفع شبهة من ظنَّ بأن من نطق بالشهادتين؛ فإنَّه لا يخرج من الملة، وهذا غير صحيح، بل الانتساب إلى الإسلام والنطق بالشهادتين ليس عاصمًا من الارتداد إذا جاء بناقض من نواقض الإسلام.

ومما يؤكد أنه لم يقصد بالعبارة عدم إعذار المعين بالجهل: أنه في الكتاب نفسه قد قال: «ولكن هذه القصة تفيد أن المسلم بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري

---

(١) «كشف الشبهات» (ص ١٠-١١).

عنها؛ فتفيد التعلم والتحرز، ومعرفة أن قول الجاهل: (التوحيد فهمناه) أن هذا من أكبر الجهل ومكائد الشيطان، وتفيد -أيضًا- أن المسلم المجتهد إذا تكلم بكلام كفر وهو لا يدري فنُبِّه على ذلك؛ فتاب من ساعته أنه لا يكفر كما فعل بنو إسرائيل، والذين سألوا النبي ﷺ»[1].

فكلامه في بداية الكتاب من قبيل القول العام بأن هناك من يتكلم بكلمة؛ فيكفر ولا يعذر، وذلك فيما ذكرنا مما يناقض أصل التوحيد، ولا يعني ذلك عدم الإعذار بالجهل في مسائل الشرك، وهو ما بينه في هذا النص في الكتاب نفسه، فلا تناقض في موقفه، وإنما النص الأول عام، وهذا النص خاص في إنزال الحكم على المعين.

وهذا هو الذي فهمه العلماء من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد علق شيخنا -فقيه الزمان وشارح كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب- ابن العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا النص الذي أوردوه؛ فقال في «شرح كشف الشبهات»: «أولًا: لا أظن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرى العذر بالجهل؛ اللهم إلا أن يكون منه تفريط بترك التعلم؛ مثل: أن يسمع بالحق؛ فلا يلتفت إليه، ولا يتعلم؛ فهذا لا يعذر بالجهل، وإنما لا أظن ذلك من الشيخ؛ لأن له كلامًا آخر يدل على العذر بالجهل»[2].

وسئل شيخنا ابن العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقيل له: قرأنا لك جوابًا عن العذر بالجهل فيما يكفر، ولكن نجد في كتاب «كشف الشبهات» للشيخ محمد بن عبد الوهاب عدم العذر بالجهل، وكذلك في كتاب التوحيد له، مع أنك ذكرت في جوابك أقوال الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكذلك ابن تيمية في «الفتاوى» وابن قدامة في «المغني»، نرجو التوضيح.

---

(١) «كشف الشبهات» (ص ٤٥).

(٢) «شرح كشف الشبهات ويليه شرح الأصول الستة» (ص ٣٥).

فأجاب شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: «شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب قد ذكر في رسائله أنه لا يكفر أحدًا مع الجهل، وإذا كان قد ذكر في كشف الشبهات: أنه لا يعذر بالجهل؛ فيحمل على أن مراده بذلك: الجهل الذي كان من صاحبه تفريط في عدم التعلم؛ مثل: أن يعرف أن شيئًا مخالفًا لما هو عليه، ولكنه يفرط ويتهاون، فحينئذ لا يعذر بالجهل»[1].

رابعًا: كلام له في كتاب (نواقض الإسلام العشرة)[2]:

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف؛ إلا المكره»[3].

والشاهد أنه لم يستثن الجاهل، وبناء عليه؛ فإنه لا يعذر في هذه النواقض العشرة.

والجواب: أن مراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا النص هو ما نزلت الآية بسببه؛ وهو: إظهار الكفر، وأنه لا يجوز إلا للمكره، ولا علاقة لهذا بالعذر بالجهل من عدمه، ولا يريد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا النص تكفير المعين الجاهل ممن وقع في هذه النواقض؛ ويدل عليه: أنه ذكر من النواقض العشرة: «السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف»[4] لكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل هذه المسألة من المسائل الخفية، ولا يكفر بها الإنسان إلا بعد التعريف وإقامة الحجة، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الذي لم تقم عليه

---

(١) من فتاوى الحرم المكي (١٤١١) والفتوى بصوت الشيخ.

(٢) «المتممة لكلام أئمة الدعوة في مسألة الجهل في الشرك الأكبر» (ص ٨-٩).

(٣) «الرسائل الشخصية، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٦/ ٢١٤).

(٤) «الرسائل الشخصية، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٦/ ٢١٣).

الحجة هو الذي يكون حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسألة خفية، مثل الصرف والعطف؛ فلا يكفر حتى يعرَّف»(١).

فعرف من هذا: أن هذا النص ليس على إطلاقه بأن يكون يتناول حتى الجاهل، فإذا جمع كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع واحد تبين أنه يعذر بالجهل في هذه المسائل، وإنما مراده هو إظهار الكفر من عدمه.

خامسًا: كلام له في كتاب التوحيد:

ذكر في «بابٌ من الشرك: لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه» حديث عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة أراه قال من صفر، فقال: «ويحك! ما هذه؟»، قال: من الواهنة؟ قال: «أما إنها لا تزيدك إلا وهنًا؛ انبذها عنك؛ فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا»(٢)، ثم قال في مسائل الباب: «الثالثة: أنه لم يعذر بالجهالة»(٣).

والجواب: أن هذا النص من أقوى ما يمكن أن يتمسَّك به من ينسب للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدم الإعذار بالجهل؛ لإطلاقه القول بعدم العذر(٤)؛ لكن المراد من

---

(١) «الرسائل الشخصية، ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٦/ ٢٤٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٠٣١)، وأحمد (٢٠٠٠٠)، وصححه ابن حبان (٦٠٨٥).

(٣) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (١/ ١٧٣).

(٤) قال -أيضًا- في «القول المفيد على كتاب التوحيد» (١/ ١٧٣): «(الثالثة: أنه لم يعذر بالجهالة) هذا فيه نظر؛ لأن قوله ﷺ: «لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا» ليس بصريح أنه لو مات قبل العلم، بل ظاهره: لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا، أي: بعد أن علمت، وأمرت بنزعها».

والمنهجية التي يتخذها شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع نصوص الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة وهي تقييد الإطلاقات بنصوصه الصريحة؛ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب قد ذكر في رسائله أنه لا يكفر أحدًا مع الجهل، وإذا كان قد ذكر في «كشف الشبهات» أنه لا يعذر بالجهل؛ فيحمل على أن مراده بذلك

الحديث: أنه لا عذر بالجهالة بعد قيام الحجة؛ ذلك: أن النبي ﷺ بيّن له؛ فقوله: «ما أفلحت أبدًا»؛ أي: لو لم تنزعها بعد البيان، ولم يأمره في ذلك الوقت بأن يجدد إسلامه!

ومما يبين أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصد ذلك: أنه عذر بالجهل في مسائل أكبر من هذه وأصرح وأبين، فلا يمكن أن يريد في هذا الموضع أن الإنسان لا يعذر بالجهالة في أي مسألة وعلى كل حال، وإنما المراد ما بيناه، والله أعلم.

سادسًا: قصة ذات الأنواط:

وهو حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مرَّ بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط، يعلِّقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله؛ اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، والذي نفسي بيده، لتركبن سنة من كان قبلكم»[١].

فقد قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل هذا الباب: «السابعة: أن النبي ﷺ لم يعذرهم، بل رد عليهم بقوله: «الله أكبر! إنها السنن، لتتبعن سنن من كان قبلكم»؛ فغلظ الأمر بهذه الثلاث»[٢].

الجهل الذي كان من صاحبه تفريط في عدم التعلم مثل أن يعرف أن شيئًا مخالفًا لما هو عليه، ولكنه يفرط ويتهاون، فحينئذ لا يعذر بالجهل».

من فتاوى الحرم المكي والفتوى بصوت الشيخ على YouTube.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، وأحمد (٢١٨٩٧) وابن حبان (٦٧٠٢)، وهو صحيح.

(٢) «كتاب التوحيد ضمن القول المفيد على كتاب التوحيد» (١/ ٢٠٤).

والجواب: أنه لا يُفهم من تعليق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه استفاد من هذا الحديث عدم الإعذار بالجهل، بل لم يعذرهم النبي ﷺ في خطئهم؛ فأغلظ عليهم القول، وليس معنى ذلك: أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى عدم الإعذار بالجهل، بل فهم الشيخ من هذه القصة عكس ما قالوا عنه؛ أي: فهم أن الإنسان يعذر بالجهل لا أنه لا يعذر، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك لا خلاف في أن الذين نهاهم النبي ﷺ لو لم يطيعوه واتخذوا ذات أنواط بعد نهيه؛ لكفروا»(١)؛ فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينص على أن الكفر يقع بهذا الفعل بعد البيان لا قبله؛ أي: ليس في حال الجهل، ويزيد هذا بيانًا؛ فيقول: «هذه القصة تفيد أنَّ المسلم بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها، فتفيد التعلم والتحرز، ومعرفة أن قول الجاهل: (التوحيد فهمناه) أن هذا من أكبر الجهل ومكائد الشيطان، وتفيد -أيضًا- أن المسلم المجتهد إذا تكلم بكلام كفر وهو لا يدري؛ فنبه على ذلك؛ فتاب من ساعته؛ أنه لا يكفر؛ كما فعل بنو إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ. تفيد -أيضًا-: أنه لو لم يكفر؛ فإنه يغلظ عليه الكلام تغليظًا شديدًا كما فعل رسول الله ﷺ»(٢)؛ فهذا بيان صريح وواضح من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه فهم من القصة الإعذار بالجهل، وليس عدم الإعذار؛ كما فهمه من نسب إليه عدم الإعذار بالجهل.

وأخيرًا مما يحسن التذكير به في هذا المقام الذي أصبح مزلة أقدام ومضلة أفهام: أن يناقش أهل العلم وطلابه هذه القضايا مناقشة علمية هادئة بقلوب صادقة وعقول واعية دون تبديع أو تفسيق أو تكفير، كما حصل من الغلاة الذين بلغ ببعضهم الشطط والافتراء أن كفروا أعلام الدعوة السلفية الذين يعذرون بالجهل،

---

(١) «كشف الشبهات» (ص ٤٤-٤٥).

(٢) «كشف الشبهات» (ص ٤٥).

وآخرون منهم ظنوا أنهم أحسن حالًا رموا كبار العلماء بالإرجاء، فالله المستعان على هذا الغثاء الذي ابتلينا به في آخر الزمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * * * *
* * *
*

القاعدة الرابعة

* قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أن مشركي زماننا أغلظ شركًا من الأولين؛ لأن الأولين يخلصون لله في الشدة، ويشركون في الرخاء، ومشركو زماننا شركهم دائم: في الرخاء والشدة.

والدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ **[العنكبوت: ٦٥]».**

- فيه مقاصد:

١- يتكلم المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أحوال مشركي زمانه الذين عاصرهم وعايشهم، وأنهم أغلظ شركًا من الأولين، ثم بين وجه غلظ شرك هؤلاء المتأخرين.

ولم يجعل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الموازنه بين شرك المتقدمين والمتأخرين من كل الوجوه، وإنما خص مسألة الدعاء، ولذلك؛ فالموازنة إنما هي في الشرك، وليست في كل ما هم عليه؛ لأن أهل الشرك الأولين كانوا يئدون البنات، ويزنون، ولا يحرمون الحرام؛ ولا يحلون الحلال، وكانوا في جاهلية جهلاء وضلالة عمياء في كل مناحي الحياة، وهذه الأمور ليست في المشركين المعاصرين؛ مما يتبين أن الموازنه ليست في كل الوجوه؛ إنما هي من جهة الشرك

ولقد اقتصر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الفرق لأمرين:

أ- شدة ظهوره في الناس؛ فمن بحث عنه رآه عيانًا في واقعهم.

ب- ذكره الله عز وجل في القرآن في مواضع متعددة على وجه لم يأت له نظير.

٢- ولذلك؛ فإن مقصود هذه القاعدة: بيان غلظ شرك أهل زمان المصنف، ومن بعدهم من المتأخرين ممن حدث فيهم الشرك بعد وجود الإسلام.

ومنفعة هذا البيان وهذا التقرير: الإعلام بأنهم أولى بالتكفير والقتال من المشركين الأولين.

٣- وهذا يجعلنا نتساءل: هل يوجد كفر أغلظ من كفر، وشرك أشدُّ من شرك؟

والجواب من وجوه:

أ- الكفر نوعان: أكبر مخرج من الملة، وأصغر لا يخرج من الملة.

وهذا التقسيم نفسه يجري في الشرك والنفاق والظلم والفسق؛ فكل منها ينقسم إلى أكبر وأصغر.

وهو تقسيم دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح وملخص الفرق بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر:

١- أن الأكبر أغلظ، فهو يخرج من الملة، ويحبط الأعمال، والكفر الأصغر دون ذلك، ولا يخرج من الملة، ولا يحبط الأعمال، بل ينقصها بحسبه، ويعرض صاحبه للوعيد.

٢- الكفر الأكبر صاحبه مخلد في النار، والأصغر إذا دخل صاحبه النار؛ فإنه لا يخلد فيها.

٣- الكفر الأكبر يبيح الدم والمال والعرض، والأصغر لا يبيح شيئًا من ذلك.

٤- الكفر الأكبر يوجب العداوة الخالصة بين صاحبه والمؤمنين؛ فلا يجوز للمؤمنين محبته وموالاته ولو كان أقرب الأرحام، وأما الأصغر؛ فإنه لا يمنع من الموالاة مطلقًا بل صاحبه يحب ويوالي بقدر ما عنده من الإيمان، ويبغض ويعادي بقدر ما عنده من العصيان.

٥- وأما ضابط التفريق بين الكفر الأكبر والأصغر:

الكفر الأكبر المخرج من الملة؛ هو: ما ناقض أصل الدين الذي هو توحيد الله والالتزام بالشريعة إجمالًا.

أما الكفر الأصغر؛ فيكون بما دون ذلك، بحيث لا يناقض أصل الدين، ولا يكون من اللمم المعفو عنه؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: إن تجتنبوا كبائر الذنوب التي نهاكم الله عنها، نكفر عنكم سيئاتكم؛ أي: ذنوبكم التي هي صغائر، وحمل السيئات على الصغائر هنا متعين؛ لذكر الكبائر قبلها، وجعل اجتنابها شرطًا لتكفير السيئات»(١).

فكل ما ثبت بنص أنه شرك، لكن دلت الدلائل على أنه ليس شركًا مخرجًا من الملة، فهو شرك أصغر، وكل ما ثبت بنص أنه كفر، لكن دلت الدلائل على أنه ليس كفرًا مخرجًا من الملة، فهو كفر دون كفر، وكذا ما ورد فيه الوعيد، نحو: «ليس منا

---

(١) «فيض القدير» (١/ ٥٢٧).

من فعل كذا وكذا»، أو تبرأ منه الرسول ﷺ، أو نفى عنه وصف الإيمان، فكل ذلك من الكبائر.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما الآثار المرويات بذكر الكفر والشرك، ووجوبهما بالمعاصي؛ فإن معناها عندنا ليست تثبت على أهلها كفرًا ولا شركًا يزيلان الإيمان عن صاحبه، إنما وجوبها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون»(١).

وكذلك الشرك الأصغر؛ فنحو الرياء؛ كما ورد بذلك النص عن رسول الله ﷺ، وذلك بأن يكون أصل العمل لله، لكن دخل عليه الشرك في تزيينه للناس.

قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما الشرك الأصغر؛ فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله؛ كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك»(٢)، وقول الرجل للرجل: (ما شاء الله وشئت)، و(هذا من الله ومنك)، و(أنا بالله وبك)، و(ما لي إلا الله وأنت)، و(أنا متوكل على الله وعليك)، و(ولولا أنت لم يكن كذا وكذا)، وقد يكون هذا شركًا أكبر بحسب قائله ومقصده»(٣).

وأما الكفر الأصغر؛ فنحو الحكم بغير الشريعة مصلحة أو شهوة لا استحلالًا، وهذا هو تفسير ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ حيث قال: «ليس هو بالكفر الذي

---

(١) «الإيمان» (ص٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وصححه شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٣٥٢).

يذهبون إليه»[١]، أما جحد الشريعة بالكلية، واستحلال تحكيم القوانين الوضعية، فكفر أكبر.

قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين؛ الأصغر والأكبر، بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانًا، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة؛ فهذا كفر أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخيَّر فيه، مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه؛ فهذا مخطئ له حكم المخطئين»[٢].

والشرك الأصغر من الكبائر، وهي على مراتب، وبعضها أكبر من بعض؛ كما في حديث أبي بكرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ؛ قال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ الإشراك بالله، وعقوق الوالدين،» الحديث[٣]. وعليه يفهم قول ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا»[٤]؛ فمراده: أن الشرك بالحلف بغير الله وإن كان من الكبائر، لكنه أكبر من الحلف الكاذب، وعلى هذا يمكن أن يفهم قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الشرك الأصغر: إنه أكبر من الكبائر[٥]، وهو كقول ابن القيم عن الشرك الأصغر كالحلف بغير الله:

---

(١) انظر كتابي: «قرة العيون في تصحيح تفسير ابن عباس لقول الله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾» ففيه تفصيل وتأصيل تضرب إليه أكباد الأبل.

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٣٤٦).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١٥٩٢٩) وصححه شيخنا الإمام الألباني في «أرواء الغليل» (٢٥٦٤).

(٥) «كتاب التوحيد» (ص٢٨).

«رتبته فوق رتبة الكبائر»(١)، ولا يلزم من قولهما إخراج الشرك الأصغر عن مسمى الكبائر، بل كأنه أكبر من جميعها.

والأصل أن تحمل ألفاظ الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها حتى يجيء ما يمنع ذلك، ويقتضي الحمل على الكفر الأصغر والشرك الأصغر.

قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لفظ الظلم والمعصية والفسوق والفجور والموالاة والمعاداة والركون والشرك ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، قد يراد مسماها المطلق، وحقيقتها المطلقة، وقد يراد بها مطلق الحقيقة، والأول هو الأصل عند الأصوليين، والثاني لا يحمل الكلام عليه إلا بقرينة لفظية أو معنوية، وإنما يعرف ذلك بالبيان النبوي وتفسير السنة؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]»(٢).

ومما يدل على أن ذلك هو الأصل حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا في قصة خسوف الشمس، وقول النبي ﷺ: «وأريت النار؛ فلم أر منظرًا كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: بكفرهن، قيل: يكفرن بالله؟ قال: يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان؛ لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئًا، قالت: ما رأيت منك خيرًا قط!»(٣).

---

(١) «أعلام الموقعين» (٦/ ٥٧٢).

(٢) «الرسائل المفيدة» (ص١٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٥٢) واللفظ له، ومسلم (٩٠٧).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما قوله: «يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان»؛ فالعشير في هذا الموضع عند أهل العلم الزوج، والمعنى عندهم في ذلك: كفر النساء لحسن معاشرة الزوج، ثم عطف على ذلك كفرهن بالإحسان جملة في الزوج وغيره، وقال أهل اللغة: العشير: المخالط من المعاشرة»[1].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكره صورًا من الكفر الأصغر: «والمقصود هنا: ذكر أصل جامع تنبني عليه معرفة النصوص، ورد ما تنازع فيه الناس إلى الكتاب والسنة؛ فإن الناس كثر نزاعهم في مواضع في مسمى الإيمان والإسلام؛ لكثرة ذكرهما، وكثرة كلام الناس فيهما، والاسم كلما كثر التكلم فيه، فتكلم به مطلقًا ومقيدًا بقيد، ومقيدًا بقيد آخر في موضع آخر؛ كان هذا سببًا لاشتباه بعض معناه، ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك. ومن أسباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض موارده، ولا يسمع بعضه، ويكون ما سمعه مقيدًا بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى، فيظن معناه في سائر موارده كذلك، فمن اتبع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامة وعلم مأخذ الشبه؛ أعطى كل ذي حق حقه، وعلم أن خير الكلام كلام الله، وأنه لا بيان أتم من بيانه، وأن ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه»[2].

وهناك دلالات تثبت أن المراد بالشرك أو الكفر المذكور في النص القرآني أو النبوي: هو الأصغر لا الأكبر؛ منها:

---

(١) «التمهيد» (٣/ ٣٢٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٥٦).

١- تصريح النص بذلك بنفسه أو بدلالة غيره من النصوص، وهذه أقوى دلالة.

مثال: دلالة النص بنفسه على أن المراد بالشرك المذكور فيه هو الأصغر لا الأكبر:

عن محمود بن لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ؛ قال: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر». قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «الرياء»[1].

قال الحسين بن محمد المغربي: «الحديث فيه دلالة على قبح الرياء، وأنه من أعظم المعاصي المحبطة للأعمال، فإنه إذا كان أخوف الخوفات كان أعظمها وأخطرها، وتسميته شركًا أصغر يدل على أنه في رتبة تلي الشرك الأكبر الذي هو الظلم العظيم، والوبال المهلك الوخيم»[2].

ومن ذلك: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ؛ قال: «أيما رجل قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»، وفي رواية: «إذا كفر الرجل أخاه؛ فقد باء بها أحدهما»[3].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقد سماه أخاه حين القول، وقد أخبر أن أحدهما باء بها، فلو خرج عن الإسلام بالكلية لم يكن أخاه»[4].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦٣٠) وصححه شيخنا الإمام الألباني في «صحيح الجامع» (١٥٥٥).

(٢) «البدر التمام شرح بلوغ المرام» (١٠/ ٢٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) واللفظ له.

(٤) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٥٥).

ومثال دلالة النصوص على أن المراد بالشرك المذكور في بعضها هو الأصغر لا الأكبر:

حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ، قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»(١).

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن النبي ﷺ، قال: «لا ترجعوا بعدي كفارًا؛ يضرب بعضكم رقاب بعض»(٢)، مع قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحجرات: ٩]؛ فسمى الله المتقاتلين: مؤمنين؛ مما يدل على أن المراد بالكفر المذكور في الحديث ليس الكفر المخرج من الملة.

٢- مما يدل على أن المراد في النص الشرعي الشرك أو الكفر الأصغر: عدم ترتب حد الردة على فاعله، وإن أقيم عليه حد العصاة

كما في الزاني والسارق مع نفي الإيمان عنهما.

٣- من الدلالات على الشرك والكفز الأصغر ما فهمه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من النص.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٧٧)، ومسلم (٦٦).

مثال ذلك:

حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ؛ قال: «الطيرة شرك»، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل[1]؛ فإن آخر الحديث: «وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل» من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعناه: وما منا أحد إلا ويعتريه التطير[2].

قال المظهري: «قوله: «الطيرة شرك»؛ يعني: النافع والضار والميسر والمعسر هو الله تعالى، فمن اعتقد أن أحدًا أو شيئًا سوى الله تعالى ينفع أو يضر أو ييسر أو يعسر؛ فقد اتخذ لله شريكًا. قوله: «وما منا إلا»؛ قال البخاري: إن سليمان بن حرب قال: هذا ليس من كلام النبي ﷺ، بل هو كلام ابن مسعود، يعني: ليس منا إلا كان في قلبه الطيرة؛ يعني: نفوسنا كانت كنفوس أهل الجاهلية في اعتقاد الطيرة مثيرة، ولكن لما توكلنا على الله، وقبلنا حديث رسوله، واعتقدنا صدقه؛ أذهب الله عنا اعتقاد أهل الجاهلية، وأقر في قلوبنا السنة واتباع الحق»[3].

وبهذا التقرير يتضح أن الكفر يتفاوت: فبعضه أشد من بعض وأغلظ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٧].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨)، وأحمد (٣٦٨٧) وصححه شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) «معالم السنن» (٤/ ٢٣٢).

(٣) «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٩٢).

قال الحافظ ابن كثير: «أخبر تعالى: أن في الأعراب كفارًا ومنافقين ومؤمنين، وأن كفرهم ونفاقهم أعظم من غيرهم وأشد».

٤- اقتصر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الفرق هنا لأمرين:

أ- شدة ظهوره في الناس؛ فمن بحث عنه رآه ظاهرًا في واقعهم.

ب- ذكر في القرآن في مواضع متعددة على وجه لم يأت له نظير.

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كشف الشبهات» (ص١٦٩-١٧٠ -ضمن مؤلفات الإمام المجدد - قسم العقيدة) فرقًا آخر؛ فقال: «إن الأولين يعبدون أناسًا صالحين من الملائكة والأنبياء والأولياء، أما هؤلاء؛ فيعبدون أناسًا من أفجر الناس، وهم يعترفون بذلك، فالذين يسمونهم: الأقطاب والأغواث لا يصلون، ولا يصومون، ولا يتنزهون عن الزنا واللواط والفاحشة؛ لأنهم بزعمهم ليس عليهم تكاليف، فليس عليهم حرام ولا حلال، إنما هذه للعوام فقط. وهم يعترفون: أن سادتهم لا يصلون، ولا يصومون، وأنهم لا يتورعون عن فاحشة، ومع هذا يعبدونهم، بل يعبدون أناسًا أفجر الناس؛ كالحلاج، وابن عربي، والرفاعي، والبدوي وغيرهم».

هذا وقد ذكر أهل العلم فروقاً اجتمع لي منها:

١- أن المشركين الأولين يعتقدون أن ما هم عليه مخالف لدعوة الأنبياء والمرسلين؛ فإنهم قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وأما المتأخرين؛ فإنهم يزعمون: أن عبادتهم موافقه لدعوة الأنبياء والمرسلين.

فالأولون رفضوا قول لا إله إلا الله لفظًا ومعنى، بينما المتأخرون قالوها لفظًا، وكفروا بها معنى.

٢- أن الأولين كانوا لا يشركون بالله في الخلق والملك والتدبير العام.

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قال: كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك؛ فيقول رسول الله ﷺ: «ويلكم قدِ قدِ»؛ فيقولون: إلا شريكًا هو لك: تملكه وما ملك؛ يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت[1].

أما المتأخرون؛ فجعلوا لمن يدعونهم ملكًا وتصرفًا في الكون؛ كما جعل الروافض للأئمة ملكًا وتصرفًا، وكذلك جعل الصوفية للأقطاب والأبدال ملكًا وتصرفًا؛ بزعمهم: أن لهم تدبير العالم العلوي والسفلي، وما يجري فيهما.

٣- أن المشركين المتقدمين قصدوا آلهتهم لتقربهم إلى الله زلفى؛ فهي عند الله شفعاء ووسائط في تحصيل المطلوب وتحقيق المرغوب، بينما أكثر المتأخرين قصدوا من يعبدونه دون الله نفعًا وضرًا على وجه الاستقلال.

٤- عامة شرك الأولين في الألوهية، أما المتأخرون؛ فشركهم كثير في الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

٥- زعم المتأخرون: أن قصد الصالحين ودعاءهم من حقهم عليهم؛ لأن تركهم جفاء وازدراء بهم، بينما الأولون لم يذكروا ذلك أصلًا.

(١) أخرجه مسلم (١١٨٥).

٦- المتقدمون مقرون بشركهم؛ كما هو صريح تلبيتهم، وأما المتأخرون؛ فإنهم لا يقرون بشركهم، ويسمون شركهم: محبة، ولذلك سموا عبادتهم التي تطفح بالشرك الأكبر: (دين المحبة) على مذهب كبيرهم الذي نَظَّر وأصَّل هذا الشرك المركز ابن عربي الطائي:

لقد كنت قبل اليوم أنكر صاحبي إذا لم يكن ديني إلى دينه دان
وقد صار قلبي قابلًا لكل صورة فمرعى لغزلان ودير الرهبان
وبيت لأوثان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنى توجهت ركائبه فالحب ديني وإيماني

٧- المشركون الأولون كانوا يرجون معبوداتهم في قضاء حوائجهم الدنيوية؛ كرد غائب، ووجدان مفقود، وأما المتأخرون؛ فأرادوا من معظميهم قضاء حوائج الدنيا والآخرة!!

٨- الأولون من المشركين كانوا يعظمون الله وشعائره؛ فكانوا يعظمون اليمين بالله، ويعيذون من عاذ بالله وبيته، ويعتقدون أن الكعبة بيت الله أعظم وأشرف من بيوت أصنامهم.

وأما المتأخرون؛ فهم ضد ذلك؛ فقد يحلف أحدهم بالله كاذبًا، ولا يستطيع أن يحلف بمعظمه أو شيخه كاذبًا!، ولا يعيذون من عاذ بالله وببيته، ويعيذون من عاذ بشيخهم! ويزعمون: أن العكوف عند القبور والمشاهد أعظم وأنفع من العكوف في المساجد، بل قبور معظميهم أعظم عندهم من الكعبة، والحج إليها أفضل من الحج إلى بيت الله الحرام بآلاف المرات!!

٩- لم يطلب المشركون الأولون من آلهتهم كل ما يطلبونه من الله بل لهم مطالب لا يطلبونها إلا من الله عزوجل، بينما المتأخرون؛ فعكسوا الأمر؛ فلهم مطالب لا يطلبونها إلا من معظميهم، ولا يطلبونها من الله عزوجل.

١٠- أن بعض المتأخرين ممن شطح ونطح؛ يزعم: أن الله عزوجل يتجلى في المخلوقات؛ فيرون معظميهم أنهم صور عن الله، تعالى الله عزوجل عن ذلك علوًا كبيرًا.

بل دعاة وحدة الوجود: يرون أن كل ما في الوجود هو الله عزوجل، وأن هذه المخلوقات صور يظهر الله فيها؛ ففي كتاب «النفحات القدسية» يقول ابن البيطار أحد رؤوس التصوف:

وما الكلب والخنزير إلا إلهنا وما الله إلا راهب في كنيسة.

١١- والحال التي وصل إليها المتأخرون مع قيامهم بشعائر الإسلام ظاهريًا وقولهم: لا إله إلا الله لفظًا يدل على جهلهم بشروطها، وعدم فهمهم حقيقتها، ولذلك تخلفوا عن تحقيقها، فوقعوا فيما ينقضها ويناقضها.

ولذلك؛ فالجهل بالتوحيد وبشروطه وبالدين وبأحكامه داء يحجب عن معرفة الحق، ويبعد عن سنن الهدى، ويؤدي إلى الضلال، ويوقع في البدعة، ويوصل إلى الشرك بالله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «ما أحدث في الإسلام من المساجد والمشاهد على القبور والآثار؛ فهو من البدع المحدثة في الإسلام، من فعل من لم يعرف شريعة الإسلام، وما بعث الله به محمدًا ﷺ من كمال التوحيد، وإخلاص

الدين لله، وسد أبواب الشرك التي يفتحها الشيطان لبني آدم. ولهذا يوجد أن من كان أبعد عن التوحيد، وإخلاص الدين لله، ومعرفة دين الإسلام هم أكثر تعظيمًا لمواضع الشرك، فالعارفون بسنة رسول الله ﷺ وحديثه أولى بالتوحيد وإخلاص الدين لله، وأهل الجهل بذلك أقرب إلى الشرك والبدع»[1].

فالجهل أحد أسباب حصول كثير من صور الشرك عند بعض المسلمين، ولذلك حرص أعداء الإسلام على نشر الجهل في العصور المتأخرة في أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة الأقطار النائية.

ومن أهم أسباب انتشار الجهل بين الناس: سكوت العلماء عن بيان الحق، وتبليغ شرائع الدين وأحكامه، وتخاذلهم عن إنكار البدع المحدثة، والتحذير منها، وإعراض الناس عن سؤال أهل العلم في أمور دينهم.

وفي مقابل هذا: تشجيع ورعاية علماء أهل البدع -وعلى رأسهم الروافض والصوفية- لبدعهم، وإحيائها، أو إفتاء البعض بدون علم ولا دراية؛ فيحصل الضلال والإضلال.

هذا ومن آثار الجهل السيئة، والمفاسد المترتبة عليه: تقليد الأسلاف، وتحكيم العادات السائدة بدون دليل، وهي شبهة قديمة احتج بها الكفار المخالفون لدعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام؛ كما أخبرنا الله تعالى عن ذلك في كتابه الكريم.

يقول الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا خطر هذا الأمر: «بهذه الذريعة الشيطانية، والوسيلة الطاغوتية بقي المشرك من الجاهلية على شركه، واليهودي على يهوديته،

---

(١) «تفسير سورة الإخلاص» (ص٣٦٦).

والنصراني على نصرانيته، والمبتدع على بدعته، وصار المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، وتبدلت الأمة بكثير من المسائل الشرعية غيرها، وألفوا ذلك، ومرنت عليه نفوسهم، وقبلته قلوبهم، وأنسوا إليه»(١).

كما أن من مفاسد الجهل الوقوع في فتنة عبادة القبور.

قال الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -عند ذكره الأمور التي أوقعت عباد القبور في الافتتان بها، مع العلم بأن ساكنيها أموات، لا يملكون لهم ضرًا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا-: «منها: الجهل بحقيقة ما بعث الله به رسوله، بل جميع الرسل: من تحقيق التوحيد، وقطع أسباب الشرك، فقل نصيبهم جدًّا من ذلك، ودعاهم الشيطان إلى الفتنة، ولم يكن عندهم من العلم ما يبطل دعوته، فاستجابوا له بحسب ما عندهم من الجهل، وعصموا بقدر ما معهم من العلم»(٢).

وعلى كل حال؛ فإن الواجب على المسلم تعلم أمور دينه والتفقه فيه؛ حتى لا يعبد الله بغير ما شرعه، ولأن من أمكنه التعلم ولم يتعلم يأثم.

وقد يعذر الجاهل لعدم علمه، أو عدم استطاعته التعلم؛ لكنه لا يعذر بعد العلم؛ فقد قامت عليه الحجة الرسالية حينئذ.

* * * * *
* * *
*

(١) «الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد» (ص٢٨).

(٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ٢١٤-٢١٥).



الخاتمة
رزقنا الله الحسنى وزيادة

اعلم يا رعاك الله: أن جميع الأعمال والأقوال الظاهرة والخفية والباطنة والجلية متوقفة في قبولها وكمالها وفي ترتيب الثواب عليها على تحقيق التوحيد؛ فكلما قوي توحيد العبد وإخلاصه لله كملت هذه الأمور وتمت.

ولذلك لا بد للعبد من تحقيق التوحيد باعتباره قضية الوجود الكبرى، ولذلك؛ فهو أهم المسائل وأنفعها التي ينبغي للعبد الاعتناء بها؛ ليتبين له الإسلام والكفر، ويكون على بصيرة في دين الله، ولا يغتر بأهل الجهل والارتياب، وإن كانوا الأكثرين عددًا؛ فهم الأقلون عند الله ورسوله والمؤمنين قدرًا.

ولا يتم تحقيق التوحيد؛ إلا بتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمد رسول الله، وهذا التحقيق له درجتان:

درجة واجبة، ودرجة مستحبة.

أما الدرجة الواجبة فتتحقق بثلاثة أمور:

١- ترك الشرك بجمع أنواعه الأكبر والأصغر والخفي.

٢- ترك البدع بأنواعها.

٣- ترك المعاصي بأنواعها.

وأما الدرجة المستحبة؛ فهي التي يتفاضل فيها الناس، ويتفاوتون تفاوتًا عظيمًا؛ وهي: أن لا يكون في القلب شيء من التوحيد لغير الله، أو التعلق بسواه؛ فيكون القلب متوجهًا بكليته إلى الله ليس فيه التفات لسواه، نطقه لله، وفعله وعمله لله، بل وحركة قلبه لله عز وجل جلاله، وهذه الدرجة يعبر بعض أهل العلم عنها بأنها:

ترك ما لا بأس به حذرًا مما به بأس، وذلك يشمل جميع أعمال القلوب واللسان والجوارح.

ولابد لتحقيق هاتين الدرجتين من أمور:

أولها: العلم، وإلا فكيف يحقق التوحيد ويعمل به من لا يعرفه ويفهمه، فوجب على كل مكلف أن يتعلم من توحيد الله ما يصحح به معتقده وقوله وعمله، ثم ما زاد؛ فهو فضل وخير.

ثانيها: التصديق الجازم واليقين الراسخ بما ورد عن الله وعن نبيه ﷺ من أخبار، وأقوال.

ثالثها: الانقياد والامتثال لأوامر الله ورسوله ﷺ بفعل المأمورات، وترك المحظورات والمنهيات.

وكلما كان الإنسان أكثر تحقيقًا لهذه الأمور كان توحيده أعظم وثوابه أكبر.

وقد بين لنا رسولنا ﷺ أن من حقق الدرجة العليا من التوحيد؛ فهو موعود بأن يكون مع السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب -نسأل الله من فضله-.

ففي صحيح البخاري (٥٧٠٥) ومسلم (٢٢٠) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «عرضت علي الأمم؛ فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد؛ إذ رفع لي سواد عظيم؛ فظننت أنهم أمتي؛ فقيل لي: هذا موسى ﷺ وقومه، ولكن انظر إلى الأفق؛ فنظرت؛ فإذا سواد عظيم؛ فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر؛ فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»، ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام، ولم

يشركوا بالله، وذكروا أشياء؛ فخرج عليهم رسول الله ﷺ؛ فقال: «ما الذي تخوضون فيه»؛ فأخبروه، فقال: «هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون»، فقام عكاشة بن محصن؛ فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أنت منهم»، ثم قام رجل آخر، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «سبقك بها عكاشة».

فالصفة المشتركة في هذه الصفات الثلاثة: أن أصحابها **(على ربهم يتوكلون)**؛ أي: حققوا أكمل درجات التوكل وأعلاها، فلم يعد في قلوبهم أدنى تعلق بالأسباب بل توكلهم على ربهم وحده سبحانه.

وبالجملة: فليس تحقيق التوحيد بالتمني، ولا بالتحلي، ولا بالدعاوى الخالية من الحقائق، وإنما بما وقر في القلوب من عقائد الإيمان، وحقائق الإحسان؛ وصدقته مكارم الأخلاق والأعمال الصالحة الجليلة؛ فعلى المسلم أن يبادر لحظات العمر، ويسابق ساعات الزمن في المبادرة إلى الخيرات، والمنافسة في الطاعات، وليستهون الصعب، وليستلذ الألم؛ فإن سلعة الله غالية؛ ألا إن سلعة الله الجنة[1].

---

(١) انتهى ملخصًا من «القول السديد على مقاصد كتاب التوحيد» لشيخ شيوخنا العلامة عبد الرحمن السعدي رحمه الله.

فهرست الموضوعات والفوائد

تم بحمد الله وتوفيقه



الشرح الممتع

لمقاصد القواعد الأربع في التوحيد